محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

5

ظهور الأحزاب
والمطالبة بالإستقلال
1946-1937
-1-

مؤسسة محمد حسن الوزاني

محمد حسن الوزاني

مذكرات

حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

5

ظهور الأحزاب والمطالبة بالإستقلال

1937 - 1946

-1-

مؤسسة محمد حسن الوزاني

حقوق الطبع والترجمة محفوظة

1986

الإهـــداء

إلى أرواح جميع شهداء
المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية
في المغرب، وإلى جميع الأجيال المغربية:
لكي تعلم وتتذكر
عسى تنفع الذكرى المؤمنين.

المؤلف

إشارة لا بدّ منها

شرح محمد حسن الوزاني في مقدمة الجزء الأول من مذكرات حياة وجهاد الأسباب التي دفعته إلى كتابة تاريخ حركة التحرير الوطني. ولما نجا من الموت بأعجوبة في حوادث الصخيرات (جويي 1971) بعد أن فقد فيها ذراعه الأيمن، أدرك أنه كان على وشك أن يقضي دون أن يسجل مذكراته أو تاريخ الحركة الوطنية.

فشرع حينئذٍ في جمع الوثائق والقيام بالتحرير بيده اليسرى، وكان أيمن، وأخذ يكتب المذكرات بالرغم من تدهور صحته يوماً عن يوم منذ 1975، ونشاطه السياسي. وكان يشكو من أزمات قلبية تنتابه منذ ذلك العهد، أجريت له بسببها عملية جراحية ألزمته مقاماً طويلاً بأوربا. لكنه مع ذلك كان يشتغل بتحرير المذكرات كلما تحسنت صحته، اشتغالاً جديّاً بالرغم عما يشعر به من ضعف وإجهاد، لأنه كان يرى من واجبه الأخير أن يترك للأجيال الصاعدة، وللمؤرخين والباحثين:

1 - شهادة حياة، وجهاد لا هوادة فيه خدمة للحرية، والديموقراطية الحقة، وكرامة الشعب المغربي.

2 — وتاريخاً أميناً معززاً بالوثائق والمراجع البيبليوغرافية للحركة

الوطنية المغربية.

وهكذا حرر ستة أجزاء من المذكرات تغطي فترة 1900 ـ 1946.

وقد أقام سنة 1978 بطنجة ليتم تحرير مذكراته، لكنه للأسف، ما كاد يحل بهذه المدينة حتى تفاحش مرضه فالتحق بالدار البيضاء للعلاج. وبعد أن أدخل إلى المستشفى بالرباط أدركته الوفاة يوم تاسع سبتمبر 1978 رحمه الله.

* * *

ومع ذلك فإن مؤسسة محمد حسن الوزاني تقوم الآن بتحرير جزء آخر من المذكرات يغطي فترة 1947 - 1955، وهي الفترة التي عرفت:

1 — تحول «الحركة القومية» إلى «حزب الشورى والاستقلال».

2 — سفر جلالة الملك محمد بن يوسف إلى طنجة (1947).

3 — تقديم مذكرة 23 سبتمبر 1947 لتمكين المغرب من استعادة استقلاله..

4 — مجلس شورى الحكومة ومقاطعة حزب الشورى والاستقلال له بالرغم من مشاركة بعض العناصر الوطنية فيه.

5 — معارضة حزب الشورى والاستقلال للإصلاحات المقترحة من طرف سلطات الحماية في إطار العلاقات الفرنسية ـ المغربية وسفر جلالة الملك إلى فرنسا (سبتمبر ـ أكتوبر 1950) فأزمة 20 غشت 1953، ثم مفاوضات إيكس ـ ليبان التي سبقت إعلان استقلال المغرب.

6 — تكوين الجبهة الوطنية بطنجة (1951).

7 — تدويل القضية المغربية ابتداء من سنة 1951. ودور لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة برآسة محمد بن عبد الكريم الخطابي؛ وعرض القضية المغربية على جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة بباريس ونيويورك، وأخيراً مؤتمر باندونغ (أبريل 1955).

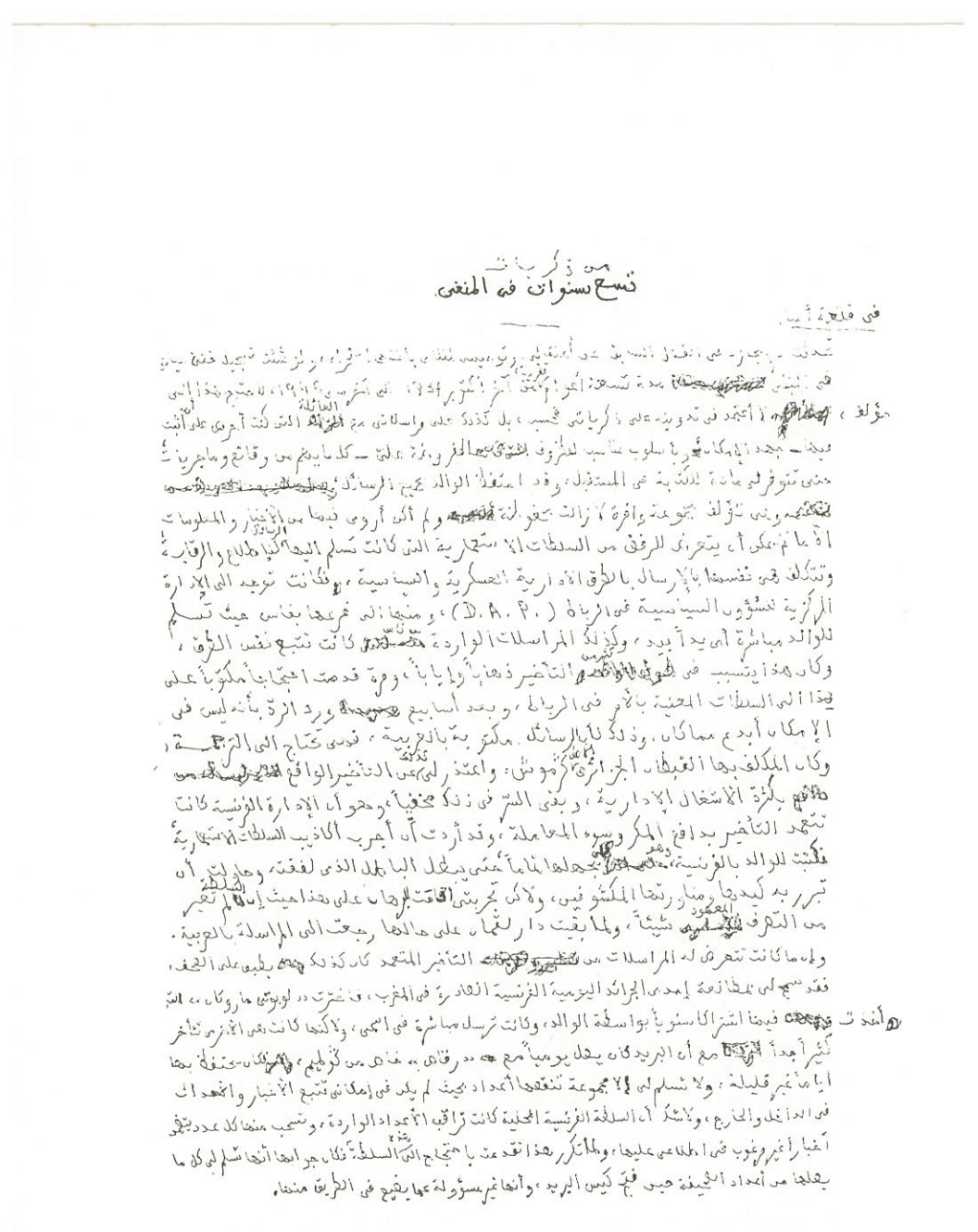

من ذكرياتي
تسع سنوات في المنفى

في قلعة أيت [illegible]

تحدثت [illegible] في الفصل السابق عن اعتقالي [illegible] ولم [illegible] تسجيل [illegible]
في المنفى [illegible] مدة تسعة أعوام ونصف من آخر أكتوبر 1937 إلى آخر [illegible] 1946، لا أعتزم بهذا أني مؤلف،
[illegible] أعتمد في تدوينه على ذكرياتي فحسب، بل كذلك على رسائلي مع العائلة التي كنت أحرص على أن أبعث
بها - بجهد الإمكان - بأسلوب مناسب للظروف [illegible] - كل ما ينتج من وقائع وماجريات
حتى تتوفر لي مادة للكتابة في المستقبل، وقد احتفظ الوالد بجميع الرسائل [illegible]
[illegible] وهي تؤلف مجموعة وافرة لا زالت محفوظة [illegible] ولم أكن أروي فيها من الأخبار والمعلومات
إلا ما لم يمكن أن يتعرض للرفض من السلطات الاستعمارية التي كانت تسلم الرسائل إلينا للاطلاع والرقابة،
وتتكلف هي نفسها بالإرسال بالطرق الإدارية العسكرية والسياسية، فكانت توجه إلى الإدارة
المركزية لشؤون السياسية في الرباط (D.A.P.)، ومنها إلى فرعها بفاس حيث تسلم
للوالد مباشرة أو بيد أمين، وكذلك المراسلات الواردة [illegible] كانت تتبع نفس الطرق،
وكان هذا يتسبب في [illegible] التأخير ذهابا وإيابا، ومرة قدمت احتجاجا مكتوبا على
هذا إلى السلطات المحلية بالأمر في الرباط، وبعد أسابيع [illegible] ورد الرد بأنه ليس في
الإمكان أبدع مما كان، وذلك لأن الرسائل مكتوبة بالعربية، فهي تحتاج إلى الترجمة،
وكان المكلف بها القبطان الجزائري [illegible] موش: واعتذر لي عن التأخير الواقع [illegible]
[illegible] بكثرة الأشغال الإدارية، وبقي السر في ذلك مخفيا، وهو أن الإدارة الفرنسية كانت
تتعمد التأخير بدافع المكر وسوء المعاملة، وقد أردت أن أجرب أكاذيب السلطات الاستعمارية
فكتبت للوالد بالفرنسية، [illegible] تجعلها تماما حتى يبطل الباطل الذي لفقته، وحاولت أن
تبرر به كيدها ومناورتها المكشوفين، ولكن تجربتي أقامت البرهان على هذا حيث إن السلطة لم تغير
من التصرف المعهود شيئا، ولما بقيت دار لقمان على حالها رجعت إلى المراسلة بالعربية.
ولما كانت تتعرض له المراسلات من [illegible] التأخير المتعمد كان كذلك [illegible] ينطبق على الصحف،
فقد سمح لي بمطالعة إحدى الجرائد اليومية الفرنسية الصادرة في المغرب، فاخترت "لو بوتي ماروكان" التي
أخذت [illegible] فيها اشتراكا سنويا بواسطة الوالد، وكانت ترسل مباشرة في اسمي، ولكنها كانت هي الأخرى تتأخر
كثيرا أحيانا [illegible] مع أن البريد كان يصل يوميا مع [illegible] رفاقي [illegible] من [illegible]، [illegible] يحتفظ بها
أياما غير قليلة، ولا تسلم لي إلا مجموعة تنقصها أعداد بحيث لم يكن في إمكاني تتبع الأخبار والحوادث
في الداخل والخارج، ولاشك أن السلطة الفرنسية المحلية كانت تراقب الأعداد الواردة، وتسحب منها كل عدد يتضمن
أخبارا غير مرغوب في اطلاعي عليها، ولما تكرر هذا تقدمت باحتجاج إلى السلطة، فكان جوابها أنها تسلم لي كل ما
يصلها من أعداد الصحيفة حين فتح كيس البريد، وأنها غير مسؤولة عما يضيع في الطريق منها.

صفحة بخط المرحوم الأستاذ محمد حسن الوزاني من مسودة هذه المذكرات.

تصدع كتلة العمل الوطني

«كتلة العمل الوطني» هو الاسم الذي اقترحته في باريس وقتما اعتزمت ـ رفقة عمر ـ تقديم لائحة المطالب إلى الحكومة الفرنسية باسم الحركة الوطنية المغربية، فقد وجدنا أنفسنا ساعتئذٍ أمام «فراغ» حيث كنا «حركة لا حزباً ولا منظمة»، يمكن تقديم المطالب باسمهما كما لم يكن ممكناً أن تقدم باسم شخص أو أكثر، ولهذا وجدنا أنفسنا إذّاك أمام ضرورة ملحة هي اختيار اسم يليق بالتقديم، وبعد حيرة، وتأمل، بحثاً عن وسيلة للخروج من المشكل الطارىء، لاح لي ذلك الاسم بالفرنسية، وهو «لجنة العمل المغربي»، وبما أن هذه العبارة كانت تنقصها في العربية مسحة من الطلاوة فقد عربتها هكذا: «كتلة العمل الوطني» فاستحسن رفيقي كلا الاسمين بالفرنسية والعربية، كما فعل رفقاؤنا في المغرب، وبتداولهما لم يلبثا أن فرضا نفسهما في الداخل، والخارج، وكان الباعث لي على اقتراح كلمة «كتلة» بدل لجنة «كوميتي» هو تداول الاسم ـ سياسياً ـ آنئذٍ في الشرق العربي، كالكتلة الوطنية في سوريا، والكتلة الوفدية في مصر، فكانت كتلتنا ثالثتهما في المغرب، ولمْ تحل «كتلة العمل الوطني» محل الحركة الوطنية وإنما كانت في الأصل مجرد عنوان

لجنة تقدمت، كوفد من عشرة أفراد، برفع المطالب إلى المراجع العليا في الرباط وباريس، فكان من المفروض أن تنتهي كوفد بانتهاء مهمتها باسم الحركة الوطنية، ولكن كانت الأمور بخلاف، فاستمر الاسم متداولاً كما لو كانت «كتلة العمل الوطني» هي الحركة الوطنية بعنوان جديد، بل صارت ـ بالاستعمال ـ كأنها قيادة هذه الحركة، وفعلاً فرضت نفسها بهذه الصفة فرضا وفيما يخص تركيب اللجنة العشرية لتقديم المطالب لم يكن نتيجة أي انتخاب، بل خضع لتعيين سري من بعض الأعضاء فقط، كما روعيت فيه اعتبارات شخصية، لا مقاييس أهلية، واستحقاق، وصلاحية، وهكذا حشر في اللجنة أفراد لم يكونوا في «المستوى» حتى يتبوأوا مركز «القيادة والزعامة» دون غيرهم من الوطنيين المخلصين العاملين، وهذا ما أثار بحق موجة من الاعتراض والانتقاد على تركيب «الكتلة» في الأوساط الوطنية التي اعتبرت الزج بأولئك الأفراد في لجنة التقديم غير معقول ولا عادل، فعزت الأمر إلى ميول وأغراض شخصية، وإلى تصرفات خاطئة لم تلتبس على أحد، ولم يسلم بها إلا فاعلوها، والمستفيدون منها وهكذا أمكن «فرض» أولئك الأفراد فرضاً بأهم مقاعد لم يكونوا يحلمون بها، وجعلهم يظهرون في صف «القادة والزعماء» على حساب، وبالرغم عن الجميع، فنتأوا فجأة كأنهم الطحاء الذي يعلو الماء، وفي الحقيقة لم تكن تلك اللجنة التي اشتهرت «بكتلة العمل الوطني» ـ بمناسبة تقديم برنامج «الإصلاحات المغربية» هي هيأة القيادة المسلمة كلها من الأكثرية الواعية من الوطنيين، بل كانت مجرد واجهة لخلية سرية هي المسماة

«بالزاوية» والتي كانت هي الأخرى مكونة، في أضيق نطاق، وعلى نسق الزوايا الطرقية، حيث جمعت خليطاً من عناصر مختلفة المظهر والمخبر، وغير متجانسة الشكل والجوهر، فكان فيها على ضآلة عددها: الشبان، والكهول، والشيوخ، والمثقفون، والأميون، وأشباه الأميين، والتجار، بل حتى الآباء، والبنون، والإخوة، فمثلت الزاوية «كشكولة» عجيبة في حد ذاتها، ولم يكن يجمع بين شتيتها سوى ضرورات العمل السياسي، وكانت الزمرة الموجهة والمسيرة فيها قلما تتجاوز بضعة أفراد جلهم في فاس التي كانت هي المركز، وكثيراً ما كان التفاعل بين عناصر الزاوية قائماً على نوع من «الجارّ والمجرور»، «والتابع والمتبوع»، إذ كانت تتحكم في هذا التدافع والتجانب صلات القرابة، أو المصاحبة، أو المجالسة، أو المنفعة مادياً أو سياسياً. وبهذا الاعتبار كان من الطبيعي أن تشبه جماعتنا في سيرها وتطورها كل فئة من نوعها، وأن تتعرض للعثرات والهزات تحت تأثير التقلبات، والطوارىء، والأهواء، والأطماع، والأنانيات، مما يجمح بالنفوس، ويطوح بها.

ولكن استطاعت جماعتنا، والحق يقال، بالرغم عن تناقضاتها الداخلية، أن تحافظ على كيانها العجيب طيلة سنوات من الكفاح والتضحية، ويرجع السبب الجوهري في هذا إلى أمرين هما: قيامها على التسيير الجماعي (كوليجيال)، بالرغم عن وجود بعض نزوات التحكم الفردي المقنع، وتغلب «نكران الذات» عليها. ولعل هذا هو ما أكسب الجماعة مسحة من «الصوفية» و «المثالية» حتى كان ينظر إلى أبرز زعمائها نظرة «تقديس» تداخلها رواسب

«الطرقية» التقليدية في كثير من النفوس.

غير أن كل ما لابسه الارتجال، وصنعه سوء النظام يظل عرضة للانهيار، ولهذا شاءت الأقدار والظروف أن لا تدوم الجماعة وحدة متراصة، وكتلة متماسكة، وذلك بمجرد ما تجلت في باحتها نزوات الأنانية بغية الظهور، والتصدر والزعامة، وذلك خلال 1936، حيث ظهرت التصرفات، واتخذت مواقف أملاها الغرور، وأوحاها التنافس، وقد انكشف هذا بمناسبة معارضة اقتراحي إيفاد ممثلين عنا لحضور المؤتمر الاشتراكي التاريخي الذي انبثقت عنه حكومة الجبهة الشعبية، فكانت تلك المعارضة مصنوعة من أعاليل لم تكن في الحقيقة سوى أضاليل وعراقيل حتى لا أذهب منفرداً أو مرفوقاً، لأنه كان من شأن هذا أن يجعلني بالأخص منفرداً بمهمة سياسية، ومتفوقاً بخدمة وطنية في مناسبة تاريخية حاسمة بالنسبة لفرنسا والأقطار التابعة لها، وكنت شديد الاقتناع بضرورة وجودنا هناك إلى جانب ممثلي الحركات الوطنية في سوريا، ولبنان، وتونس، والجزائر، فانتهاز الفرصة للدعوة إلى مطالبنا، ومحاولة حمل الحزب الاشتراكي المرشح إذاك لرئاسة الحكومة على الاهتمام بقضيتنا، وتحقيق كل ما يمكن من رغائبنا الوطنية، فلم أكن أعتبر سوى الصالح الوطني فيما اقترحته من عمل بواسطة وفد قد أكونُ أَوْ لا أكونُ من أعضائه، لأن المهم هو العمل هناك في سبيل القضية المغربية، ولكن رفض اقتراحي كان لسد الباب في وجهي ولو في حساب الصالح الوطني، إذ كانت تلك المعارضة موجهة إلى شخصي بالذات، ومجانبة لسداد الرأي وللواجب الوطني. وهكذا أراد

بعض أفراد من «الكتلة» الاستمرار في فترة ركود سياسي متعايش مع الأمر الواقع، وتحت يدي رسالة أحد أعضاء الكتلة يقول فيها حول ما اقترحته من تحويل الخطة: «أنا متفق تماماً معك على أن سياسة المذكرات لا تفيد شيئاً، وعلى أنها أضعف الجهود كما عبّرت، ولعلك تذكر انتقادي لها في عدة اجتماعات، ولكن ما العمل؟ إن الأمر يطلب تضحية مالية فقط، كما قلت، وهذا ما لا أملكه أنا ولا أنت، ولو كنت تطلب تضحية بالأرواح لكان في وسعي ووسعك أن ننجزها، أما الأخرى فهي في يد أناس لا يقدرون الواجبات قدرها، وفي اليوم الذي يستطيع الأغنياء التضحية بالمال إلى جانب الشباب المضحي بالنفس تنجح قضيتنا».

لا شك أن هذا الكلام عبر عن واقع مؤلم، ولكنه كان مثبطاً أكثر مما كان شيئاً آخر، وبعبارة أخرى، كان من النوع الذي يقال فيه: كلمة حق أريد بها باطل، لأن قائلها كان من أشد المعارضين المتعللين بما كتبه. وحيث إن الأمر لم يكن يتوقف على تضحية مالية فقد تحملتها وحدي بفضل والدي مثبتاً لهم أني أملكها كما أملك التضحية بالروح، وبما أن الجماعة كانت ممانعة، بغير حق، سياسياً ومالياً، فلم يكن لها مبرر مطلقاً لهذا الخذلان للمصلحة الوطنية، وحيث إن نداء الضمير الوطني والواجب السياسي كان في نفسي أقوى من التقيد بكل رفض، وبأية معارضة لحاجة في النفس، وحيث إن الرابطة الوحيدة التي كانت تربطني بتلك الجماعة هي رابطة العمل والكفاح في سبيل المصلحة الوطنية، والسياسة الفعّالة، فإني نفّذت اقتراحي

متحملاً مسؤولياتي أمام الضمير، والواجب، والحركة الوطنية عامة، والتاريخ. ومن أجل هذا عوملت من الجماعة، أثناء نشاطي في باريس، بالإعراض والقطيعة إلى أن تُوجت حركتي في صالح القضية الوطنية بمقابلة كاتب الدولة في الخارجية رسمياً في مكتبه بالوزارة حيث قدمت له ملفاً ضخماً عن هذه القضية مع برنامج الإصلاحات المغربية، وقد نشرت الصحف بلاغاً عن تلك المقابلة التي كانت، الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الوطنية، والتي لم تكن لتخطر من قبل ببال أحد من «خصوم» الاقتراح، وهكذا تبين أني كنت على حق فيها اقترحته فرفض، ثم نفذته إرضاء للضمير، والواجب، وخدمة لقضية البلاد.

وهناك معارضة أخرى واجهتها كذلك لما فكرت في إصدار مجلة أو جريدة بالفرنسية في باريس باسمي الشخصي، فقد كتب لي عضو آخر في «الكتلة» من باريس بتاريخ 2 أبريل 1936: «إني أرى الأخ الخلطي مرتين في الأسبوع، وكثيراً ما نتكلم عنك وعن سفرك، أما مشروع إحداث جريدة أو مجلة هنا باسمك فقد كتبت رأيي فيه «لِفلان»، وطلبت منه أن يعرض رسالتي على الجماعة، والحقيقة أن هذا العمل أصعب بكثير مما تظن، أما أجرة الطباعة فهي فاحشة بالنسبة لأثمان المغرب».

وهكذا كان عذر المعترض الأول هو ادعاؤه أن العاملين مثلنا لا يملكون مالاً، كما كان عذر المعترض الثاني تعلله بأن ارتفاع ثمن الطبع في باريس كان يقوم حائلاً دون إصدار جريدة أو مجلة باسمي تكون منبر الحركة الوطنية، وأدلة دعوتها في الأوساط

الفرنسية بعد أن احتجبت مجلة «مغرب» لعجز مالي سببه بخل أثرياء الكتلة، وعدم تضحيتهم في سبيل قضية البلاد، ولكن مع صحة هذا، بكل أسف، كان كلا العذرين الآنفين لذريعة تذرع بها المعترضان لمنعي من العمل، وتثبيطي حتى أنزوي قدوة بالمتقاعسين والقاعدين من «الكتلويين». وكل هذا، وغيره كثير، جعل الجماعة تتعرض من حين لآخر لتصادم الآراء، وتنافر الأمزجة، ومع هذا تمكنت من أن تنجو من كل تصدع وتخاذل، فتستمر على علاتها، «كتلة» لفترة سنين، وعلى أي حال لم يكن في الإمكان أبدع مما كان! ثم كانت بداية النهاية لما بدت بعض التنازلات من السياسة الفرنسية التي سمحت، بشروط وقيود ملزمة، بإصدار صحف عربية لأول مرة في عهد الحماية، فسوّل هذا للجماعة بأن الحرية قد أطلت على المغرب، وأن الانفراج السياسي حل محل التوتر، والضغط والاضطهاد، فكان من ذلك أن نبعت فكرة الخروج بالكتلة من وضعها المألوف في عهد ما قبل تلك «الإطلالة» إلى وضع جديد أي من السرية إلى العلانية، ومن التسيير الجماعي إلى التنظيم الحزبي قدوة بالأحزاب في البلاد العربية كتونس. وبعد التداول في الأمر تقرر إنجاز الفكرة، فعهدت الكتلة إليَّ بإعداد مشروع الحزب الجديد، كما عينت لدراسته الأولى عضوين آخرين هما علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل، فكنا نؤلف لجنة المشروع قبل عرضه للمناقشة والمصادقة. وقد وضعت فعلاً مشروع قانون يكفل للحزب الجديد نظاماً ديمقراطياً محكماً بصفته حزباً عصرياً على نسق الأحزاب السياسية الحرة المعروفة في الأمم الراقية بأوربا والشرق

العربي، ثم عقدنا اجتماعاً ثلاثياً ببيت عمر بسيدي الخياط بالدوح، وقد فوجئت في بداية الاجتماع بمشروع مضاد أتى به علال الفاسي الذي قال إنه فكر من جهته في الأمر وإن لم يكن مكلفاً بوضع أي مشروع، وإنما كانت مهمته مع عمر دراسة مشروعي قبل عرضه على الجماعة، وزاد قائلاً بأن تفكيره قاده إلى البحث عن قوانين حزبية، فوجد أن أصلحها هو قانون حزب الدستور الجديد المنشق من قبل بقيادة الحبيب بورقيبة عن حزب الدستور التونسي المنتمي إلى الزعيم الكبير عبد العزيز الثعالبي، وسرعان ما لاحظت أن عمر هو الآخر كان على ذلك الرأي، فأخذني العجب مما سمعته، ولاحظت خلافاً لما اتفقت عليه الجماعة وهو تعيين لجنة ثلاثية والعهد إليَّ فيها بإعداد مشروع قانون الحزب الجديد. وأمام ما جدّ في الاجتماع، وبالرغم عما باغتني فيه، لم أرفض مبدئياً الإطلاع على ما في القانون الحزبي التونسي بقصد الاستفادة، ولكن بعدما ننتهي من دراسة المشروع الأساسي الذي أعددته، ولشد ما اندهشت حينما رأيت الرفيقين يفضلان اتخاذ قانون حزب الدستور التونسي البورقيبي قانوناً لحزبنا عملاً بقوله تعالى: ﴿ وكَفَى الله المؤمنين القِتالَ ﴾. وهكذا أُرِيدَ إبعادُ مشروعي اكتفاءً بغيره، فحاولت ما استطعت إقناعهما بأن هذا التقليد الأعمى غير لائق بنا، وأن القانون المفضل لديهما إنما هو قانون حزب ديكتاتوري سافر، وأن هذا لا يتفق مع مثلنا العليا، ومبادئنا، واتجاهاتنا، وأهدافنا، فنحن حركة وطنية حرة تحريرية، وشعبية ديمقراطية، تعادي كل استبداد وطغيان أكانا في الداخل أم في الخارج؛ وبالإضافة إلى هذا فإن

الإسلام لا يرضى بغير الحرية والعدل حكماً، ونظاماً، وسلوكاً، ومنهاجاً ﴿ وأمرُهم شُورَى بينهم - وشَاوِرْهُم في الأمر - لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِر ﴾، (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتُهم أحراراً كما قال عمر بن الخطاب؟) فكل هذا يحرم جميع أنواع الديكتاتورية السافرة والمقنعة، وكل حركة وطنية تناوىء الظلم، والاضطهاد، والاستعباد، وتنادي بالحقوق والحريات الفردية والجماعية، وتناضل من أجل العدل، والتحرير، والديمقراطية، لا يجوز لها أن ترتكب في وطنها، وبالنسبة لشعبها وأنصارها ما يجعلها تتناقض مع نفسها، وتقع في زلة البغي والطاغوت، وحركتنا الوطنية التي بنيناها على تقوى من الله - سلفياً ووطنياً - عليها أن تتحاشى الوقوع فيما وقع فيه آخرون من المتسلطين حزبياً على أقوامهم وأتباعهم مثلما هو الأمر في تونس منذ انشقاق الحزب الجديد. ومع ما قلته تذرع الرفيقان بما لم يقنعني في شيء، فيقوم في نظري باعثاً على سلوك طريق «الانحراف بدعوى الظروف»، بل «الضرورات التي تبيح المحظورات»، وهنا أيقنت أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن هناك أمراً قد دُبر بليل، وحيك في الخفاء، إذ كان يبدو جلياً أن «الموقف» لم يكن وليد الساعة، ولا المصادفة، بل نتيجة اتفاق سابق، إما من لدن الكتلة بدون علمي ولا حضوري، وإما من طرف رفيقيَّ في اللجنة اللذين أظهرا أنهما متواطئان بشكل صريح ملفت يصدق عليه قولهم «كاد المريب أن يقول: خذوني!.».

وأكبر عيوب قانون الحزب التونسي أنه كان يجعل من الرئاسة منصب تشريف لا تكليف، بينما يجعل من الكاتب العام القائد

المسيطرة المطلق على تسيير شؤون الحزب بما تجمع وتركز في يده من اختصاصات، وسلط، ومسؤوليات عامة وخاصة. وهذا هو نفس النظام السائد في كل حزب شيوعي باسم المركزية الديكتاتورية، حيث إن الكاتب العام يعتبر فوق رئيس الدولة الرسمي ليصبح الرئيس الفعلي للحزب والدولة، وأكبر مسؤول عن الإيديولوجية والسياسة. أما نحن فلا شأن لنا بهذا كحركة وطنية تحريرية كانت تستمد وجودها وقوتها من الشعب، كما تجاهد في سبيل حرية وسيادة الشعب، فلا يعقل ولا يقبل أن نمسخ أنفسنا، ونرتد عن وجهتنا، فنكون في المجال الحزبي من الضالين المضلين بحكم ظروف أو ضروريات مزعومة.

وهكذا نشأ الاختلاف بين وجهات النظر في اللجنة الثلاثية، فتأجل الاجتماع إلى أجل غير مسمى، ثم ثبت لي فيما بعد أن «الكتلة» المتألفة في واقع أمرها من بضعة أعضاء كانت في مجموعها متحيزة لنظرية عضوي اللجنة الصغرى، وهنا لمست بوضوح تواطؤاً بين هؤلاء وأولئك، كما اتضح أنه كان مسبوقاً باتصالات واجتماعات أخفيت عني حيث كانت تعنيني، وهذا ما زادني ريبة وتيقظاً، وحذراً، ولم أستطع مواجهة المتواطئين بغير حجة المنطق فضحاً لهم وبكتاً، إذ لا شك أنهم احتاطوا فيما فعلوا دون تبكيت الضمير. ومنذ ذلك الحين أصبحت أشد تبصراً وحذراً إلى أن فاجأتني الأيام القريبة بما كانت به حُبلى، حيث انكشف السر بمناسبة اجتماع عقدته «الكتلة» بفاس، وكان الحاضرون تسعة بما فيهم الذين اعتادوا التخلف عن اجتماعاتها أو كانوا لا يحضرون إلّا نادراً جداً بينما تخلف آخرون من فاس،

والرباط لأسباب غير واضحة، ما عدا اليزيدي الذي تلفن في آخر لحظة معتذراً بمرض طارىء ومنيباً عنه صهره عمر في التصويت. والحقيقة أن اليزيدي كان يتهيب الموقف الدقيق والخطير لما كان يتوقعه من تصادم وتشاكس قد يفضيان إلى انفجار وانصداع، ولهذا لم يرد الحضور في هذه الجلسة، وينغمس مباشرة في ورطتها مع من أرادوها، وأعدوها، واستعدوا لها. وكان موضوع الجمع الشروع في تطبيق القانون المقتبس من القانون الحزبي التونسي، وذلك بانتخاب اللجنة التنفيذية التي ستتولى إخراج الحزب إلى حيز الوجود بتنظيم جهازه وفتح مركزه ومكاتبه، وتسجيل الانخراطات في سلكه، وتدبير شؤونه كلها. وتم هذا الجمع في يناير 1937، بدعوى «التصويت» في دائرته الضيقة، وفي كتمان تام عن الأغلبية الساحقة من العناصر الوطنية العاملة في فاس والمغرب أجمع، هذه الأغلبية التي لم يعترف لها بأي حق في الحضور بواسطة ممثليها، وفي الإدلاء برأيها وصوتها في تقرير مصير الحركة الوطنية التي لم تكن حركة «حفنة» من الأشخاص، بل حركة شعب بأكمله تتقدمه جمهرة كبيرة من المخلصين العاملين المضحين في كل مدينة وجهة من الوطن. وأثناء الجمع السري المصغر لاحظت ما أكد لي كل ما تقدم، وما جعل الأمر يعصوصب بدءاً وختاماً، وكان الحاضرون القلائل حريصين أشد ما يكون الحرص على الإسراع بتنفيذ الخطة المرسومة لعملية التصويت المدبر سلفاً، فوزعت بطائق التصويت فوراً، وسرعان ما جمعت لتكشف عن «السر المكنون» وهو تصويت الحاضرين على أعضاء اللجنة التنفيذية، وهم سبعة من

بين التسعة الحاضرين، فكأنهم صوتوا تقريباً على أنفسهم، وكانت بطائق التصويت متحدة في أسماء المصوت عليهم والوظائف المسندة إليهم كأعضاء اللجنة المذكورة، مما دل دلالة حسية ومكشوفة على أن التصويت نظم سراً من قبل الاجتماع حتى يخرج وفق الخطة المرسومة. ولهذا كنت وحدي المصوت المخالف لما دُبر بليل من الجماعة الصغرى التي استهانت بمن عداها من رجال الوطنية، والكفاح، والتضحية حتى تفرض نفسها عليهم بمحض مشيئتها، وبتواطؤ بين أفرادها القلائل الذين أرادوا بذلك أن لا يفلت الأمر من أيديهم في الطور الجديد من نظام الحركة. وتسويغاً لهذا في الظاهر ادعوا أن النظام الحزبي سيكون مؤقتاً، حيث سيطبق على سبيل التجربة إلى أن يتسنى في المستقبل عقد مؤتمر عام، مع أنهم كانوا يؤمنون بأن المؤقت دائم، وأن المؤتمر يوم يكون سيخلد المؤقت. ولما كشف ما سجل في بطائق التصويت ظهر كأن يداً واحدة قد خطته، فكانت النتيجة المفتعلة هي: علال الفاسي رئيس، محمد حسن الوزاني أمين عام، أحمد مكوار أمين الصندوق، محمد اليزيدي، وعمر بن عبد الجليل، وعبد العزيز بن إدريس، ومحمد غازي أعضاء، وأمام هذه اللعبة المفضوحة كان لا بدّ أن أرفض الأمر الواقع، لأنه زيف وزيغ في حد ذاته. ولمّا رأيت أن كل مراجعة لهم ضرب من العبث أكدت رفضي للأمر الواقع بامتناعي من كل عضوية في اللجنة المصطنعة فضلاً عن منصب الأمانة العامة، تاركاً لهم مسؤولية كل ما دبروه في الخفاء، ونفّذوه بصفاقة، فأبوا إلاَّ أن أكون معهم في المنصب الذي أرادوا فرضه

علي، وحاولوا إقناعي بعدم التخلي عن عضوية اللجنة معلنين أنهم لا يتصورون لجنة تنفيذية بدوني، كما أن أحداً من الشعب لا يقبل ابتعادي عنها، فقلت لهم: أنتم المسؤولون عما فعلتم، أما أنا فسأتولى تبرير موقفي أمام الناس كافة، وهذا ما لم يرقهم، ولم يقبلوه. ولما طال الأخذ والرد عمدت إلى وسيلة لأتبين بها الأسرار والمكايد أكثر، وهي أني تظاهرت آخر الأمر بالتردد في القبول وعدمه، ثم بعد تأمل في جو من الصمت كان بمثابة هدوء الزوبعة قلت لهم: إني لا أفهم كيف ستعمل اللجنة التنفيذية في شكلها الراهن، فالرئيس لا يضطلع بعمل ومسؤولية، حيث إنه مجرد رئيس له الغنم وليس له الغرم، فالمنصب تشريف لا تكليف، بينما الأمين العام هو «دينامو» الحزب، حيث إن بيده كل الاختصاصات، والسلط، والمسؤوليات، ومع هذا يتحمل كل شيء وحده دون مساعد ولا معين، فمن شأن هذا أن يجعله آجلاً ينوء بما يثقل كاهله من أعباء، وهذا ليس في صالح الحزب، خصوصاً وهو حزب ناشيء يتطلب أن يخرج من العدم إلى الوجود كياناً، ونظاماً، وسيراً، وهو أمر جسيم، وعسير، وخطير؛ أمَّا أمين المال فيقبض المداخيلَ ويدعها في الصندوق، وهذه عملية ليست بصعبة بحيث يمكنه أن يستغني عن نائب مساعد، وأما بقية أعضاء اللجنة فلا منصب لهم ولا مسؤولية، وإنما هم شرفيون وكل ما يمكنهم أن يفعلوا هو أن يكونوا ناقدين، ورقباء، ومحاسبين؛ إن لجنة كهذه محكوم عليها سلفاً بالفشل الذريع. ثم بعد الإدلاء برأيي فيها قلت لهم أيضاً وعلى فرض أنني غيرت موقفي، فتكلفت بالأمانة العامة فهل سيكون لها جهاز من كتاب

ومساعدين لصالح الأعمال والمهام نفسها؟ فأجابوا جميعاً: ليس للأمين العام نائب ولا مساعد، فهو يتولى وحده الأمور كلها، وبهذا انكشفت الأسرار، وافتضحت المكايد حيث قامت الحجة على خفايا النفوس، وخبايا الزاوية. ثم انفض الاجتماع، فخرجت منه بنتيجة واضحة، وهي أن العمل مع جماعة متلاعبة ومتآمرة بالشكل المذكور أصبح متعذراً. أما موقفها مني فقد توخوا به، من خلال إسناد الأمانة العامة إليّ، إحدى الغايتين: إما نجاحي في الاضطلاع بالمهام، والأعباء والمسؤوليات دون أي معين، وفي هذه الحالة سيكون الحزب هو المستفيد، وهم كذلك الرابحين، والجانين للثمار، وفي نفس الوقت يكونون قد «أقبروني» في مكتبي مثقلاً بالأعباء، ومنهمكاً في الأشغال، فلا يبقى لي مع هذا كله وقت للخروج والاتصال، والتجول، والتفقد، وبهذا يخلو لهم وحدهم المجال ويخلصون من نشاطي الخارجي الذي كانوا يضيقون به ذرعاً من قبل، وسيضيقون به ذرعاً أكثر في عهد الحزب الجديد لو سمح لي بالحرية الخارجية في نطاق الكفاح السياسي، وعلى الصعيد الشعبي؛ وإما سيظهر عجزي عن الإضطلاع بالأمانة العامة وحدي نظراً لجسامة مهامها، وثقل أعبائها، وضخامة مسؤولياتها، هذا من جهة، ولاشتغالي كذلك بالجريدة، من جهة أخرى، وفي هذه الحالة ستنهار سمعتي، وتتحطم شهرتي كرجل ذي مقدرة وكفاءة في مجال العمل، والتنظيم، والتسيير، وفي كلتا الحالتين سيكونون هم الظافرين بدون مشقة لا تعب، بل بأيسر السبل، وبأبخس الأثمان. وهذا ما أدركته، فرفضت أن أمكنهم من ضالتهم طوعاً

أو كرهاً، حالاً واستقبالاً، فأدى هذا إلى فشل خطتهم المبيتة التي أساءوا تدبيرها، وسفسفوا تنفيذها، فأخطأوا هدفها، ولما تفرق الجمع وانصرفت، عادوا لِعقدِه دوني سراً كي يربحوا الوقت، ثم توزعوا في بيوتهم لتنفيذ خطة جديدة نتيجة هذا الجمع محاولين الخروج بها من الورطة، وكانت ترمي إلى عزلي بقطع كل المسالك عني حتى يضطروني إلى الاستسلام لمشيئتهم، ذلك أنهم أخذوا يستحضرون العاملين، وينتزعون منهم القسم على المصحف بالإخلاص للكتلة، والتمسك بها، والامتثال لأوامرها. وقد انطلت الحيلة على عدد من المدعوين الذين ظنوا أن الكتلة تستوثق منهم باليمين من أجل عمل وطني وتضحية في سبيله. وفي المساء من نفس اليوم ورد عليَّ بعضُ العاملين، فأخبروني بأنهم دُعوا كغيرهم وسألوا هل أنا موافق حيث إنهم لم يروني من «المحلِّفين»، ولم يسمعوا بمشاركتي في خطه القسم، فأجيبوا بأني موافق، ولكنهم ارتابوا في الأمر، فجاءوا ليتأكدوا من حقيقته، فأدركت المؤامرة، وأشرت عليهم بعدم إعطاء أي قسم، وبالتريّث حتى يطلعوا على ما سيتجدد. ثم وجهت فوراً رسلاً إلى كل المدن والجهات لإبلاغ الوطنيين فيها التحذير من الوقوع في الفخ المنصوب لهم. وفعلاً استطعت إنقاذ كثيرين منهم، ولما شاع التحذير تعرقلت خطة «القنص» باليمين بعد أن نجحت في اصطياد عدد من ذوي النيات الحسنة الذين انطلت عليهم الحيلة التي لم يفطنوا بها إلا بعد أن وجدوا أنفسهم مكتوفين في «قفص»، وقد جاء بعضهم عندي ليقصوا عليّ كيف غدر بهم، ثم هاجت وماجت الأوساط الوطنية بسبب ما جرى وكيف جرى،

فأخذت الوفود تتوارد وتتدخل لإعادة المياه إلى مجاريها، فتقرر، تحت هذا الضغط الشعبي، عقد اجتماع موسع لأعضاء الكتلة في بيتي، بلغ عددهم اثنين وعشرين، وحضره من تخلفوا في اجتماع «التصويت» المدبَّر، ومنهم اليزيدي، وبلافريج الذي كان ينتظر ابتعادي ليخرج من عزلته المألوفة، والذي زاد بموقفه المتعصب العنيد الوضع تحرجاً، والمشكل تعقيداً، ونار الخلاف تأججاً، لأنه لم يكن سليم الصدر بالنسبة لي خاصة. فلما انتظم الاجتماع في بيتي بحضور عدد من الوطنيين العاملين كشهداء وملاحظين سئلت عن نظري في تسوية الخلاف، فقلت إنه لا بدّ من إعادة النظر فيما أسفر عنه التصويت المدبر، وعرض مشروع النظام للحزب الجديد على مجلس وطني موسع يدعى إليه من المغرب كله سائر العاملين الذين يتفق عليهم الطرفان على أساس مقاييس محدودة لا تراعى فيها غير الصلاحية لعضوية المجلس. ولما طلب مني أن أشير ببعض الأسماء أخذت أذكر العناصر التي كانت تفرض نفسها بإخلاصها، وكفاحها، وتضحيتها في شتى المدن، فلم ترق المجتمعين الذين لم يملكوا أعصابهم، ولم يتذرعوا بالصبر والأناة، ولم يهتموا بعرض وجهة نظرهم بغية التقريب بين الجانبين، فما كان منهم ـ بدل هذا ـ إلا أن تغامزوا ـ كما شاهده الملاحظون ـ فنهضوا نهضة رجل واحد يتقدمهم بلافريج الذي كان أقلهم صبراً وتحملاً، وأسرعوا متزاحمين نحو الباب في شبه فرار، فتبعهم عدد من الملاحظين ليردوهم، ولكنهم امتنعوا وانصرفوا لحال سبيلهم في حالة نفسية متأزمة، ثم ائتمروا فقرروا أن يفتحوا في اليوم الموالي مركز الحزب بفاس،

ويمضوا في خطتهم بفتح التسجيل في وجه سائر الناس الذين كانوا يعترضونهم في الشوارع، ويدخلونهم إلى المركز طوعاً أو كرهاً، ويلزمونهم بالقسم على المصحف، على مرأى من المارّة، كمنخرطين في الحزب، فاكتست هذه العملية صبغة من الارتجال والتهور حتى أدت إلى عواقب غير محمودة. ولم يبق الأمر منحصراً في نطاق الحركة الوطنية، بل امتد إلى كل من هبّ ودبّ من الخلائق والسابلة في سباق جنوني محتدم، فكانوا يعترضون المارة في الشارع، ويدخلونهم للمركز لأداء اليمين، قاصدين بهذا أن يكبلوا باليمين أكبر عدد من المنخرطين الذين كانوا يساقون كالأغنام إلى المقر الحزبي.

وهكذا فبكل ما اتخذوه من مواقف، وأتوه من تصرفات تسببوا في تصدع الحركة الوطنية، وتحطيم كيانها، وتفريق صفوفها، وتسميم أجوائها، وإشمات الأعداء بها، فتحملوا مسؤولية هذا أمام الأجيال والتاريخ، وكل ذلك لسبب واحد، هو أني لم ألعب معهم، كما شاؤوا اللعبة التي أعدوها خديعة ومكيدة ﴿ ويمكرون، ويمكر الله، والله خير الماكرين ﴾.

وإمعاناً في الانفصال أصدروا في 27 - 2 - 1937 جريدة بالفرنسية اقتبسوا إسمها من «عمل الشعب» التي كانت ما تزال ممنوعة فسموها «العمل الشعبي» حتى يخدعوا بهذا العنوان الرأي العام الذي ظل وفياً لجريدة الوطنية والكفاح «عمل الشعب»، وما أدراك ما «عمل الشعب»، ثم أتبعوا «عملهم الشعبي» المزعوم بأخرى عربية في 12 - 2 - 1937، هي الأطلس. وفي تلك الأثناء

كانت الوفود تتقاطر من كل حدب وصوب مستطلعة وجهة نظر الفريقين، وساعية في تقريب شقة الخلاف، وإعادة الوحدة إلى الصفوف، وكنت أبسط بصراحة وجهة النظر الوطنية والديمقراطية بما يتفق والصالح العام وحده، وغير ناظر إلاَّ لما يضمن للحركة الوطنية وحدتها، وقوتها، ومستقبلها. وقد لخصت ذلك في وثيقة تاريخية وزعتها على الوفود، ونشرتها بين الجمهور، وقد أثبتتها جريدة «الوحدة المغربية» الصادرة إذاك بتطوان، في عددها 16، بتاريخ 18 محرم 1356، موافق 31 مارس 1937، صحيفة 4 و 8، ونظراً لأهميتها نثبتها فيما بعد للحقيقة والتاريخ، ومن خلالها يتبين بكل وضوح ودقة أن الخلاف مع الأفراد الآخرين في «الكتلة» لم يكن شخصياً، كما ادعوا باطلاً بألسنتهم وأبواقهم المسخرة للتضليل والتحطيم، وإنما كان سببه تنظيمياً وسياسياً، ووطنياً، وديمقراطياً بمناسبة تطوير الكتلة إلى حزب، والوثيقة المذكورة المثبتة بنصها الكامل ناطقة بذلك، وشاهدة عليهم بما لا مزيد عليه، ولا جدال فيه، والجدير بالذكر أنهم لم يعارضوها بأخرى تعرض وجهة نظرهم كتابة، الأمر الذي زادها قوة وإثباتاً.

فهذه الوثيقة لم تترك لقائل ما يقول، ولكن الخلاف لم يزدد مع الأيام إلا تفاحشاً وتفاقماً، وقد أدى هذا إلى إسناد الأمانة العامة للحزب الجديد إلى أحمد بلافريج الذي ظفر بأمنيته، والذي ارتاح لخلو الجو له من رجل طالما تضايق من شخصيته، ونفوذه، ونشاطه. وهكذا وجد بلافريج الفرصة مؤاتية لتصفية حساباته معي، ويكفي إشارة لهذا أنه لم يكتب حرفاً واحداً في جريدتي «عمل الشعب»، وأنه عارض صدور الإعلان عنها في

مجلة «مغرب» التي كانت تعلن في كل عدد عن صحف يسارية فرنسية، بحيث لم يظهر فيها إعلان عن «عمل الشعب» إلا بعد ما كتب له بعض أعضاء الكتلة ملحين، فتنازل قهراً، كما كان ينشر مقالاتي السياسية بمجلة «المغرب» في غير المحل اللائق بها، ولم يستطع أكثر من هذه السخافات الدالة على مرتكبها الموتور. ولما صارت الأمور إلى هذه النهاية أسست الحركة القومية المغرب وفتحت مركزها العام بفاس، وأصدرت صحيفتيها: «الدفاع» بالعربية و «عمل الشعب» بالفرنسية.

تلك هي خلاصة أسباب الخلاف، وأطواره ونتائجه، وهي التي خصص لها كتاب «الحركات الاستقلالية» لعلال الفاسي سطرين اثنين حيث كتب (ص 224): «وبمجرد ما أعلنت النتيجة أعلن الأستاذ الوزاني استعفاءه من الكتلة، ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذا الانشقاق الذي حدث وما نتج عنه». وبعكس ما ورد آنفاً لم أقدّم استقالتي من الكتلة، لأنها كانت مدينة لي باسمها، كما كنت منها وإليها، وكانت هي كذلك مني وإليّ، فالكتلة كانت دائماً ـ في نظري ـ لجنة سرية مؤقتة، ولم تكن هي كل الحركة الوطنية، وإنما كانت جزءاً صغيراً منها، وبعبارة كانت «الكتلة» بعضاً من كل ـ كماً وكيفاً ـ كما كانت وليدة الظروف والملابسات، ولهذا كله لم تكن غير لجنة مصغرة فرضت نفسها بنفسها نتيجة هذه الظروف والملابسات، مما جعلها ـ بالنسبة للحركة الوطنية، والأغلبية الساحقة من الوطنيين العاملين في مختلف المدن والجهات المغربية ـ مجرد «مكتب» مؤسس على الأمر الواقع، فلا يستمد وجوده من إرادة معبر عنها بانتخاب جميع

ذوي الرأي، والأهلية، والصلاحية من الوطنيين المغاربة الذين كانوا يتحملون وجودها ـ طوعاً أو كرهاً، بل كرهاً أكثر منه طوعاً ـ ولا يسرون عدم رضاهم عن تركيبها وتصرفاتها تجاه جمهرة المخلصين الأوفياء. واعتباراً لكل ذلك لم يكن لي أن أستعفي منها ـ على حد قول علال الفاسي رحمه الله ـ ذلك أني كنت من مؤسسيها الأولين، وبهذه الصفة كنت عضواً أساسياً فيها، وأتخلى عنها لمن كنت وإياهم سواء فيها، ولهذا لم أكفر مطلقاً في الاستعفاء منها لمن ليسوا أكثر «حظاً» مني فيها نشأة، وسيراً، ومصيراً.

ولهذه الأسباب الوجيهة كلها يبطل ما ادعاه علال الفاسي من «الانشقاق» بالنسبة لموقفي ـ لا من الكتلة ككتلة حيث كنت منها، كما كانت هي مني ـ ولا من الزمرة المتواطئة باسمها ضدي، على أن كل انشقاق ينتفي من نفسه بعدم الاستعفاء. وحقيقة الأمر أن تلك الزمرة المتآمرة دبرت في الخفاء خطة كنت هدفها أولاً، ثم ضحيتها ثانياً، وقد آل أمر هذه الخطة الفاشلة في المهد إلى نشوب الخلاف حول نوع التنظيم الحزبي الجديد، فكان الخلاف ناشئاً عن تباين وجهتي نظر لا أقل ولا أكثر، ولكن المغرضين المتآمرين امتنعوا من كل محاولة للتقريب والتوفيق بينهما، وصمموا على المضي في خطتهم المدبرة للسيطرة والاستبداد أكثر في المرحلة الجديدة، وسعوا بأفكارهم ومواقفهم، وتصرفاتهم المتأثرة بالأغراض، والأهواء، والأطماع إلى إحداث انكسار، وانشقاق، وانفصال في اللجنة المدعوة «بالكتلة»، وبهذا تحملوا كامل تبعة ومسؤولية التصدع الذي تسببوا فيه للجنة

المذكورة، فهم الذين استحقوا بهذا كلمة الانشقاق الذي حققوا به ما كانت تسره أنفسهم، ويتربصون به الفرصة المؤاتية وقد وجدوها، بعد أن هيأوها واستعدوا لها، في ذلك الخلاف في الرأي الذي كان قابلاً للتسوية لو أن الجماعة الصغرى المنتسبة إلى الكتلة كانت حسنة النيّة، طيبة الإرادة، سليمة السريرة، حريصة على الوحدة الوطنية، مستعدة للحوار في سبيلها، راغبة في السير بالحركة وفق إرادة ومطالبة الأكثرية الساحقة من أعضائها المخلصين العاملين في المغرب كله. ولكن ـ بكل أسف ـ كان أمر تلك الجماعة بخلاف ذلك كله، فاتسع واستحكم الخلاف حتى أدى ـ لا إلى استعفائي وانشقاقي كما ادعى علال الفاسي سامحه الله ـ ولكن إلى التصدع في صفوف الحركة الوطنية التي أصبحت ذات اتجاهين: ديمقراطي باسم الحركة القومية المغربية، وديكتاتوري باسم الحزب الجديد. وفيما يلي الوثيقة الخاصة بأسباب الخلاف:

إلى الرأي العام المغربي
(حقيقة الخلاف الوطني في المنطقة السلطانية)

«كنا نظن أن الظروف لا تلزمنا أن نعرض منذ الآن على الرأي العام المغربي تفاصيل الخلاف الوطني القائم في المنطقة السلطانية، ولكن تصرفات المتخلفين، وأكاذيب المنافقين، اضطرتنا إلى أن نقدم لكافة المواطنين على صفحات هذا العدد إحدى الوثائق «الخصوصية» التي جاءتنا من زميلنا المجاهد الصادق الأستاذ الكبير سيدي محمد بن الحسن الوزاني، وهي

كافية لإقناع كل من كان له قلب بالموقف الوطني المشرف الذي يقفه زميلنا ومن معه من الزملاء الأوفياء، والأنصار المخلصين، من هذا الخلاف، فليس بعد الكدر إلا الصفو، وإلى القراء الكرام نص الوثيقة الرسمية المشار إليها:

«إن السبب الحقيقي لهذه المشادة التي وقعت بين طائفتين من رجال العمل الوطني في المغرب، وإن اختلف مظهره، وأضيفت إليه أشياء هي بعيدة عن الحقيقة، يرجع إلى تمسك إحدى الطائفتين بنظرية وجوب فتح المجال لجميع ذوي المواهب والكفاءات، وإنصاف العاملين في الميدان الوطني، ومقاومة الاستبداد الذي كان يظهر في كثير من الأعمال...

وبعد، فقد كنا فكرنا، عقب انتهاء حوادث رمضان، في وضع **نظام ديمقراطي** للحركة الوطنية يتسنى معه لكل من فيه مقدرة وكفاءة أن يشارك في تسيير الحركة بنشاطه، ويعمل بدافع من ضميره، حتى تظهر الحركة في حلتها الجديدة المناسبة لروح نهضتنا الحديثة، وكنا نؤمل أنه مهما وجد هذا النظام إلا وسينطوي ذلك العهد، عهد الاستبداد، عهد الأرستقراطية، وسيفتح عهد جديد تأخذ فيه الحرية الفردية مركزها، لكن - مع الأسف - قد تبين مع الروح التي وضع بها ذلك النظام الديمقراطي الشكل الأرستقراطي الروح والنزعة أنه ضمانة جديدة لزيادة تضييق دائرة العمل، وحصرها في أفراد لا يزيد عددهم على خمسة، يظهر هذا بجلاء في تخويل ذلك النظام للسيطرة المطلقة لأفراد خمسة بصفة أنهم اللجنة التنفيذية، وفي اختصاص

تسعة أفراد ما بين منتخب بتطبيق هذا النظام وتنفيذه تنفيذاً يتفق وهوى جبهة شرعت النظام، وحاولت تسييره طبق إرادتها. وفي نفس هذا الاجتماع الذي قرر لتعيين وظائف أعضاء اللجنة التنفيذية كانت هذه الروح هي السائدة فيه والمسيطرة عليه، حيث إن هذه الجبهة حاولت إلزام الأخ الوزاني بقبول الكتابة العامة بجميع الوسائل، فقدم استعفاءه لأمرين:

أولاً ـ أشغال الجريدة المطوق بها والتي لا تترك له وقتاً للقيام بهذه المهمة كما يجب.

ثانياً ـ إيقاف هذه الخطة التي حاولتها الجبهة عند حد معقول حتى لا تذهب المصالح العامة ضحية هذا التضامن، وإزاء هذا وضعت مسألة ضمان الديموقراطية والحرية الفكرية على بساط البحث فقدم طرف الأخ الوزاني وثيقة تتضمن نقطاً أربعة كشروط لاستئناف العمل مضمونها:

1 - بناءً على اقتراع طرف الأخ الفاسي من أن الوزاني يقوم بمهمة الكتابة العامة في اللجنة التنفيذية طبق ذلك النظام الأول فإنه يقبلها لكن مع مساعد، على أن تلغى الرياسة تماماً أو يؤجل البت فيها إلى اجتماع المؤتمر، ومسألة الكتابة هذه تنازل عند اقتراعهم فقط، ولم يرد فرضها عليهم كما صرحت بذلك لجنة المفاوضة للإخوان عند الاستفسار عن هذه النقطة.

2 - إبدال النظام الحالي بنظام ديمقراطي حقاً لا شكلاً، بعيد كل البعد عن كل الاعتبارات الخاصة التي روعيت في النظام الأول، وهذا النظام يجب أن يكون قائماً على إنصاف جميع

العاملين الذين هم أهل للمشاركة في العمل الوطني بما عرفوا به من الإخلاص والتضحية، وبصفة عامة، يجب أن يفتح النظام الجديد الأبواب لجميع ذوي المواهب والكفاءات بقطع النظر عن أي اعتبار محلي أو غيره.

3 - تشريك جميع العاملين الأكفاء في وضع النظام الجديد، وتنفيذه، والقيام بتسييره كما يرام مع مراعاة الاستحقاق في كل ذلك.

4 - لضمان هذا التشريك، وليكون العاملون على بصيرة، يجب أن يطلع القائمون بمهمة التنفيذ والتسيير من مؤسسي النظام الجديد على مشروعات الكتلة، وتشكيلاتها، وأموالها التي تقضي الضرورة بإطلاعهم عليها.

وقدمت هذه الوثيقة للإخوان بواسطة لجنة مركبة من الإخوان: عبد الهادي الشرايبي، رشيد الدرقاوي، علي العراقي، محمد بن عبد الله، عبد الوهاب الفاسي، العربي بناني. وبعد مفاوضات اتفقوا على إلغاء النظام الأول، واستدعاء العاملين المشهورين بالمدن المغربية ليضعوا نظاماً جديداً يكون كافلاً للديمقراطية والحرية روحاً وشكلاً، وأثناء هذا وقع اجتماع حضره نيفٌ وعشرون شخصاً باستدعاء من طرف الأخ الفاسي كانت مهمته أن ينظر في كيفية استدعاء هؤلاء العاملين الذين سيضعون النظام الجديد، وعند ذلك وقع خلاف آخر صورته: أن طرف الأخ الوزاني يرتئي تعيين العاملين المشهورين في كل مدينة بكفاءتهم وإخلاصهم، وأن لكل مدينة الحق في تعيين أفرادها، وارتأى

طرف الأخ الفاسي أن التعيين يكون باقتراع الحاضرين، حيث إن المؤيدين لنظريته من الحاضرين هم نحو الخمسة عشر نفراً بينما المجموع لا يزيد عن اثنين وعشرين نفراً، فعارض طرف الوزاني بأن في هذا نفس ما أريد تحاشيه من فرض الإرادة **باستغلال أصوات أغلبية مدبرة**، وصرح الأخ الوزاني نفسه بأنه قابل متى اجتمع هؤلاء العاملون في المجلس التأسيسي لمقرراتهم المستندة على أغلبية الأصوات الحقيقية الصحيحة، ثم بعد هذا اقترح الإخوان: عبد الهادي الشرايبي، رشيد الدرقاوي، عبد القادر برادة لحل هذا المشكل تأليف لجنة مركبة من أربعة أشخاص يعين كل من الطرفين اثنين منهما، ويعين الأربعة واحداً خامساً يتفقون عليه كحكم عند التساوي، ويشترط في هؤلاء الخمسة أن يكونوا بعيدين عن التحزب لأحد الطرفين، وأن يؤدوا يمين الإخلاص لرعاية المصلحة العامة وتقديمها على كل اعتبار، ثم عرض هذا الاقتراح على الجانبين فقبله جانب الأخ الوزاني لما فيه من الضمان الكافل للعدالة والإنصاف، ورفضه الجانب الآخر زاعماً أن الأخ الوزاني فردٌ من أفراد الكتلة المنحصرة في عشرة أفراد، وكلهم مؤيدون لنظريته ما عداه، وأنه ليس معقولاً أن يساويهم في تعيين نسبة أفراد هذه اللجنة، وهذا زعم باطل، لأن الأخ الوزاني لا يقول بهذه النظرية مفرداً، بل هناك جماعة من العاملين يذهبون مذهبه، كما **أن الكتلة هي مجموع العاملين**، يشهد بذلك تصريحات وخطب كثير من أفراد الكتلة المزعوم أنها عشرة، وهكذا وبدون سبب معقول رفضوا هذا الاقتراح كغيره من الاقتراحات المقدمة إليهم، وزادوا فقطعوا المفاوضة الجارية

تماماً، تنفيذاً لخطتهم المقررة، وفتحوا المركز العام، وأخذوا يسجلون المنخرطين، ولم يكتفوا بذلك، بل أصدروا جريدة باللسان الفرنسي مقتبسٌ اسمها من جريدة «عمل الشعب» التي حاولوا بكل الوسائل التوصل إلى الاستيلاء عليها، فلم يبلغوا هذا المقصد.

وبعد هذا قررت الأغلبية العظمى من لجنة المفاوضة الخطة التي تراها صالحة لتسير عليها انتصاراً للحق **فانضمت لطرف الأخ الوزاني لما رأت الحق في جانبه.**

هذا وقد شاعت هذه الحوادث في مدن المغرب، فوفدت وفود لدرس الحالة، وقدمت اقتراحات من الجديدة، والدار البيضاء، وسلا طالباً كل وفد الجواب عن مقترحاته كتابة.

وبعد درسنا لجميعها وجدناها متقاربة في الروح والاتجاه، ونحن نصادق على ما ترمي إليه كل تلك الاقتراحات من أن الأوفق هو تشكيل مجلس تأسيسي يضم جميع العاملين في المغرب الذين هم أهل للمشاركة في التأسيس بما عرفوا به من الكفاءة، والإخلاص، والتضحية، ومهمته:

1 - النظر في مصير الحركة الوطنية.

2 - تعيين لجنة لوضع مشروع النظام.

أو درس المشروعات التي تقدم إليها من الهيئات أو الأفراد، والمناقشة في الموضوع الذي تقدمه هذه اللجنة.

3 - تعيين لجان مؤقتة يعهد إليها بتطبيق النظام الجديد الذي

يقرره المجلس التأسيسي.

هذه هي الوثيقة التاريخية المتعلقة بوجهة نظرنا في أسباب نشوء وتسوية الخلاف حول التنظيم الحزبي الجديد، فهي صريحة ودالة في موضعها، ولهذا فهي تستغني بنفسها عن كل شرح وتعليق.

أما ما عبر عنه علال الفاسي «باستعفائي» فكان رفضاً لعضوية اللجنة التنفيذية الملفقة بتصويت مدبر لحاجة في نفس مدبريه المعروفين، ومما يدل على أنه لم يكن أي استعفاء أن كل استعفاء يكون من منصب سبق أن تقلده المستعفي، وأنا امتنعت من تقلد منصب بمجرد ما كشفت بطائق التصويت المزور أنه أسند لي فيها.

ولم يرد علال الفاسي أن يتحدث عن تفاصيل الخلاف ليقينه بأنه كان محجوجاً بكل ما جرى في مجال الخلاف، وكذلك بما سجلته الوثيقة المذكورة كما نشرت في «الوحدة المغربية»، ولهذا كله اكتفى بما أورده عملاً بالقاعدة: كم من حاجة قضيناها بتركها! ونحن قد تحدثنا للحقيقة والتاريخ عن ذلك حتى لا يطوي السكوت والنسيان صفحات خفية من تاريخنا الوطني، وحتى يتسنى للتاريخ أن يصدر حكمه العادل في ذلك الخلاف الذي كثر حوله اللغط، والتزوير، والتضليل قولاً وكتابة إلى يومنا هذا.

ومع انقسام الكتلة ظلت تدخلات الأفراد والوفود لدى شقيها من أجل تسوية، وإرجاع الصفوف موحدة كما كانت قبله، وقد

بقينا، نحن القوميين، على أتم استعداد للحوار في سبيل هذا، كما كنا إيجابيين في موقفنا حيث كنا نقدم الحلول الكفيلة بذلك، ونقترح الوسائل العملية لتحقيقها، ولا أدل على هذا من تلك الوثيقة الشاهدة بحسن استعدادنا، وصواب رأينا، وصحة موقفنا، وترفعنا عن جميع الاعتبارات الشخصية أو الحزبية في سبيل الصالح الوطني دون سواه. ومن الملاحظ أن الشق الآخر لم يقابل ذلك بالمثل، ولم يسجل مثلنا وجهة نظرة في الخلاف، وكيفية الخروج منه، بأي شكل ووسيلة فبقيت وثيقتنا فريدة من نوعها، وقطعت ألسنة السوء والكذب وأسكتت أبواق التقول والتخريف ﴿ فَأما الزبد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ﴾.

وأول وأكبر الذين بذلوا أقصى الجهد للقضاء على الخلاف في بدايته الأمير شكيب أرسلان المقيم إذاك في جنيف حيث راسل الفريقين في الموضوع، وفيما يلي نص رسالة أساسية وردت إليّ منه:

جنيف 7 أبريل

حضرة ولدنا الحسيب النسيب العزيز الحبيب الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني المحترم أطال الله بقاءه.

تلقيت جوابكم عن قضية الخلاف بينكم، وفهمت كل شيء، وكنت كتبت إلى أخيكم ولدنا السيد محمد الخلطي شيئاً لأجل أن يكتب به إليكم عن لساني، والآن تراني أكتب إليكم رأساً على وجه التلخيص.

1 - لم أجد في أسباب الخلاف التي ذكرتموها عقبات غير قابلة الاجتياز، بل كلها يمكن صعودها إن وجدت نيّة التآخي عند الفريقين.

2 - أفلا يكون حل الحزب فرصة للرجوع إلى الانضمام فيما بينكم؟ إن ذلك يفيدكم جميعاً في نظر الأمة، ويزيد وقاركم جميعاً لدى السلطة.

3 - رأيكم في فتح الباب على مصراعيه، وإدخال العاملين في الحزب، لا باستحسان المركز وحده، بل بآراء أغلبية الجمهور، فيه نظر... لأنه أوفق أن يبقى الزمام في يد المركز.

ولكن الجمهور يكون هو الحاكم في المؤتمرات العمومية، على أن في حل الجمعية بسبب كثرة المنسلكين فيها عبرة تحكم على الاعتدال في قضية تكثير سوادها.

4 - لا أزال على رأيي الأولي: لجنة مؤقتة سكرتيرها الأول هم أنتم، وسكرتيرها الثاني السيد عمر عبد الجليل، وأمين الصندوق السيد مكوار ومعه السيد عبد العزيز بن إدريس - وإدارة جريدة «عمل الشعب» تكون في يدكم، لا رئاسة أو يبقى أمرها للمؤتمر العام.

5 - إذا اتفقتم على هذا تعملون به قراراً يمضيه الجميع ولا رجوع فيه.

6 ـ لكن يلزم سعيكم أجمعين في استرضاء السلطان عن الحزب.

7 - المطالبة بالإصلاحات ينبغي أن تستمر، إلا أن التفاهم مع المقيم العام شرط، إذ بدونه لا أمل بشيء.

8 - هذا الخلاف فتح باباً للقال والقيل، ولا شك أنه صار كلام من الفريقين قد يعوق رجوع الصفاء فيما بينكم، فالرجاء أن تقصروا كل إنسان يريد أن يتكلم في الخلاف، إلا إن كان مصلحاً حقيقياً، فإن جراحات اللسان ليس لها التئام، إن أصررتم على الخلاف فاجتنبوا كل ما من شأنه أن يجعل الصلح متعذراً، وضعوا نصب أعينكم أنكم قد تضطرون في يوم من الأيام إلى الإخاء.

يا ولدي الحبيب، أنا في المغرب لا ناقة لي ولا جمل، وما جاءني من التدخل في شؤون المغرب إلا التعرض لعداوات أنتم تعلمونها... ولكني كمسلم لا أقدر أن لا أفكر في أموركم، والمسلم الصادق المخلص لا يفرق في الإسلام بين مغرب ومشرق، فبحق حرمتي ومحبتي لديكم جميعاً تغلبون العقل على العاطفة، وتعودون كما كنتم لتخدموا وطنكم، وتخلصوا من لوائم الناس، ومن سماع الأخذ والرد بما يؤلم. واعلم يا حضرة السيد العزيز، أنه مهما وقع بينكم ! ولكني أؤمل زوال هذا الخلاف ـ فإني لكم جميعاً، وإني أحفظ لك في قلبي الحرمة والمحبة اللتين تعلمهما، وأرجو دوام مراسلتك إياي، وقد أطلعت زميلي على كتابتك، وهو يسأل خاطرك الكريم، والسلام عليك يا ولدي الأعز، والرحمة والبركة.

المخلص
شكيب أرسلان

وتجدر الملاحظة على النقطة الثالثة، وهي أني لم أطلب فتح الباب على مصراعيه ليدخل كل من هبّ ودبّ، بل كل ما طلبته وضع لائحة مشتركة، على أساس مقاييس متفق عليها، بجميع الوطنيين العاملين المضحين الذين لهم كل الحق والصلاحية ليؤلفوا مجلساً وطنياً تأسيسياً يكون الأمر شورى بين أعضائه في مجال تنظيم الحركة ـ كحركتهم جميعاً ـ وانتخاب هيئاتها المسيرة على ضوء المصلحة الوطنية لا غير، ولذلك لا دخل للجمهور في هذا الأمر بأي شكل، وإن كان له شأنه كرأي عام، وكعمدة الحركة الوطنية التي هي شعبية وجماهيرية، وليست منحصرة في طائفة ما، أو في حفنة من الأشخاص يريدون أن يستولوا عليها «كطواغيت»، ويتحكموا في مصيرها «كمتسلطين».

كما تجدر الملاحظة أن الفريقين التزما عدم إثارة الخلاف، وعدم التراشق بما يزيده شدة وسعة، فكانت صحفهما لا تتحدث إلا عن المشاكل والقضايا الوطنية من خلال وجهتي نظر تلتقيان، وقلما تختلفان، وهذا ما ارتاح له الجميع، ومنهم الأمير شكيب أرسلان الذي كتب لي رسالة أخرى يقول فيها:

جنيف 5 صفر 1356

حضرة ولدنا الأعز الأمثل سلالة دوحة الشرق والسؤدد السيد محمد بن الحسن الوزاني أطال الله بقاءه.

كنت آطلعت على جريدتكم «عمل الشعب» وراقني أسلوبها وشكلها، وسررت بقراءتها، وليس ما رأيته بدعاً منكم، لأنكم فيما سبق أتيتم بما يدل على كفايتكم لهذا العمل الوطني

المجيد، والجهاد الإسلامي المفروض، بحيث يقال: إن هذه البراعة والمتانة إنما جاءتنا من معدنهما، غير أني لحظت مع الأسف أنكم انفصلتم بعضكم عن بعض بما يقل الأمل بعد، باستئناف الوحدة، فلقد نشر إخوانك جريدة بالفرنسية، وأخرى بالعربية، ونشرت أنت جريدة بالفرنسية وستنشر أخرى بالعربية، فالشقاق إذاً موجود، ويأبى الله إلا ما يشاء، غير أنه بقي لي أمل، هو أن تسمعوا مني في النصيحة التي أريد أن أسديها إلى الفريقين منكم، وهو أنكم في جرائدكم لا تدخلوا في مناقشات بعضكم مع بعض، إذ لو دخلتم في مثل هذه المناقشات، ولو كانت في بدايتها خفيفة، لأخذتكم الحدة إلى حد المهاترات، والمطاعن الشخصية، فحينئذٍ تفقدون الفريقين أربعة أخماس مكانتكم السياسية والأدبية في وطنكم، وتكون هذه المعارك القلمية أشد ضرراً بكم، الفريقين، وبالمغرب عموماً، من نفس الخلاف الذي وقع، إن الخلاف قد وقع، مع الأسف، ومن عادته أن يقع في كل مكان، ونحن السوريين قد ابتلينا به، ولا تخلو منه أمة ولا فرقة، وقد جرى فيما بين الصحابة رضي الله عنهم، وهم أفضل منا ومنكم، ولكنه في كل مكان وقع فيه خلاف أوقع الضرر الشديد، وربما قضى على المصلحة قضاءً تاماً، وإن لم يقضي قضاءً تاماً أخرها إلى الوراء مسافات طوالاً، ثم إن أشنع صور الخلاف هو وصوله إلى الحدود التي تجعله على الألسن والأقلام عبارة عن مطاعن تسقط علنية من هيبة الذين يقع بعضهم في بعض ـ فهذا الذي أرتجف منه خوفاً لدى تصوره بالرغم من أني لست ممن يعرفون الخوف ولا ممن تهولهم الخطوب، ولكني

عندما أتصور أن أعز الناس علي وأغلاهم لديّ محمد الوزاني وعمر عبد الجليل، وأحمد بلافريج، وعلال الفاسي، وهذه العصابة التي هي بهاء المغرب سيقع بعضهم في بعض يستولي علي من الغم ما لا أقدر على وصفه، إن لم تسمعوا لكلامي في قضية الصلح، فاسمعوا بالأقل لكلامي في قضية سد كل باب للمناقشات فيما بينكم، لأن ذلك يذهب بهيبتكم للفريقين معاً، ويشمت بكم الأعداء، وأهم من هذا يقسم ظهر القضية الوطنية.

نعم، سرني أنه ما حاد فريق منكم عن مبادىء العمل القومي، وأن الفريقين احتجا على صدور الأمر بإلغاء الحزب، وكذلك سرني نشر الفريقين برنامج الإصلاحات المنشودة، فهذا الأمر قد هون الغم الذي عندي من جراء اختلافكم، ولكني لا أزال أخشى وصولكم إلى الخصام في الصحف التي تديرونها من الجهتين، فعسى أن يهديكم الله إلى اتقاء ذلك، ولكن يجوز أن تبقوا فريقين منفصلين ضمن الدائرة الوطنية نفسها، وأن يزور بعضكم بعضاً، وتتكلموا في المصالح العامة حتى لا يبقى شيء في الصدور. ما سألتموه من جهة الكتابة عن سورية سأكتبه لكم بالرغم من كون أشغالي هي فوق القصور، ووجود مطبوعات عندي قسم منها تحت الطبع، والقسم الآخر باقٍ تحت التأليف، وأنا قريباً عازم السفر إلى بلادي لإقامة ثلاثة أشهر فيها. وقد أرسلت إليكم اليوم العدد الجديد الصادر من يومية من «لاناسيون أراب» فتجدون فيه مقالة مني عن قضية اسكندرونة كافية شافية، بل هي حاوية خلاصة علاقات العرب مع الترك، وكذلك يوجد في العدد المذكور مقالات من قلم زميلي - الذي يسلم عليكم

ويشكركم ـ في الموضوع، فإن نقلتم من «لاناسيون أراب» ما يعجبكم تصنعون جيداً لتنوير أفكار أهل المغرب عن حالتنا بإزاء الترك.

وبهذه الساعة كتبت إلى الغياتي المقيم الآن في مونترو مع الوفد المصري عن ورود كتابكم، ونقلت له عبارتكم بالحروف ووضعت له عنوانكم، وتقاضيته كتابة فصل عن حالة مصر السياسية الحاضرة، وعن خلاصة القضية التي انعقد مؤتمر مونترو لأجلها، وأظنه سيكتب إليكم، وأنا سأبذل كل مجهودي في خدمة جريدتكم. واعلموا أن عواطفي نحوكم ونحو إخوانكم الذين جرت الوحشة ـ المؤقتة إن شاء الله ـ بينكم وبينهم واحدة، والله يحفظكم، ويأخذ بيدكم.

المخلص

شكيب أرسلان

جنيف 12 صفر 1356

حضرة ولدنا الفاضل الأديب الحبيب النسيب السيد محمد بن الحسن الوزاني المحترم حفظه الله، كتبت إليك في 17 أبريل وأرسلت لك مجلتنا «لاناسيون أراب» وقلت لك إني حاضر لكتابة فصل عن مسألة اسكندرونة وغيرها مما يتعلق بالعرب والترك حتى تنشر ذلك في جريدتك، غير أني كنت منتظراً ظهور جريدتك «الدفاع» العربية حتى أكتب المقال بالعربي، فأما كتابة المقال بالإفرنسي فلا أرى له لزوماً وقد صار عندك «لاناسيون أراب» وفيها فصل وافٍ عن الموضوع من قلمي تحت عنوان: بين

العرب والترك، فيمكنك أن تنقل هذا الفصل برمته حتى لا نعيد الشيء ذاته، أما إذا ظهرت جريدتك «الدفاع» ووصلت إلى يدي فإني في الحال أبعث إليك بمقال تنشره بإمضائي، هذا ولا أزال أهيب بك وبإخوانك إلى استئناف العمل معاً، لأنه إذا استمر هذا الخلاف يخشى من أن يجر إلى مناقشات ومناقضات تكون قاضية ليس على هيبتكم جميعاً، بل على القضية المغربية نفسها، وهذا الذي أخشى منه وإن كنتم تستصعبون الصلح من الآن فيجب على الأقل أن تعودوا في علاقاتكم الشخصية إلى ما كنتم عليه، فيزور بعضكم بعضاً، كما كنتم في الماضي، وتتبادلون الأفكار والآراء، وهكذا تزول هذه الأكدار التي حصلت، ويعود الصفاء، ويذهب الجفاء، تقدرون أن تجيبوني إلى تاريخ 6 أو 7 مايو، وبعد ذلك إن كتبتم إليّ فليكن إلى بيروت مسجلاً، ولا لزوم إلى عنوان خاص في بيروت - بل يكفي وضع اسمي ووضع اسم بيروت - سورية، والسلام عليكم من المخلص:

شكيب أرسلان.

وفي المغرب تكونت وفود كثيرة لبحث الخلاف والعمل على تسويته، ومن أهمها:

1 - وفد العلامة الأديب الشاعر محمد القري، فقد جاء ذات يوم صحبة فوج من خيرة طلبته، فأطلعتهم على أسباب الخلاف ووجهة نظري في تسويته، وبعد مناقشاتهم لي ولمن كان معي من الزملاء في الحركة القومية عزموا على بذل أقصى جهد في سبيل ذلك، ولما تبين لهم، بعد التردد على

الفريقين، أن الحركة القومية كانت على صواب أعلنوا انضمامهم إلى صفوفها، فكان محمد القري عضواً بارزاً في قيادتها وفي هيئة تحرير جريدة «الدفاع» حيث كان يكتب «صوت المضطهد» دفاعاً عن أبناء الشعب خصوصاً في البادية.

2 - وفد وطني مؤلف من كبار الشخصيات الوطنية العاملة بكل إخلاص وتفانٍ، وهم الحاج عبد القادر العلج، ومحمد الصميلي، وعلال الهواري الذين لم يدخروا وسعاً في الوصول إلى الحل المرضي للفريقين، ولما اتضح لهم أن الحركة القومية كانت على حق انخرطوا فيها، فكانوا من أبرز رجالها العاملين المضحين.

3 - وفد من علماء الشباب يتركب من رشيد الدرقاوي، وعلي العراقي، وعبد الهادي الشرايبي، ومحمد بن عبد الله، وإبراهيم الكتاني الذين عملوا كل ما استطاعوا في سبيل إزالة الخلاف، ولما لم يتوقفوا، واقتنعوا بأن الحركة القومية محقة في موقفها، انضموا إليها، فأصبحوا أعضاء في هيئتها العليا إلا محمد بن عبد الله الذي انضم إليها بعد الإفراج عنه في 1937 فكان كذلك عضواً بارزاً في تلك الهيئة.

4 - وفد أعيان الرباط مؤلف من مولاي أحمد الرفاعي، والحاج محمد البحراوي، وقد استدعاني الوفد إلى العاصمة حيث تمت مقابلة بحضورهم مع محمد اليزيدي نائباً عن الفريق الآخر، وكان اللقاء ببيت البحراوي، ودام طوال الليل تقريباً، وممن حضروا مولاي الطاهر الرفاعي الذي كان من

الشخصيات الفذة المتمتعة بثقة وتقدير الجميع، وصحبتي الحاج أحمد معنينو، عضو الحركة القومية، وبعدما تحدثت عن الخلاف كيف نشأ وتطور، وكيف يمكن الخروج منه، وبعد الاستماع إلى وجهة نظر اليزيدي، أعلن الحاضرون تأييدهم لموقف الحركة القومية، فحاولوا ما استطاعوا إقناع اليزيدي به، ولكنه امتنع بدعوى أنه ليس وكيلاً مفوضاً عن حزبه، فردوا عليه بأني لم أحمل كذلك معي أي توكيل من الحركة القومية، ومع هذا قبلت الالتزام بالحل المقترح، ولما أصر اليزيدي على موقفه تفرق الجمع، ومنذ ذلك الوقت أصبح أعضاء الوفد الرباطي من كبار أنصار الحركة القومية ودعاتها في الرباط خاصة.

5 - الوجيد أحمد بناني من كبار أعاين وجدة، فقد جاء لفاس ودعاني كما دعا علال الفاسي إلى بيت قريب له بدرب الطويل مساء لتناول العشاء، وجرت بمحضر الداعين وغيرهم مناقشة طويلة بيني وبين محاوري، وقد اقترحت عليه أن نسجل وجهتي نظرنا حتى لا يذهب كلامنا هباءً منثوراً، وحتى نمكن الحاضرين من وثيقتين لا يمكن الرجوع في محتواهما، فامتنع علال قائلاً إنه لا ينبغي أن تكتب مسائل الخلاف، ولكن أوضحت له أن ما أقترحه هو تسجيل وجهة النظر مع كيفية الوصول إلى الحلول، وقد ألح الحاضرون في هذا، فوعدناهم بذلك ثم حررت وأمضيت وثيقة باسم الحركة القومية بعد مصادقة الهيئة عليها وأرسلتها إلى أحمد بناني الذي وجه منها نسخة لعلال ليرد عليها، ولما توصل بناني

بالرد أرسل إليّ منه نسخة، وقد أرادت الحركة القومية أن ننشر الوثيقة والرد عليها مع صورتهما (فوطوكوبي) ليطلع عليهما الرأي العام المغربي، ولكن الفريق الآخر حال دون هذا استناداً على وعد سابق من بناني بكتمان الوثيقتين وبعدم نشرهما بدون اتفاق الطرفين معاً، وفحوى الوثيقة القومية أن سبب الخلاف هو الاستبداد، وأن الوسيلة الوحيدة لتسويته هي العمل لأن يكون الأمر شورى بين الوطنيين، إذ الحركة الوطنية حركة أمة بأسرها، فلا يجوز اعتبارها ملكاً لحفنة من ذوي الاستبدادية المطلقة، فهؤلاء ليسوا كل من في الحركة، ولا يقدرون وحدهم على العمل دون جمهرة الوطنيين المخلصين المضحين في المغرب أجمع، فهم قوة الحركة، ولا حق لأحد في أن يجوز عليهم، ويستبد بالأمر دونهم، وفيما يخص نظام الحركة الوطنية يجب إشراك جميع ذوي الصلاحية من الوطنيين في وضعه وتطبيقه حتى يكون نظام الجميع في صالح الجميع، لا نظام أفراد لفائدتهم وحدهم، فلا بدّ إذن من عقد مجلس وطني يتفق على أعضائه واختصاصاته، وهو يتولى البت في النظام، وانتخاب الهيئات المسيرة، ونحن لا نخشى نتائج الشورى الوطنية، ونلتزم بها كيفما كانت نتائجها، لأنها تعبر عن إرادة الأغلبية، وعرفت الوثيقة القومية من تعتبرهم أهل الرأي، والحل والعقد من الوطنيين العاملين، وهؤلاء كلهم أمام الواجب سواء، فلهم حقوق، وعليهم واجبات، ومن حقوقهم أن يكون أمرهم شورى بينهم، فلا سيد ولا مسود، ولا غالب ولا مغلوب، ولا

ممتاز ولا محروم. وفي وثيقة الفريق الآخر بخط وإمضاء علال رفض محتويات الوثيقة القومية جملة وتفصيلاً، وتمسك بوجهة نظر حزبية صرفة مع إفراغها في قالب صوفي متزمت جدير بشيخ طريقة، وذلك محاولة من محرريها التغطية على الأسباب الحقيقية للخلاف، وإغواء لبناني ولمن معه من المتأثرين بالأسلوب التعبدي.

5 - وفد الدار البيضاء مؤلف من الحاج محمد بن كيران، والحاج محمد بن عبد الواحد بن جلون، ومصطفى الغرباوي، ومصطفى بن علي الذين كانوا من أبرز الوطنيين العاملين، وبعد جهود مضنية مع الفريقين بفاس رجعوا بلا نتيجة، فانضموا إلى الحركة القومية اقتناعاً بسداد رأيها ووجهتها، إلا ابن جلون الذي أصبح من كبار أنصارها.

6 - وفد طنجة الذي بذل جهده لتسوية الخلاف دون بلوغ المرام، فعاد لمدينته حيث أعلن أعضاؤه اتخاذ موقف الحيادِ من الفريقين أملاً في تسوية الخلاف في المستقبل، وتمسكاً بالمجاملة نحو الفريقين، وتلافياً لانشقاق بين أعضاء الوفد الذين كانت تربطهم روابط متينة من الصداقة.

7 - وفد مهم يتكون من شخصيات تعد من خيرة الشباب، والعلماء والعدول، والتجار، والملاكين الذين اتفقوا على أن يظلوا سريين فانتدبوا أحدهم هو عبد القادر بن عمر برادة ليتصل بالطرفين، وينقل وجهتي نظرهما إلى الآخرين، وقد صرح لنا برادة بأن الوفد عازم على تسوية الخلاف، وفيما إذا

أخفق فإنه سيعلن حرباً على الفريق المسؤول عن الخلاف، ويفضحه على رؤوس الملإ، وتقرر أن أجتمع في بيت برادة ليلاً مع علال، وتم هذا فعلاً، وحضر معنا بعض أعضاء الوفد المذكور، ولما علمت اعتذرت عن البقاء بسبب اجتماع كبير منعقد في تلك الليلة ببيتي بين رجال الحركة القومية، فسمح لي بالذهاب مع ترك نائب مفوض عني، وهو إبراهيم ابن عبد الله الوزاني الذي ارتضاه الجميع، وحوالي الثانية صباحاً ورد علي الحاج إدريس بن شقرون، ومحمد بن المكي بن زاكور، وكانا يحملان وثيقة سجلت فيها القرارات المتخذة في الاجتماع بحضور إبراهيم الوزاني وعلال الفاسي، وخلاصتها أن الحاضرين أشهدوا على هذا الأخير تعهده بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن فريقه:

1 - بحل الحزب والاندماج في الحركة القومية.

2 - بعقد مؤتمر عام لتقرير النظام الجديد.

وأبلغني كذلك ابن شقرون وابن زاكور أنه تم الاتفاق مع علال أن يكون انخراطه هو وجماعته في الحركة القومية بمركزها العام، وذلك في موعد محدد يحضرون فيه، ويعلنون حل حزبهم وانضمامهم إلى حركتنا، فأجبتهما بأن هذا لم يكن كما اتفقوا عليه، بل الأفضل أن أدعو علالا وفريقه إلى بيتي لغذاء أو عشاء، ونخصص لهم أحسن استقبال، ونشعرهم بأنهم في بيتهم وبين إخوانهم كما كان الأمر قبل الخلاف، وهكذا يجتمعون معنا مكرمين ومحترمين، وفي جو الصفاء، والمودة، والحفاوة، يتحقق

الصلح، ويتم اللقاء بعد الفراق، ولا يكون في الأمر غالب ولا مغلوب. أما المؤتمر فاقترحت تأجيله حتى تصفو القلوب، وتنقشع السحب، وتعود المياه إلى مجاريها، وتطمئن النفوس، فيضمن هذا له كل نجاح.

فتلقى المبعوثان كل هذا بفرح وارتياح، وشكراني على هذه العواطف، والأخلاق، فقلت لهما: لا شكر على واجب، فالشكر لله ولكم على جَمْعِ الكلمة بعد تفرقها، وتوحيد الصف بعد تصدعه، ثم ذهبا ليخبرا الجماعة بما أجبتهما به، وقد انضمت لجنة الصلح إلى الحركة القومية، ومن أبرز أعضائها الآخرين الفقيه العدل السيد عبد السلام كنون، وولده العلامة سيدي محمد. وفي اليوم الذي يليه اجتمعت الحركة القومية فصادقت على تلك القرارات ووسائل تطبيقها، وسافر مندوبوها إلى المدن لإبلاغ فروعنا ما تم بفاس من أجل الصلح الوطني، كما سافرت لنفس المهمة ومعي النسخة المسلمة إليّ من الوثيقة، ولكن ما حللت بالدار البيضاء حتى طالعت الصحف الرأي العام بأحداث الخميسات، فعدت إلى فاس استعداداً للطوارىء، وفور وصولي لفاس علمت أن السلطة أقدمت على خطة القمع، فاعتقلت علال الفاسي، وعمر بن عبد الجليل، وأحمد مكوار، وعملاً من جهتنا، نحن الحركة القومية، بما في الوثيقة استدعيت لبيتي عبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلالي لأعلن لهما بحضور رجال الحركة تضامننا التام المطلق مع المعتقلين، فتقبلا هذا بكل ارتياح مقدرين هذا الموقف الوطني النبيل، وسأتحدث فيما بعد عما جرى أثناء الأحداث من طرف الحركة القومية، فلولا

حوادث الخميسات وما أعقبها من قمع واعتقال لتمت وحدة الصفوف الوطنية كما وقع التعهد بها في وثيقة الصلح، ولكن كانت حركة التضامن من جهتنا تلبية لنداء الواجب، وعملاً بروح الوحدة، ووفاءً لمحتوى الوثيقة المذكورة.

ومما سهل الوصول إلى هذه الوثيقة أن الحركة القومية لم تتسرع في انطلاقتها، بل سلكت الرزانة، والحكمة لتحافظ على كيانها وجميع مكتسباتها، فقد أعلنت عن نفسها كحركة لا كحزب، حيث كان ممنوعاً علينا نحن المغاربة؛ كما فتحت مركزها العام كمركز لصحيفتي «عمل الشعب» و«الدفاع»، وتسترت هيئتها العليا تحت ستار هيئة الإشراف على الصحافة الحركية وكلجنة تحرير لها، ولم تقدم الحركة القومية على تسجيل انخراطات وقبض رسومها، ولا على أخذ القسم من المنخرطين فيها، فلم تجد السلطة مأخذاً قانونياً عليها مع علمها أن الحركة القومية حزب قائم في واقع أمرها، ولكن لا حجة عليها حتى تتعرض لعقوبة قانونية أو لتدبير إداري.

يضاف إلى ذلك أن صحف الحركة كانت ناجحة بإقبال الناس عليها بالرغم عن دعاية الفريق الآخر ضدها، وتحريم قراءتها على أتباعه، وإلزامهم بقراءة صحف الحزب الكاسدة، في حين أننا كنا نطلب من أنصارنا قراءة هذه الصحف نفسها دون أن نخشى عليهم شيئاً، وكنا في كل أسبوع نضاعف طبع جريدتينا لكثرة رواجها، وقوة تأثيرها في الناس.

الحركة القومية المغربية

بعد إعلان الشق الآخر من «الكتلة» عن حزبه، وفتح مركزه، وإصدار صحفه، تأسست في نفس الوقت: «الحركة القومية المغربية»، فكان إنشاؤها فتحاً مبيناً في السياسة المغربية كما سنبينه، واتخذت مركزها العام بشارع القطانين رقم 37.

ولأول مرة في تاريخ المغرب الحديث ظهرت الحركة الوطنية باسم القومية، وذلك لأسباب واعتبارات شتى هي:

1 - التمشي مع عصرنا كعصر حركات ذات صبغة قومية «ناسيوناليسم».

2 - الحرص على إبراز حقيقة الشخصية والذاتية للأمة المغربية، خصوصاً في عهد الاحتلال والاستعمار وما ترمي إليه سياستهما الإدماجية.

3 - مقابلة التحديات والاعتداءات الأجنبية بإظهار الكيان القومي المغربي.

4 - إعطاء الحركة صفة إيديولوجية سياسية عصرية لا صوفية ومتزمتة.

5 - توكيد الطابع التحرري للحركة باعتبار أن القومية مضادة لكل سيطرة دخيلة.

6 - تطور الحركة والانتقال بها من الإطار التقليـدي إلى إطار التجديد.

7 - تحديد عناصر القومية المغربية كجنسية قائمة الذات، ثابتة الأركان.

8 - تطهير الحركة الوطنية من عناصر ومظاهر التدجيل، والشعوذة باسم الصوفية أو التزمت ممثلاً في الفرد أو في الأسلوب، وابتعاد الحركة القومية عن الغوغائية «الديماغوجية» لتضليل واستغلال الجماهير.

9 - نفي الشبه والتهم الملصقة جهلاً أو عرضاً بالحركة الوطنية لإظهارها بمظهر الرجعية، والعصبية، وكراهة كل مـا هو أجنبي.

10 - بناء الحركة على أساس سياسي بارز ككل قومية منتمية لتاريخ الأمة، وتراثها، ومثلها العليا، ومقدساتها.

11 - تمييز حركتنا عن كل ما عداها في المغرب مذهباً، وكياناً، ونظاماً، وسياسة.

فبقيام الحركة القومية على هذه الأسس خرجت الوطنية من كل غموض وتلبس، إذ طبعتها الصراحة في القول، والصدق في العمل، مما جعل الوطنية تظهر بمظهـر جديد حساً.

وبذلك لم تتشكل الحركة القومية بشكل حزب صريح، وإن توفرت على جميع مقومات وخصائص الحزب، لأن القوانين الاستثنائية المفروضة إذاك من السلطة الاستعمارية كانت تمنع المغاربة ـ دون الفرنسيين ـ من إنشاء الأحزاب، وحتى لا تجد

السلطة المتربصة بنا أية حجة لتطبِّق علينا قوانينها الباغية أخفت الحركة القومية ـ اضطراراً ـ كل معالم الحزبية وشكلياتها، ولهذا بقيت قائمة وعرضة لمراقبة السلطة، بينما منع الحزب الذي أنشأه الفريق الآخر بحجة أنه غير قانوني، وأن الإقدام على إيجاده بدون رخصة كان تحدياً للقانون والسلطة. وهكذا أعطى الحزب لسلطة الاستعمار السلاح الذي ضربته به. وبظهور الحركة القومية تجددت نهضة البلاد سياسياً، وكانت جريدتا «الدفاع» و «عمل الشعب» لسانها الناطق، وأداتها الفعّالة، وكانت الحركة القومية تهدف إلى طبع السياسة والكفاح والشباب بطابع قومي بارز حتى ينتفي عن الدعوة الوطنية المغربية ما تسرب إليها بسبب عناصر الانحراف من «رهبنة وتمسح، وتبرك» فكان من شأنه أن يلبس فيها الحق بالباطل، ويمسخها مسخاً تفقد معه كثيراً من الخصائص والمميزات، ويبقيها معرضة لما ألصق بها من شبه وتهم في الداخل والخارج، فالحزب السياسي شيء، والطريقة الصوفية شيء آخر، وكل خلط بينهما خروج بهما عن الطبيعة الحقيقية، والمنهج الواضح. وهكذا منذ برزت الحركة القومية للوجود اتضحت أصول الدعوة، وبَانَ التوجيه الصحيح، ورسمت مناهج العمل، فتكفلت جريدة «الدفاع» كل أسبوع بعرض «جدول» القومية على جمهرة القراء والمواطنين، وفي هذا من التوعية القومية، والتربية السياسية للجماهير والأجيال المغربية الصاعدة ما يغني بنفسه عن كل شرح وتعليق.

وهكذا، لما صدرت جريدة «الدفاع»، لسان الحركة القومية، أعلن فيها بوضوح وصراحة:

1 - **شعارها**: نموت ليحيى الوطن.

2 - **مبادئها**: الإسلام، العروبة، المغرب، العرش، الشورى.

3 - **غايتها**: **في الداخل**: المغرب للمغاربة، والمغاربة للمغرب. أحرار في وطننا، كرماء لضيوفنا.

في الخارج: مسالمة من يسالمنا ويرعى حقوقنا. الامتثال لواجب الرابطة العربية والجامعة الإسلامية.

4 - **أعداؤها**: الاستعمار، الجهل، الضعف، الاستبداد، الاستعباد.

5 - **وسائلها**: الاعتماد على الشعب بعد الاعتماد على الله في تحقيق أماني البلاد.

الكفاح والثبات في المبدأ، وعماد الكفاح التضحية.

وكانت الحركة القومية لا ترتكز على العصبية القومية الضيقة التي تنحصر في وطن معين، وقوم خاصين، بل كانت تعتبر أن المغرب وشعبه جزآن لا يتجزآن من عالمي الإسلام والعروبة، كما كانت تؤيد النظام الملكي العصري الذي يتمثل في الملكية الدستورية الديمقراطية التي قوامها الحكم الصالح القائم على الشورى وفق ما شرعه الإسلام في القرآن والسنة، وطبقه الخلفاء الراشدون ومن اقتفى أثرهم من الحكام في عهد السلف الصالح.

ومما تميزت به الحركة القومية أنها أعلنت خطة وفلسفة سعيها في سبيل التحرير والاستقلال، حيث عبرت عنهما لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية بقولها: المغرب للمغاربة، أحرار في

وطننا، ولا يتحقق هذا إلا بالتحرير والاستقلال، كما أعلنت الحركة القومية عداوتها للاستعمار الأجنبي، وللاستبداد أكان دخيلاً أم أهلياً، وللاستعباد بأي شكل، ومن أي جنس أو حكم، وكل هذا لا يتم إلا بالسيادة، والحرية، والعدالة، والديمقراطية. وصرحت الحركة القومية كذلك بأنها تتوسل إلى أمانيها وأهدافها بالاعتماد على الجماهير الشعبية التي هي القوة الفعّالة إن نظمت ووجهت في ميدان الكفاح السياسي بكل عزم وحزم، وبكل ثبات وتضحية.

وبالإضافة إلى ذلك أعلنت الحركة القومية لأول مرة كذلك في تاريخ الحركة الوطنية المغربية «ميثاق الحقوق القومية»، «وهو بيان حقوق الإنسان والمواطن» كما أعلنته الثورة الفرنسية في 1789، وقد عربته بقلمي ونشرته جريدة «الدفاع»، في عدديها الثاني (7 - 9 - 1937) والثالث (14 - 9 - 1937)، وقد كان القصد من تعريبه ونشره تزويد الدعوة القومية بميثاق جامع لما للإنسان في عصر التحرر والتقدم من حقوق مقدسة، وحريات أساسية تضمن حرمة أنسيته، وتجعل منه مواطناً واعياً راشداً في عصره ووطنه. وقد قام ذلك الميثاق مقام «دستور» للدعوة تنطلق منه في بث المبادىء السامية، ونشر المثل العليا، وإشاعة روح التحرر بين الناس كافة، وقصدت كذلك من تعريبه ونشره، بعد اتخاذ الحركة القومية له، مقاومة الفرنسيين بسلاحهم في مجال الدعوة التحررية، والفلسفة السياسية، والأيديولوجية الديمقراطية، وفيما يلي نص الميثاق مبوباً تبويباً جديداً خاصاً بالنص العربي الذي انفردت به الحركة القومية:

ميثاق الحقوق القومية

1 - قواعد عامة

1 - غاية المجتمع تحقيق أرقى درجة من السعادة بين البشر.

2 - الناس كلهم سواء بالفطرة، وأمام القانون -.

3 - محاربة الاضطهاد واجب تفرضه حقوق الإنسان الطبيعية، ويضطهد الجسم الاجتماعي (الشعبي) باضطهاد عضو من أعضائه، كما يضطهد العضو باضطهاد الجسم.

4 - مجرد الشعور بالحاجة إلى إعلان حق من الحقوق يدل إما على وجود الاستبداد، وإمّا على قرب العهد به.

2 - الحريات الفردية والاجتماعية:

5 - الحرية هي استطاعة المرء القيام بكل ما لا يضر بحقوق الغير، ومنشؤها الفطرة، وقاعدتها العدالة، وحاميها القانون، وحدودها المعنوية الخلقية هي أن لا يفعل بغيره ما لا يحب أن يفعله به غيره.

6 - لا يجوز منع الإنسان من استعمال حقه في التعبير عن فكره وآرائه بأية وسيلة من وسائل الإفصاح، سواء كان عن طريق النشر أو غيره، كما لا يسوغ منعه من حق الاجتماع السياسي، ومن حرية القيام بشعائر الدين.

7 - الأمن هو الحماية التي يمتع بها المجتمع كل عضو من أعضائه كي يضمن سلامة شخصه، ويصون حقوقه، وأملاكه.

8 - لا يجوز اتهام أحد، واعتقاله، أو سجنه إلا في الأحوال التي

ينص عليها القانون، وطبقاً للشروط التي يفرضها، وكل فعل يرتكب ضد أي إنسان، ولا يكون مطابقاً للأحوال والشروط المنصوب عليها في القانون، يعد استبداداً وإرهاقاً.

9 - كل أمر جائر يراد تنفيذه على الإنسان قهراً، يحق له أن يدرأه على نفسه ولو بالقوة.

10 - حق الملكية هو ما يخول الفرد التمتع، طوع اختياره، بكل ما له من أملاك وريع، واستثمار عمله وصناعته.

11 - لا يجوز سلب الإنسان أي شطر من أملاكه، إلا عند اقتضاء المصلحة العامة، وطبقاً للقواعد الشرعية، وعلى شريطة البدء ببذل مكافأة عادلة، تكون له عوضاً.

12 - يسوغ لكل فرد أن يستخدم نفسه لغيره، ويهب له أوقاته، ولا يجوز استرقاق الإنسان واستعباده، لأن القانون لا يعترف باستعباد الإنسان للإنسان، وبناءً عليه فكل التزام بين الخادم ومستخدمه لا يبنى إلا على أساس الأعمال ومكافأتها.

13 - التعليم حاجة جميع الناس بلا استثناء، فيلزم المجتمع أن يساعد بكل ما يستطيع على ارتقاء المستوى الفكري العام، ويعمل على جعل التعليم في متناول جميع عناصر الرعية.

3 - السيادة القومية

14 - الشعب مصدر السيادة القومية، فهي وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز مسها بأي سوء.

15 - لا يجوز لأي فئة من الشعب أن تتولى الحكم باسم الشعب كله، وإنما الواجب هو أن تتمتع كل فئة منه بحق الإعراب عن إرادتها بكامل الحرية والصراحة.

4 - الرعية والحكومة

16 - على الحكومة رعاية ما يجب للإنسان من التمتع بكامل حقوقه الطبيعية التي لا يجوز مسها بسوء، وتلك الحقوق هي الحرية، والمساواة، والأمن على النفوس والأموال.

17 - يحق للرعية أن تشارك في سن القوانين بواسطة وكلاء تنيط بهم القيام بتدبير شؤونها العامة.

18 - لا يجوز حرمان الرعية من استثمار مواهبها وكفاءاتها في أي ميدان من ميادين العمل.

19 - للوظائف العامة صبغة قومية بحيث لا يسوغ النظر إليها كامتيازات ومكافآت، ولكن كواجبات.

20 - لا يسوغ فرض الضرائب أو التكاليف ما لم تقتضها مصلحة الرعية، ويحق للرعية أن تشارك في وضع نظام الجبايات، وتراقب سير التصرف في شؤونها، وتحاسب على الشاذة والفاذة منها.

21 - لا يسوغ في حال من الأحوال أن تحرم الرعية من حق التظلم والتشكي لدى أرباب السلطة العامة.

22 - يتحقق ضمان الحياة الاجتماعية بالقيام بما يكفل لكل فرد التمتع بحقوقه وصيانتها من الأذى، وبضبط حدود الوظائف العامة، ولتقرير مسؤولية جميع موظفي الدولة، إذ لا يجوز لأحد أن يزعم أنه أكثر مناعة ممن سواه.

23 - الإسعاف العام واجب مقدس على الحكومة والرعية، كفالة لعيش البؤساء الأشقياء، باستخدام العاطلين منهم، وضمان القوت للعاجزين.

الصحافة القومية

1 - «عمل الشعب»

صدرت «عمل الشعب» من جديد في حلة متطورة كلسان الحركة القومية بالفرنسية، وذلك بعدما حاول الحزب الاستيلاء عليها لتكون هي لسانه، ولكنه أخفق في محاولته التي كان مقضياً عليها في المهد بالفشل، لأن الجريدة جريدتي، ولما صدر الأمر المقيمي لها بالعودة إلى الصدور ورد فيه أني صاحبها، وكنت أنا الذي طلبت من الإقامة العامة رفع المنع عنها فرفع نتيجة السياسة الجديدة في السماح للمغاربة بإصدار الصحف التي كانوا يطالبون بها.

ومنذ أول عدد استعمل العنوان بالعربية إلى جانب الفرنسية وصدرت الجريدة في حجم أصغر من الحجم القديم، وكانت تصدر أسبوعية، في حلة رائقة، مليئة بالمقالات المركزة في مختلف المواضيع الوطنية، والمحبرة بأسلوب صحفي رصين، وكل هذا أضفى على جريدتنا المناضلة الرونق، والجدية، والفعالية، فلم يكن من شأن هذا ـ بالطبع ـ إلاَّ أن يكسبها قوة الجاذبية التي سرعان ما تجلت فيما أدركته من رواج عظيم، وتأثير كبير في الأوساط المغربية التي كان الإقبال عليها فيها يزداد كل

ثمن العدد : 50 سنتيما

عمل الشعب

لسان الحركة القومية بالمغرب

المدير : محمد بن الحسن الوزاني

الادارة : 37 شارع القطانين | الاشتراك عن سنة : 25 فرنكا

رقم التلفون : 15-34 | الاعلانات يتفق عليها

L'Action du Peuple

15 JUILLET 1937

Organe de l'Action Nationale Marocaine
Directeur : Mohamed Hassan OUAZZANI

Bureaux : 37, rue Kettanine - FES
Téléphone : 34-15

Un crime impérialiste : l'obscurantisme

Propos d'un jeune
Les causes de la misère

Le Maroc crie haro sur la politique d'assimilation et d'administration directe

«عمل الشعب» لسان الحركة القومية بالمغرب: 1937.

يوم، فلا تلبث عند باعة الصحف حتى تنفد، فيضطر القراء إلى استعارتها ممن توجد عنده لمطالعتها والاستفادة منها، ومما امتازت به مقالاتها روح النضال، فلم تكن شبيهة بالمقالات العادية الباردة التي اعتاد القراء رؤيتها في بعض الصحف السياسية المغربية، فلا يلقون إليها بالاً، وبعبارة كانت «عمل الشعب» جريدة الوطنية، والسياسية، والنضال موضوعاً، وأسلوباً، وروحاً، ففرضت نفسها على القراء جميعاً حتى كانوا ينتظرون صدورها بكل تطلع واشتياق، ويولونها كل تقدير وإعجاب. وأمام هذا لم يتأخر الحزب الآخر عن شن حرب ضد «عمل الشعب» بكل الوسائل، فكان يبذل جهده بالضغط على بعض الباعة حتى يعرقلوا رواجها بإخفائها عن طلابها، كما كان يدعو الناس إلى عدم مطالعتها، ويمنع أعضاء الحزب من قراءتها حتى لا يتأثروا بها، وفي نفس الوقت كان يلزمهم بالاقتصار على قراءة جريدته «العمل الشعبي» التي كانت قليلة الرواج ولو في الوسط الحزبي نفسه، ولكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل، لأن «عمل الشعب» كانت تفرض نفسها بنفسها، حيث كانت الجريدة الوطنية والسياسية الفريدة من نوعها في المغرب، فكان لها قراؤها الذين لا يتأثرون بدعاية مضادة، ولا يخذلون الحق اتباعاً للباطل، فأما الزبد فيذهب جُفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

2 - «الدفاع».

صدرت «الدفاع» لسان الحركة القومية بالمغرب - يوم الثلاثاء 23 جمادي الثانية 1356 موافق 31 غشت 1937، واتخذت شعارها

السنة الأولى – العدد الثاني – ثمن العدد 50 سنتيم – 1937 9 7

شعارنا : نموت ليحيى الوطن !

الدفاع

« لسان الحركة القومية بالمغرب »

القومية المغربية

مبادئها : الإسلام – العروبة – المغرب – العرش الشوري

غايتها : (في الداخل) المغرب للمغاربة والمغاربة في المغرب أحرار في وطنهم، كرماء، أعزة
(في الخارج) مسالمة من يسالمنا ويرعى حقوقنا.
الامتثال لواجب الرابطة العربية والجامعة الإسلامية

القومية المغربية

[illegible]

فاجعـــة مكنـــاس العظمى

الشعب المكنـــاسي يناضل عن حقه في الحيـــاة

(التفاصيل على الصفحة الثانية)

مطالبنا ومطامعهم

نريد سياسة حرية ورقي :
لا سياسة ادماج وحكم مباشر

لا يجهل أحد أن النزالة الفرنسية في بلادنا مجالس تكاد تكون كلها نافذة في كل شأن من شؤوننا العامة، كأن المغرب أرض لا أصحاب لها وليست لها ذاتية قومية مطلقاً؛ ولما عقد المجلس الفرنسي من أعضاء مجلس شورى الحكومة جلسته الاخيرة، رأينا نائباً من «نواب» تلك النزالة يقوم في وسط ذلك الجمع، وعلى مرأى ومسمع من رجال الاقامة العامة المسؤلين ويصدع — من غير حياء ولا خجل — بمطلب كله بهتان عظيم، وعدوان صريح، يرمي الى إنشاء «قسم انتخابي فرنسي موحد» يكون «صاحب الحل والعقد» في جميع القضايا التي ينظر فيها مجلس شورى الحكومة الراهن؛ وبعبارة أوضح، فطلب هؤلاء النواب يعلن بجلاء عن نوايا الجالية الفرنسية نحو بلادنا، ويكشف عن مراميها فيما يخص كيان الدولة ومصير الامة المغربية؛ وكل ذلك يرمي الى إعدام شخصيتنا القومية، وفرض سيطرة الاستعمار على الشعب عن طريق الادماج والحكم المباشر.

وبقدر ما ساءنا الامر، وهاج غيرتنا

(البقية على الصفحة السادسة)

ميثاق الحقوق القومية

1) قواعد عامة

1 – غاية المجتمع تحقيق أرقى درجة من السعادة بين البشر.

2 — الناس كلهم سواء بالفطرة، وأمام القانون.

3 — محاربة الاضطهاد واجب تفرضه حقوق الانسان الطبيعية : ويضطهد الجسم الاجتماعي (الشعب) باضطهاد عضو من أعضائه. كما يضطهد العضو باضطهاد الجسم.

4 — مجرد الشعور بالحاجة الى إعلان حق من الحقوق يدل إما على وجود الاستبداد، واما على قرب العهد به.

2) الحريات الفردية والاجتماعية

5 — الحرية هي استطاعة المرء القيام بكل ما لا يضر بحقوق الغير : ومنشؤها الفطرة. وقاعدتها العدالة. وحاميها القانون. وحدودها المعنوية الخلقية هي أن لا يعمل بغيره ما لا يحب أن يعمله به غيره.

6 — لا يجوز منع الانسان من استعمال حقه في التعبير عن فكره وآرائه بأية وسيلة من وسائل الافصاح . سواء كان عن طريق النشر أو غيره : كما لا يسوغ منعه من حق الاجتماع السلمي . ومن حرية التقـ[illegible] بشعائر الدين.

7 — الامن هو الحماية التي يمنح بها المجتمع كل عضو من أعضائه، كي يضمن سلامة شخصه، ويصون حقوقه وأملاكه.

8 — لا يجوز اتهام أحد، أو اعتقاله، أو سجنه الا في الاحوال التي ينص عليها القانون، وطبقاً للشروط التي يفرضها؛ وكل عمل يرتكب ضد أي إنسان، ولا يكون مطابقاً للاحوال والشروط المنصوص عليها في القانون، يعد استبداداً وإرهاقاً.

9 — كل أمر جائر يراد تنفيذه على الانسان قهراً، يحق له أن يدرأه عن نفسه ولو بالقوة.

10 — حق الملكية هو ما يخول الفرد التمتع طوع اختياره، بكل ما له من أملاك وريع، واستثمار عمله وصناعته.

11 — لا يجوز سلب الانسان أي شطر من أملاكه، الاعند اقتضاء المصلحة العامة وطبقاً للقواعد الشرعية . وعلى شريطة البذل مكافأة عادلة، تكون له عوضاً.

12 — يسوغ لكل فرد أن يستخدم نفسه لغيره، ويبيع له أوقاته . ولا يجوز استرقاق الانسان واستعباده . لان القانون لا يعترف باستعباد الانسان للانسان؛ وبناء عليه

(البقية على الصفحة الخامسة)

الحياة الاقتصادية في :

الصناعـات المغربيـة

الصانع المغربي يكاد يلفظ نفسه الاخير فهل من علاج ! . . .

الاقتصاد الصناعي أحد العاملين اللذين تقوم عليهما حياة الأمم والشعوب، وتتكون منهما ميزانية الدولة العامة . وكثيراً ما يأخذ المكان الاول، ويكون هو الصفة البارزة في حياة الدولة، كما هو الحال بالنسبة لألمانيا واليابان، الدولتين الصناعيتين الكبيرتين اللتين احتلت بضائعهما جميع الأسواق، وزاحمت مصنوعات الدول العظمى التي تسيطر على الاقتصاد العالمي منذ عشرات القرون.

أما المغرب، وان كان بلداً فلاحياً، الا أن ميزانيته العامة تعتمد على الصناعة المغربية اعتماداً قوياً، وتجعلها في المكان الأول، اذ الاكثرية من سكان المدن الذين يؤدون الضرائب، ويكونون قسطاً وافراً من الميزانية هم الصناع المنتشرون في جميع أطراف المغرب.

كانت صناعات المغرب حية ومزدهرة حينما كان لا يزال محتفظاً بسيادته القومية، وكانت تؤدي جميع ما تتطلبه مرافق الحياة وحاجاتها، من أعظم بضاعة الى أحقرها.

ولم تكن تعتمد على الأسواق الداخلية فقط، بل كان يصدر منها الى الخارج الشيء

(البقية على الصفحة الخامسة)

جريدة «الدفاع» لسان الحركة القومية بالمغرب: 1937.

(نموت ليحيى الوطن!) الذي كان يتوج عنوان الجريدة.

وفي العدد الأول شرحت خطة «الدفاع» في مقال أساسي حول مهمة الصحافة، وسجل فيه أن هذه الجريدة صحيفة الشعب، إذ القضية التي تخدم قضية أمة بأسرها، وتوضيحاً للخطة ورد في المقال المذكور: لهذا فإن «الدفاع» يكون سعيداً ومغتبطاً إذ يدعو عامة المثقفين إلى المساهمة في هذا المشروع الجليل، ويعلن أنه منبر عام، لجميعهم الحق في مخاطبة الشعب من فوقه، والإدلاء بآرائهم وأفكارهم الناضجة في أسباب تطوره ووسائل علاجه حتى يكون صوتاً للشعب حقيقة، وممثلاً له أتم تمثيل.

وإذا قلنا إنه صحيفة الشعب، فليس معنى ذلك أنه سينحط عن مكانته إلى مستوى غير لائق، بل سيعمل على رفع مستوى القراء إليه، وجعله في متناول جميعهم.
وبعد هذا طلب من الكتاب أن يراعوا الناحية العملية والمسائل الضرورية التي يتطلبها الشعب مباشرة ونراه في حاجة ماسة إلى العناية بها ومعالجة شؤونها مع توخي الإيجاز، والإفادة، والابتعاد التام عن النواحي التي هي إلى الخيال أقرب منها إلى الحقيقة».

وكانت المقالات الأساسية التي تصدر في كل عدد هي الافتتاحية التي كنت أتولى كتابتها بإمضائي الصريح، ومقال عبد الهادي الشرايبي، وصراخ المضطهد بقلم محمد القري الذي كان يوقع أحياناً «ببدوي»، وأقوال الصحف العربية والفرنجية، وصدى الشرق، والبريد الأدبي، وكان عدد من الكتاب للجريدة ينشرون مقالاتهم بإمضاءات مستعارة. وكان مقر «الدفاع» بشارع

القطانين رقم 37، وبنفس المقر كانت كذلك جريدة «عمل الشعب» لسان الحركة القومية بالفرنسية وكانت تصدر الصحيفة العربية كل يوم ثلاثاء في ست صفحات وتطبع بمطبعة النهضة بطالعة فاس لصاحبها محمد بردلة أحد رجال الحركة.

وقد كان لصدور «الدفاع» صدى كبير في جميع الأوساط المغربية، فكان الإقبال عليها عظيماً، كما انبرت أقلام كثير من الشعراء المغاربة لنظم القصائد في تحية الجريدة القومية حتى كان بريدها الأدبي يضيق عن نشر غيرها مدة أسابيع عديدة.

فمن قصيدة طويلة بعنوان «شموخ القومية المغربية» نقتطف هذه الأبيات:

فمن بطل لسن في «الدفاع»
إلى بطل يستلذ المنونا
وقومية المغرب الحر قدما
أزالت عن البينات الغضونا
فليس الخنوع بوصف لها
وتأبى كرامتها أن تهونا
ترى نفسها حرة في الزما
ن فلم يك من شأنها أن تلينا

والقصيدة لمحمد بن علي الريفي المعروف ببولحية ورفيق الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في الجهاد الوطني ودفين آسفي حيث كان منفياً بعد ثورة الريف.

ومن قصيدة أخرى لأحد شعراء الشباب:

ألست ترى «الدفاع» التي بقول
يبرّد بالبيان لنا أوامـا
يعرفنا مقاصد ساميات
فنذهب في مصالحنا قوامـا

ومما نظمه شاعر بإمضاء «الحماسي»:

إنّا إذا جيشُ النوائب أقبلت
هزم النوائبَ عزمُنا المساول (كذا)
لا نستكين لذلة ومهانة
ولو أن حزب الظالمين وعيل
إنّا لنا من صبرنا و «دفاعنا»
وجهادنا سيف أحد صقيل
حتى نحرر شعبنا ونعزه
كيما نعود وما نشاء نقول

ومن قصيدة عبد الجبار الإدريسي من شعراء الشباب:

يا شبابا يتيهُ من نشوة العـ
ـز حماساً فلا يدين لعاة
لا ترى في الحياة إلّا دؤوبا
في طريق «الدفاع» نهج الهداة

ومن قصيدة لأحد شعراء الشباب بإمضاء «طارق»:

«دفاع» به الكُتّاب خطت عهودها
على نصرة الأوطان بين الملاحم

«دفـاع» غـدا مـيـدان كـل مـثـقـف
تجـول بـه الأقـلام من كـل عـالـم
«دفـاع» مثيـر في النـفـوس عـزيمـة
تـرى خـدمـة الأوطـان أعلى المكـارم
«دفـاع» مهيب بـالفـضـائـل والعـلا
ويـنشـد روح الـمجـدبيـن الـصـوارم
«دفـاع» يـرى سِلْمـاً لكـل مُسَـالمٍ
وحـربـا عـوانـاً لـلعـدو المـهـاجم
«دفاع» ينـادي القـوم: سـوّوا صفـوفكم
فقـد لعبت بـالعـرب أيـدي الأعـاجم

فمن هذه المقتطفات يتبين ما أثاره صدور «الدفاع» في نفوس الشباب الوطني الواعي بالمغرب خاصة من صدى حرك المشاعر، وأنطق الشعراء بعواطف جياشة، وآمال فوارة.

وقد تعرضت «الدفاع» أحياناً للحجز شأن كل صحيفة وطنية حرة، ولكن هذا التدبير التعسفي لم يؤثر قط في نهجها القويم، فكانت تواصل رسالتها القومية بكل وفاء وثبات حتى منعت في حوادث أواخر أكتوبر 1937.

تنبيه: فيما يخص مقالات محمد حسن الوزاني المنشورة في جريدة الدفاع والوثائق المتعلقة بالحوادث التاريخية التي وقعت سنة 1937 يجب الرجوع إلى الجزء الأول من «حرب القلم» لمحمد حسن الوزاني: ص 9 إلى 72.

كشف بعض خبايا وخزايا الخلاف

منذ نشأ الخلاف شن فريق الحزب حملات ضدي بألسنة أشياعه المسخرين الذين كانت تحشى أدمغتهم بأشنع الأباطيل، وتسمم عقولهم بأفظع الترهات، حتى أصبح محيطهم مليئاً بالسخافات التي كانوا يروجونها بينهم، ويسعون جهدهم لتلطيخ الوسط بها، وكان المدبرون لتلك الحملات، والملفقون لأراجيفها يعلمون أنهم كاذبون، ولكن الأغراض الشخصية، والنزوات النفسية كانت تجعل منهم خصوماً سياسيين يركبون هواهم، ويجمحون تائهين في مجال الضلال والتضليل.

وقد بلغ بهم الأمر - عندما عجزت ألسنتهم، وتكسرت أسلحتهم، وبارت بضاعتهم- أن دبروا مؤامرة اغتيالي على يد ثلاثة من شبانهم الذين كيفوا نفوسهم وعقولهم بحشوها بالأكاذيب والأباطيل تحريضاً لهم على اقتراف الجريمة بعدما سلحوا أيديهم، وكان على رأسهم: إدريس العلمي من أشهر العناصر الوطنية العاملة إذاك بسوق الصفارين في فاس، فيوم تقرر إقدامه على الجناية تعرض لي عشية في شارع السراجين فوق درب طريانة الكبرى في الوقت الذي اعتدت المرور فيه يومياً، وقد أبصرته واقفاً أمام باب المدرسة العنانية، وحينما مررت به حملق

إليّ بكيفية غريبة واحمرّ وجهه، كما لو كان خجلاً، فلم يحرك ساكناً، ولما لم ينفذ المؤامرة ورجع إلى مكيفيه من زعماء الحزب، بفاس، وكانوا من أبرز أعضاء لجنته التنفيذية، بل من «علماء الدين، والسلفية، والشباب»، كما كانوا يسمون أنفسهم وقتئذٍ، خاب ظنهم، وسقط في عينهم المرشح منهم للجريمة. وقد استطعنا بوسائلنا الخاصة أن نكتشف فيما بعد خبر المؤامرة الفاشلة، فمما اعتذر به إدريس العلمي للجناة الأصليين أنه حينما رآني قادماً اضطربت نفسه، ودخله الرعب والفزع، ولما مررت به شعر كأن الدم جمد في عروقه، فخارت عزيمته، وتشنجت يده القابضة على سكين الجريمة. ثم بعد خروجه من السجن فضح تفاصيل المؤامرة الفاشلة ومدبريها، وحكى عُجرَها وبُجرها للعام والخاص، وانخرط في الحركة القومية نادماً تائباً حتى أصبح من خيرة العاملين في صفوفها.

وهكذا خلال نحو أربع سنوات تعرضت لخطر أربعة اغتيالات: الأولى على يد المعمرين «المجزوزين» في 1933 والثانية من الطيب ولد الباشا البغدادي الذي أراد الانتقام لأبيه بعد أن ورد اسمه في جريدة «عمل الشعب» موصوفاً «بسيء الذكر» (تريست ميموار) في 1934؛ والثالثة في محكمة الدار البيضاء بمناسبة الدعوى الجنحية التي أقمتها على الجريدة اليمينية المسماة «الصوت الفرنسي» وذلك على يد فرنسي سلح أصحابها يده بخنجر ليطعنني به أثناء الجلسة مستتراً بازدحام الناس في القاعة وممراتها، ولولا اكتشاف الشرطة الفرنسية للأمر المدبر ضدي قبل ذلك بيوم، واتخاذها لاحتياطات سرية داخل

القاعة ومن حولي لأقدم المجرم على فعله. وكان ذلك بتحريض القبطان ڤييو الاستعلامي المشهور إذاك بعدائه للحركة الوطنية، وبالكيد لرجالها بكل وسيلة داخل الإدارة وخارجها، وكان لا يكتم شعوره العدائي، بل يتحدى به جهاراً الوطنيين في كل مكان ومناسبة. والأخيرة كما أشير إليها آنفاً على يد خصوم «سياسيين» معروفين كانوا يتظاهرون «بالتقوى والقداسة»، وإذا كانت هذه المؤامرة قد فشلت، فإن حملات شنيعة كانت في نفس الوقت موجهة للحركة القومية في خفاء محاولة لعزلها عن الأوساط اليسارية الفرنسية التي كانت على صلة بالحركة الوطنية عامة. ومن ذلك أن رؤساء الحزب المضاد للحركة القومية قاموا بدعاية ملفقة في الأوساط الاشتراكية في المغرب، وبسبب هذا استدعي ممثلان عن الحزب لحضور مؤتمر الاتحاد الاشتراكي المنعقد بالرباط 1937، وهما محمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل اللذان أعلنا في وسط المؤتمرين أن حزبهما مستعد لتأسيس حكم اشتراكي في المغرب بمجرد ما تسمح به الظروف، كما ورد هذا مسجلاً في محضر الجلسة بخط يد نائب فرع وجدة وكاتب الجلسة، وقد أخذه منه عبد القادر الرمضاني عضو فرعنا الوجدي، فحمله إليّ بفاس، وكان في استطاعتنا أن ننشره فضحاً لما فيه، ولكننا لم نفعل لأن منافستنا السياسية لم تكن غير شريفة، والنظام الاشتراكي على الطراز الماركسي الأوروبي قائم على الإلحاد واعتبار الدين «أفيون الشعب» حسب العبارة الماركسية، فأين هذا من الإسلام، دين الشعب المغربي ومقدساته؟

كما كان شيعة الحزب يتهمون الحركة القومية لدى الاشتراكيين بأن قوميتها إنما هي نصرة عصبية جنسية «شوفينيسم»، وأنها تنصر نظام الحكم الفردي المطلق «أوتوكراسي»، وأنها رأسمالية، وأنها طرقية «مارابوتيسم»، وأنها عدوة لكل ما هو أجنبي «اكزينوفوب»، إلى غير هذا من الأكاذيب والأساطير التي كانت لا تخلو من آذان صاغية تنخدع للشبهات والترهات من دجاجلة الدين، ومشعوذي السياسة.

وقد فترت صِلاتنا بالاشتراكيين وقتئذٍ نتيجة تلك السعايات والوشايات، وشيء آخر، هو أن ذلك الإرجاف الحزبي امتد إلى مجال الهيئات اليهودية الفرنسية، وخاصة العصبة الدولية لمناهضة السامية (لاليكا)، أي اليهود خاصة. فقد كانت من المنظمات المتعاطفة مع الحركات السياسية في المستعمرات، وكان رئيسها بيرنار لوكاش اليهودي صاحب جريدة «حق الحياة»، (الود رواد وفيفر) وأحد زعماء اليهودية في فرنسا، بل أوروبا، وقد زار المغرب في 1937، فتوجه إليه وفد اللجنة التنفيذية للحزب على رأسه عمر بن عبد الجليل وأحمد مكوار وقتما حل بمكناس وذلك للسلام عليه، والترحيب به، ودعوته ضيفاً عليهم بفاس، وأثناء وجوده بها كانوا يتجولون معه، كما احتفلوا به احتفالاً كبيراً، ورددت أصداء هذا كله جريدتا الحزب العربية والفرنسية في وقت كانت فلسطين المعتدى عليها تعيش مأساتها الكبرى غـزواً، وتقتيلاً، وتذبيحاً.

ولما علم بيرنار لوكاش أن الحركة القومية تناوىء الصهيونية،

وتنصر القضية الفلسطينية، وتدعو إلى الرابطتين العربية والإسلامية، بذل جهده لاتخاذ موعد معي، وكنت أعرفه ويعرفني منذ زمن غير قصير، أي منذ كنت طالباً في باريس، فتم اللقاء ببيت إدريس بن زاكور بدرب سيدي يعلى بالطالعة، وكان لوكاش مع بعض العناصر اليهودية من المغرب، فحدث بيننا صراع فكري، وخصام سياسي في صخب واحتدام، فافترقنا على أسوإ حال، وكان الحزب يهيء إذاك مهرجاناً خطابياً على شرف لوكاش، فهددنا بإقامة مثله، ولكن لفضحه ونصرة القضية الفلسطينية، كما هددنا بالتدخل مباشرة بالقوة لإحباط ذلك المهرجان الذي اعتبر تحدياً لشعور المسلمين، ووصمة لأرواح شهداء فلسطين.

وفي ذلك الوقت كانت قضية فلسطين في أحرج أطوارها، فقرر العالم الإسلامي يوم تضامن معها، ولهذا دعت الحركة القومية وحدها بالمناشير وغيرها إلى مشاركة المغرب في هذا اليوم، ولكن أشياع الحزب قاموا بدعاية مضادة حتى يشذ المغرب عن العالم الإسلامي، وحجتهم أنه لا ينبغي للمغاربة أن يشاركوا إخوانهم المسلمين، لأن رئيس الحكومة الفرنسية يهودي، ليون بلوم، زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي؟ فمن شأن المشاركة المغربية ـ في زعمهم ـ أن تفسد الجو على الملف المغربي الذي كان تحت الدرس في باريس. وفي يوم التضامن الذي كان يوم سبت كانوا يجوبون الشوارع في فاس، ويرددون، محرفين الكلم عن مواضعه، إنا لعناهم كما لعنا أصحاب السبت، قاصدين بهذا أنصار فلسطين العربية المسلمة من القوميين المغاربة، كما كانوا

يحاولون صد الناس عن المساجد حيث تجمعت الجماهير لإعلان التضامن، وسمع بعض العلماء وعدول السماط بأزاء جامع القرويين وهم يرفعون أصواتهم مستنكرين: يا له من منكر! يا له من خزي! وكانت القرويين غاصة بالمؤمنين الذين ردوا على ذلك بتلاوة: الآية: ﴿ ومَن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ﴾ الآية، وفي جريدة «الدفاع» تفصيل هذا وما جرى بمناسبة يوم التضامن من مخازٍ وفضائح، فليشهد التاريخ كما شهدت فاس من قبل.

وبعد ذلك رفعت الحركة القومية إلى أمين الحسيْني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين رسالة تضامن رد عليها برسالة مثبتة في «الدفاع» لسان القومية المغربية.

وكانت الحركة القومية تطبق ما تؤمن به وتعلنه من مبادىء واتجاهات، ومثال هذا الوفاء للعروبة رسالة التهنئة الموجهة إلى مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية بمناسبة الفوز بالاستقلال، ونشرت في «الدفاع» الرسالة مع الرد عليها.

وبالرغم عن كل ما وقع، وما تعرضنا له من سوء مما أتينا عليه بأمثلة على سبيل الإشارة، فقد كانت الحركة القومية تتجاوز كل ذلك، وتؤثر عليه المصلحة الوطنية التي كنا نخشى أن تضيع في جو الترهات والمهاترات ولهذا طلبت من الفريق الآخر أن تؤسس لجنة مشتركة مناصفة تتولى تنفيذ الأعمال المتفق عليها بين الجانبين، وتعمل لبحث وتسوية كل المسائل الخلافية حتى تعود المياه إلى مجاريها، وتلتئم الصفوف، ويمكن الإقدام على إيجاد

نظام محكم للحركة الوطنية يفوز برضى الجميع، غير أن ذلك الفريق رفض بدعوى أن قبول ذلك اعتراف منه بوجودنا، كأننا كنا في حاجة إلى هذا الاعتراف بعد أن فرضنا عليهم وجودنا كحركة فرضاً قوياً راسخاً، ثم استمر الحزبيون في محاربتي شخصياً بكل وسيلة، ولو بلغت من الدناءة ما بلغت، ولكن لما باءوا بالفشل الذريع، وجربوا خطة الحرب بالمكيدة أوفدوا إليّ بعضهم لمحاولة إقناعي بالتخلي عن أعضاء الهيئة المركزية للحركة القومية، وهم رشيد الدرقاوي ومولاي علي العراقي، وعبد الهادي الشرايبي، ومحمد القرى، وإبراهيم الكتاني، وكلهم من العلماء منافسي علال الفاسي، وعبد العزيز بن إدريس، والهاشمي الفيلالي الثالوث المعروف لدى الخاص والعام، فأريد إقصاؤهم كمنافسين لنظرائهم أعضاء لجنة الحزب، وقدم لي ذلك التخلي كشرط لعودتي إلى العمل داخل الحزب، فرفضت الشرط السافل السفيه معلناً أني فرد من جماعة وطنية عاملة لا تنفصم عراها لأنها تكونت بالحق وللحق، غير أني مستعد للتعاون معهم لا كفرد، بل باسم جماعة متحدة متراصة لا يفصلني عنها شيء أبدا. ثم بعد فشل هذه المكيدة جرب الحزب خطة أخرى، وهي أن أحمد مكوار استدعاني ذات يوم للغداء في بستانه بصفرو صحبة عبد القادر بن عمر برادة أحد القوميين الأوفياء، فتوجهنا من فاس في سيارة الداعي، وقضينا اليوم في المذاكرة حول الخلاف وتسويته، ولكن افتضح سر الخطة المدبرة وأنا في صفرو حيث علمت أن أعضاء لجنة الحزب كانوا على مقربة من بستان الحاج العربي بن عبد الجليل ينتظرون نتائج المفاوضات التي كانت

سلبية، لأنها لم تكن ثمرة مفاوضات سليمة في سبيل الصالح الوطني. ومسألة أخرى لا بدّ من ذكرها، وهي أن استبداد حفنة من المسيرين في الحركة الوطنية أدى بكثير من العناصر العاملة في مختلف المدن إلى التذمر، والابتعاد، والانزواء لما عوملوا به من سوء النيّة والتصرف، والحرمان من حقوقهم الطبيعية المشروعة كوطنيين مضحين، ففي الرباط كانت جماعة أحمد بوهلال، وجماعة محمد ملين، وجماعة إدريس روداس، وكلهم من خيرة الشباب الوطني العامل، وفي سلا كانت جمهرة كبيرة من المبعدين والمستبد عليهم، وكانوا صرحاء في مواقفهم حتى بلغ بهم التذمر أن فكروا في الانفصال عن الحركة الوطنية، وتأسيس حركة مستقلة خاصة بسلا. وكنا نحس بخطر تهديدهم بهذا، فكنا ندعوهم لاجتماع خاص، ونحاول تطييب خاطرهم، وتلطيف موقفهم، ولكنهم ثاروا علينا يوم دُعي أبو بكر القادري ليمثل سلا في وفد تقديم المطالب دون مشورتهم، وقد اختير لأنه لم يكن ذا مشاكل ومشاغب، وهنا ثارت ثائرة السلويين، فهددوا بإنشاء حزب لهم، وفي مكناس كانت جماعة كبيرة ناقمة، لأنها كانت شبه مبعدة بسبب محمد غازي الذي كان عضواً بارزاً في الحركة الوطنية ثم في لجنة الحزب، فمن شاء قربه، ومن شاء أبعده.

ولما كان بعضنا يسأله كان جوابه: أهل مكناس والعدم سواء، وكل من يستحق الذكر فيهم ـ حسب نظر غازي ـ هو الفقيه ابن شقرون. فلما تأسست الحركة القومية انضمت إليها جماعة مكناس كغيرها من الجماعات الساخطة على الاستبداد

والمستبدين في فاس، وسلا، والرباط، وغيرها بصفة عامة. وهكذا كان في كل مدينة فرد يطغى على الجميع، ويتحكم في غيره من الوطنيين العاملين قرباً أو بعداً. ففي فاس علال الفاسي، وحواريوه وهم عبد العزيز بن إدريس، والهاشمي الفيلالي، وبوشتى الجامعي، وفي مكناس محمد غازي، وفي سلا أبو بكر القادري، وفي الرباط محمد اليزيدي، وفي القنيطرة محمد الديوري، وفي مراكش المختار السوسي، فكان يخيم على نفوس كثير من العناصر الحية الكبت، والاستياء، والانقباض، إذ كان نصيبها الإعراض، والإهمال، والحرمان. ولما ظهرت الحركة القومية كانت حركة إنقاذ، وتحرير، بالنسبة إليهم، فأقبلوا عليها، ونشطوا في صفوفها لخير البلاد، وقضيتها، وهذا من أهم ما كان يفسر انتماء كثير من علماء الشباب وطلبة العلم في القرويين والمعاهد الدينية في مختلف المدن إلى صفوف الحركة القومية التي كانت مغربية، وعربية، وإسلامية صميمة، والتي فتحت لهم ولغيرهم المجال، فتنسموا في أجوائها الحرية. وهكذا انمحت العُقد النفسية التي طالما تحملتها على مضض جمهرة كبيرة من رجال الكفاح والإخلاص شباناً وكهولاً، فكان عهد القومية عهد إنصاف لهم، كما كان مرحلة تطوير وتحديث للحركة الوطنية التي تعززت بالكتل الواعية «المضطهدة» من قبل حسداً، وغيرة، وعملاً بالمثل: شريكك في حرفتك عدوك. وكانت الحركة القومية تتمتع كذلك بعطف وتأييد العلماء وأمثالهم بصفة عامة لذات الأسباب المذكورة، والغريب أن أقلية عناصر ما يسمى «بالفقهاء» في «الكتلة» كانت تجر الأغلبية فيها لمسايرتها

في إبعاد فلان، وتقريب علان من الوطنيين حتى قضي على التحكم والتسلط بقيام الحركة القومية في المغرب سنة 1937. وليس معنى هذا أن الحزب اضطر إلى تغيير مواقفه وأساليبه في معاملة الوطنيين بما يفسح لهم المجال، وينيلهم حقوقهم المسلوبة من القيادة المفروضة المستبدة التي مرنت على خطتها المعهودة في إغلاق الأبواب، وتضييق الأنفاس، والتحكم كالأسياد الذين يأمرون فيطاعون.

ولهذا أساءهم وجود الحركة القومية، واستاءوا من انتشارها، وتضايقوا من كثرة الإقبال عليها، فحاولوا تلك المحاولات التي لم يكن القصد منها رأب الصدع، وتوحيد الصف، وقطع دابر الخلاف، ولكن التخلص منها، وإبعاد العناصر الوطنية المثقفة غير المرغوب فيها عن حظيرة العمل من جديد حتى تختفي من الميدان بصفتها منافسة خطيرة يحسب لها حسابها، ويخلو الجو منها للذين اعتادوا أن يقضوا على كل منافسيهم بالإبعاد، والإهمال، والانكماش بسبب سد الأبواب في وجوههم، وتوفقهم في كسب ممالأة من معهم ضد كل عنصر وطني غير مرغوب فيه من ذوي الأغراض، والأحقاد والمنافع.

القضية المغربية
وبعض أحزاب اليسار الفرنسي

حاولت الحركة الوطنية بمختلف الوسائل من صحف، ومذكرات، وبيانات، وبرقيات، واتصالات أن تلفت أنظار الأحرار من الفرنسيين في المغرب وفرنسا إلى القضية الوطنية عامة، وقضية الشعب المغربي خاصة. وإذا وفقت الحركة الوطنية في كسب عطف وتأييد جمهرة من السياسيين الفرنسيين، والبرلمانيين والصحفيين والكتاب المنتمين إلى اليسار، فإن هذا لم يكن كافياً لحمل الحكومات الفرنسية على التفهم المطلوب، والتنازل المنشود. وأمام تيارات الحركة الوطنية، وما تولد عنها من أحداث، أبدت بعض الأوساط السياسية والحزبية الفرنسية في المغرب وفرنسا قليلاً من الاهتمام في عدة مناسبات بمسائل ومشاكل مغربية فرعية، وذلك من وجهة نظر قلما كانت تتفق ووجهة النظر الوطنية، وحتى في ذلك المجال الضيق لم تستجب الحكومة الفرنسية وسلطاتها في المغرب للرغائب المتواضعة المقدمة من الهيئات الفرنسية ترضية نوعاً ما للمغاربة الساخطين الهائجين.

ومثال هذا المؤتمر الراديكالي المنعقد بالدار البيضاء، في 9 أبريل 1937، فقد خصص بعض مداولاته لقضايا فرعية تخص

المغاربة دون أن يتناول بالدرس القضية السياسية من وجهة النظر السياسية ليتخذ فيها موقفاً صريحاً، وهي القضية التي كانت تشغل الشعب المغربي، لأن بدون تسويتها لم يمكن أن تتحقق أمانيه في الحرية والاستقلال.

وفي ذلك المؤتمر ارتفعت أصوات للمطالبة بتحسين بعض أوضاع الشعب. فمما قاله جوفري في تقريره عن السياسة الأهلية: «لكي يكون المغرب صديقنا يتحتم علينا أن ننقذه من الموت»، وهذا اعتراف بأن حياة الفقر، والبؤس، والجوع التي كانت تتخبط فيها أقوام كثيرة، خصوصاً في نواحي الجنوب، بلغت درجة قصوى أفضت بعدد منهم إلى الموت جوعاً ومرضاً، كما أرسل وزير البحرية كرئيس للمؤتمر صيحة الخطر فقال: «ليس من المقبول أن يظل السكان الأهالي يتألمون، بل يجب علينا أن نمنحهم الحياة، وأن نمكنهم من الغذاء والعيش حتى تتفتح أشخاصهم وتنمو».

وقد اتخذ المؤتمر قراراً يقول فيه: «يلزم أن تتخذ الحكومة تدابير مباشرة لتحسين الحالة المفجعة للسكان الأهالي الذين يموتون جوعاً بكل معاني الكلمة، وخصوصاً سكان الجنوب، كما يلزم أن يوضع حد للسياسة المتردية الفوضوية التي تتبعها إدارة الشؤون السياسية إزاء المغاربة. ولهذا يلزم إعداد برنامج حكومي للعمل، ووضعه موضع التنفيذ دون تأخير».

إن هذه التصريحات كافية كاعترافات فرنسية بسوء الوضع الذي بلغ حد الفاجعة والفناء، والذي تسببت فيه للشعب

المغربي سياسة الحماية الجانية بعد ربع قرن من السيطرة، والإهمال، والاستغلال، والاستنزاف. وإن تلك التصريحات من رجال اعتبر حزبهم راعي الاستعمار، وحاميه، ومتعهده بما كان يزوده به من معمرين، وموظفين، ومقيمين عامين في عهد الحكومات الراديكالية التي توالت على الحكم بدون انقطاع منذ فرض الحماية على الغرب، لتعدّ اتهامات وإدانات للسياسة الفرنسية عامة في المغرب، كما أثبتت فشلها وخطرها بالنسبة للشعب المغربي الذي رفضها وجاهد في سبيل الخلاص من نيرها مهما كلفه من جهد وتضحية. ولكن كل تلك النداءات والإنذارات من الناطقين باسم حزب الاستعمار كانت صيحات في وادٍ، حيث استمرت سياسة فرنسا على خطتها، فلم تهتم بتحسين وضع الجماهير المغربية ولو مادياً وإنسانياً حتى تنقذ من الموت أفواجاً من الجائعين والمرضى نتيجة سوء أو عدم التغذية. وأمام هذا لم تزدد الحركة الوطنية ـ طليعة الشعب ـ إلا تصميماً على مواصلة الكفاح ضد سياسة التجويع، والتفقير، والتجهيل، والاستغلال، والاستعباد.

وفاة مولاي حفيظ والحماية الفرنسية

كان السلطان السابق مولاي حفيظ يعيش في مدينة «إن كان لي بأن»، مدينة المياه المعدنية القريبة من باريس، منذ ترحيله لفرنسا إثر تنازله عن العرش رفضاً منه ـ كما قال ـ أن يكون «سلطان الحماية» بعد أن بويع كسلطان الدفاع عن الاستقلال والتحرير للأجزاء التي احتلتها الجيوش الأجنبية من التراب الوطني تطبيقاً للاتفاقات السرية بين فرنسا وإسبانيا، من جهة، لتوزيع مناطق النفوذ، وبينهما وبين دول الاستعمار: انكلترا، وإيطاليا، وألمانيا، من جهة أخرى.

لقد اشتهر عبد الحفيظ بأنه سلطان التوقيع مع فرنسا على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912. ويظهر من المصادر الرسمية الفرنسية، وحتى من سياق الأحداث، وقرائن الأحوال في الماضي، أن عبد الحفيظ قد يكون وقّع المعاهدة تحت الضغط العسكري، والإكراه الديبلوماسي، وقهر الظروف الداخلية، ولكنه سرعان ما تراجع، ورفض كل تعاون مع نظام الحماية، فأبى إلاّ أن يتخلى عن العرش، فور الإعلان عن تلك المعاهدة، بالرغم عما بذله ليوطي في الأشهر الأولى من جهود لإقناعه بالبقاء على

عرشه حتى لا تتعرض معاهدة الحماية لطعنة قاسية في الصميم ولم يجفَّ بعد مدادها.

وقد عاش عبد الحفيظ في منفاه ربع قرن، وأتيح له أن يتحدث مع مراسلي بعض الصحف الفرنسية كمجلة «Illustration» «إيلوستراسيون» (المصور) الباريسية الشهيرة في وقتها، وأذكر أنني قرأت، وأنا طالب في باريس، حديثاً صحفياً له معها ورد فيه التصريح بأنه كان يشتغل بكتابة مذكراته التي قال إنها ستكون تاريخاً للأزمة الكبرى كما حدثت وتطورت بين المغرب ودول التآمر على استقلاله من 1900 إلى 1912. ولا شك أن عبد الحفيظ كان يريد بهذا أن يؤرخ للأزمة الخطيرة بما يطابق الواقع كما عاشه، ومارس أحداثه، وكذلك بما يوضح موقفه، ويبرر سلوكه، مع الحرص على تزييف ما لابسها وأحاط بها من تلفيقات الأجانب، وادعاء المغرضين، ومفتريات المستعمرين، فكان يريد بهذا أن ينصف نفسه مما اتهم به في الكتب الأجنبية، وفي نظر الرأي العام المتأثر بالترهات والأساطير.

ومن الملاحظ أن عبد الحفيظ لم يكن راضياً عن نفيه في فرنسا، ولا عن العيشة التي كان مكرها عليها والتي كانت عيشة ضَنْكٍ لا تخفى على أحد من الذين كانوا يرونه في مسجد باريس بمناسبة صلاة الجمعة أو الأعياد الإسلامية، حتى كان بعض العملة المغاربة الغيوريين يقدمون له سراً مساعدتهم المتواضعة باسم «الزيارة» و«التبرك» حسب التقاليد المغربية.

وقد أثارت وفاة بعد الحفيظ ريبة في نفوس كثير من المغاربة والأجانب الذين كان لهم إلمام بمواقفه في الأزمة الدبلوماسية قبل فرض الحماية، وكذلك في الأزمة السياسية الناشئة عنها. ونظرة عابرة إلى ذلك الماضي، والتذكير بموقف عبد الحفيظ من السياسة الفرنسية الرامية إلى نصب الحماية على المغرب يؤكدان النظرية القائلة بأن هذا السلطان اتخذ من نظام الحماية موقف الرفض في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا تعمل سراً وجهراً لبلوغ هدفها بالسياسة تارة، وبالقوة تارة أخرى.

وقد كان ذلك الموقف منبثقاً من «البيعة الحفيظية» المؤرخة بفاتح ذي الحجة 1325 (1908) وتنص على «أن يسعى جهده في رفع ما أضر بالرعية من الشروط الحادثة في الخزيرات (أي معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906) حيث لم توافق الأمة عليها، ولا سلّمتها، ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها (أي الوفد الرسمي)، ولا علم لها بتسليم شيء منها، وأن يعمل وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية (أي الشرقية مع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي)، وأن يباشر إخراج الجنس المحتل (أي فرنسا) من المدينتين (أي وجدة والدار البيضاء) اللتين احتل بهما، ويزين صحيفته الطاهرة بحسن استخلاصها، وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحمايات (الفردية الأجنبية المؤسسة بمعاهدة مدريد في 1880)، والتنزيه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة، وإن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد، فليكن من إخواننا المسلمين كآل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة. وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع

الأجانب في أمورٍ سلمية أو تجارية فلا يبرم أمراً منها إلا بعد الصدع به للأمة حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها، ولا في عوائدها، ولا في استقلال سلطانها؛ وأن يوجه أيده الله وجهته الشريفة لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد والعباد، لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات، وأوجب ما يقدم في البدايات والنهايات.

وتنفيذاً لهذه الشروط والتعهدات الأساسية في البيعة اتخذ عبد الحفيظ موقفاً صريحاً ورسمياً مما روجته الدعاية الفرنسية بزعمها أن السلطان طلب حماية فرنسا للمغرب، وهذا ما كذبه ممثله والناطق باسمه، محمد المقري، أثناء إقامته بباريس، فقد تحدث إلى وكالة الأخبار الفرنسية «ها فاس»، في 29 مايو 1911، حديثاً أذاعته الصحف الفرنسية والعالمية، وهو:

«وزير الشؤون الخارجية المغربية المقري الموجود حالياً بباريس يكذب تكذيباً قاطعاً ما يدعى من أن السلطان مولاي عبد الحفيظ طلب من فرنسا أن تبسط حمايتها على المغرب، لا بواسطته، ولا بواسطة الجنرال موانيي؛ ويذكّر بأن جلالة السلطان، في جميع الظروف السابقة، سواء في فاس أو باريس، وفي محادثاته الخاصة مع الجنرال موانيي، أعلن أنه إنما استدعى الجنود الفرنسيين لإعادة الأمن إلى فاس، وللمساعدة على حفظ حياة الجاليات الأوروبية، وأن جلالته مغتبط بالمعونة الخاصة التي قدمتها له فرنسا، وبالمساعدة التي بذلتها له في ظروف شاقة، لكن جلالته أعلن في نفس الوقت، استمراره في علاقاته

السياسية على أساس عقد الجزيرة الذي صرحت حكومة فرنسا في كل مناسبة برغبتها في البقاء مخلصة له على الدوام. وأضاف المقري: وجلالة السلطان يريد اليوم، كما كان يريد بالأمس، أن تبقى علاقاته مع فرنسا قائمة على أساس هذا العقد».

وهكذا قصد السلطان عبد الحفيظ ببقاء العلاقة بين المغرب وبين الدول الموقعة على العقد، وفرنسا في الطليعة، المحافظة على أسسه الثلاثة وهي:

1 - سيادة السلطان ونفوذه.

2 - استقلال المغرب ووحدة ترابه.

3 - المساواة الاقتصادية بين الدول باسم «الباب المفتوح».

وكانت مهمة الوزير المقري في باريس هي العمل للحصول على جلاء الجيوش الفرنسية بعد المساعدة. وقد صدر تصريح الوزير المغربي المذكور بعد وصول الجيش الفرنسي لفاس بأسبوع، ولكن جلاءه لم يتحقق عن وجدة، والدار البيضاء طبقاً لمعاهدة الجلاء المبرمة بين المغرب وفرنسا في 23 فبراير 1910، وطبقاً كذلك لمعاهدة الجلاء بين المغرب وإسبانيا في 17 نوفمبر 1910. وفي باريس قدم وزير الخارجية المقري، باسم السلطان وبتوقيعه نيابة عنه، مشروع معاهدة مغربية من 27 فصلاً، بتاريخ 17 أكتوبر 1911، فرفضته الحكومة الفرنسية لأنه كان يعاكس خططها الاستيلائية على المغرب، ولأنها كانت في مخابرة مع ألمانيا كآخر دولة تعترض طريقها لبسط سيطرتها على المغرب.

وفي 4 نوفمبر 1911 تم الاتفاق بين باريس وبرلين، وتضمن

السماح لفرنسا بالتدخل في المغرب بإدخال إصلاحات. ولما عرضت فرنسا على السلطان أن يصادق عليه طلب إيضاحات حول محتوياته، ووجد نفسه وجهاً لوجه مع فرنسا التي أطلقت الدول يدها في المغرب بعد تبادل التنازلات والمصالح بينها شرقاً وغرباً، وهي إنكلترا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا. ولما اضطر السلطان إلى إعطاء تلك المصادقة قيدها بشروط سياسية خطيرة، وفي هذا كتب رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي ورد فيها:

«إن شرف المملكة، واعتبارها، واحترام تقاليدها الخاصة يلزم أن يبقى، كما كان في الماضي، تاماً كاملاً بحيث لا يمس بحال من الأحوال، والحكومة الفرنسية لا تجهل أن السلطة الحاكمة لا تزال موضوعة في العائلة العلوية منذ أربعة قرون، فلا بدّ من أن تحفظ لها هذه الحرمة، وألفت نظر الحكومة الفرنسية إلى هذه الحقيقية الواقعية، وهي أن المغرب، منذ الفتح الإسلامي، لم ينضم إلى أية دولة أجنبية كمستعمرة، وأنه منذ ثلاثة عشر قرناً لم ينقطع عن التمتع باستقلاله التام، ولهذا السبب نفسه لا يمكن أن تعتبر المملكة الشريفة في المستقبل أرضاً مستعمرة».

وفي الرسالة الموجهة إلى «دوسيلف»، وزير الخارجية الفرنسي، للمصادقة على الاتفاق الفرنسي الألماني، بتاريخ 17 ذي القعدة 1329 (9 نوفمبر 1911)، كتب عبد الحفيظ.

«نحن واثقون بأن هذا الاتفاق سينتج عنه كل ما نرجوه من الدفاع عن مصالح مملكتنا الشريفة، وعندما يصل ممثل حكومتكم لدى جلالتنا ليعرض علينا الإصلاحات التي هي

ضرورية لضمان رفاهية بلادي، ونموها، وتقدمها في طريق الخير العام، سيجد عند جلالتنا مساعدة ومعونة طبقاً لتصريحاتنا الصادرة عن إخلاص وحسن نيّة، وهكذا ستحقق رغبتنا في نفع حكومتنا الشريفة وتحسين حالتها». وقد أرسلت فرنسا الاتفاق إلى جميع الدول الموقعة على عقد الجزيرة، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية احتفظت بموقف التجاهل والإعراض، الأمر الذي حمل حكومتي باريس وبرلين على توجيه الرسالتيْن التفسيريتين المتبادلتين بينهما والملحقتين بالاتفاق إلى حكومة واشنطن، وذلك بواسطة السفير الفرنسي جوسيران في 6 ديسمبر 1911، فرد الوزير الأمريكي كنوكس بتاريخ 15 من نفس الشهر: «إن حكومة الولايات المتحدة لا تريد أن تبدي رأيها في نصوص هذه المعاهدة الفرنسية ـ الألمانية، لا معها ولا ضدها».

وبقي الموقف الأمريكي لا يتغير إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب كحليفة لفرنسا في 1917، وتحت ضغط ظروف الحرب وضروراتها اعترفت حكومة واشنطن بالحماية الفرنسية، وذلك في رسالة من وزير الخارجية لانسينغ إلى سفير فرنسا، بتاريخ 20 أكتوبر 1917، وقد ورد فيها: إن حكومة الولايات المتحدة قررت الاعتراف، وتعترف صراحة طبقاً لهذا الكتاب، بحماية فرنسا في المغرب، ما عدا الحقوق الخاصة، وامتيازات إسبانيا في المغرب».

فالمسألة التي كان يدور عليها الاتفاق الفرنسي الألماني هي «الإصلاحات» التي لم يوافق عليها مبدئياً عبد الحفيظ إلا على

أساس رسائله إلى وزارة الخارجية الفرنسية، فهي مقيدة بشروط وضمانات، وينص الفصل الأول من ذلك الاتفاق على ما يلي:

«إن الحكومة الأمبراطورية الألمانية تصرح بأنه لما كانت أغراضها في المغرب اقتصادية صرفة فإنها لا تعارض عمل فرنسا الرامي إلى تقديم المساعدة للحكومة المغربية لإدخال جميع الإصلاحات الإدارية، والقضائية، والاقتصادية، والمالية، والحربية التي تكون بحاجة إليها لإدارة المغرب إدارة حسنة؛ وكذلك لا تعطل عملها فيما يختص بإصدار القوانين الجديدة، وتعديلات القوانين الموجودة التي تتطلبها هذه الإصلاحات، وتوافق على جميع التدابير الخاصة بإعادة التنظيم، والمراقبة، والضمان المالي، والتي ترى الحكومة الفرنسية ضرورة اتخاذها، بعد الاتفاق مع الحكومة المغربية على أن يصون ما تقوم به فرنسا في هذا الشأن المساواة الاقتصادية بين الأمم في بلاد المغرب».

ولكن فرنسا كانت تقوم بل تفهم المسألة بشكل مغاير للفهم المغربي، إذ كانت ترمي بالإصلاحات إلى نشر وسائل التدخل لبسط الحماية على النسق التونسي التي تأثرت به معاهدة 1912 حتى كادت أن تكون نسخة طبق الأصل منها.

ولما قدم الوزير الفرنسي المفوض إلى فاس لعرض مشروع المعاهدة على السلطان كان هذا المشروع مسبوقاً بمشروع مغربي قدمه الوزير المقري إلى الحكومة الفرنسية في 17 أكتوبر 1911، وبلغ عدد فصوله سبعة وعشرين، وهو المشروع الذي أخفته الحكومة الفرنسية، وأقبرته، لأنها رفضته جملة وتفصيلاً. وبعد

خمسة أشهر عارضته بمشروع من تسعة فصول شبيه بمعاهدة الحماية الفرنسية في تونس. وقبل وصول الممثل الفرنسي هدد عبد الحفيظ بالتخلي عن العرش، وإحداث أزمة خطيرة، فطلبت منه حكومة باريس التريث حتى يصل ممثلها للإطلاع على ما سيحمله إليها، فكان مشروع الحماية الفرنسي كما أعدته الحكومة في باريس. ولما قدم المشروع للسلطان بقي تحت الدرس خمسة أشهر، وكانت المفاوضات تكتسي في الغالب صفة الحدة والمشادة بين الطرفين. ويعترف أندري كولييز في كتابه «حمايتنا المغربية» بأن عبد الحفيظ قاوم رينيو مقاومة عنيفة كادت أن تؤدي في بعض الأحيان إلى فشل الخطة الفرنسية بالمرة.

وفي 30 مارس 1912 أعلن الفرنسيون أن السلطان وقع بينما كانت الجيوش الفرنسية على مقربة من القصر تضغط بوجودها، وتهدد بقعقعة سلاحها، ولكن لا يدري أحد غير الرسميين الفرنسيين، وقدور بن غبريط الترجمان، هل وقع السلطان أم لم يوقع، وماذا وقّع، هل النص الفرنسي الذي نشرته الحكومة الفرنسية أو نصاً منقحاً أو نص المعاهدة المقدمة بواسطة المقري إلى الحكومة الفرنسية من 27 فصلاً في 17 أكتوبر 1911، أو نصاً مزيجاً من المشروعين المغربي والفرنسي. إن كل هذا يكتنفه الغموض، وتخفيه السرية، وعلى فرض أن السلطان وقع نصاً مّا، فهل كان بالفرنسية في حين أنه كان يجهل هذه اللغة، أو وقّع ترجمة عربية، وهل هي ترجمة صادقة وأمينة، أو وقع نصاً عربياً دون سواه، وما هو هذا النص؟ كل هذه الأسئلة لا نملك عليها الجواب. أما الحقيقة فقد ضلت بين الحكومة الفرنسية

والمتفاوضين الذين كانوا وحدهم على علم وبينة من الأمور كما جرت يوم 30 مارس 1912 بالقصر في فاس.

فكل ما نعرفه هو النص الفرنسي في 9 فصول كما أعلنته الحكومة الفرنسية وروجته مصادرها، ولم يكن في مستطاع عبد الحفيظ، وهو في منفاه بفرنسا تحت الحراسة والرقابة، أن يتحدث عما جرى، وكيف جرى. على أننا نعلم أن المعاهدة الممضاة من عبد الحفيظ إنما كانت بالعربية، بل اشترط أن لا يكون غير النص العربي، وأن يعتبر وحده النص الرسمي، ويظهر أن النص العربي كان كثير الفصول، فقد ظل مكتوماً في محفوظات (أرشيف) وزارة الخارجية الفرنسية، بحيث لم يسمح لأحد بالاطلاع عليه أبداً. ويؤكد هذا أن الحكومة الفرنسية لم تستطع ـ طوال عهد الحماية ـ أن تبدد ما حام حول النص الأصلي للمعاهدة من الشكوك والشبهات. وذلك بنشر صورة (فوتوكوبي) للنص الموقع عليه من السلطان، و١٠١ ظلت مكتفية بنشر نص فرنسي موقع باسم السلطان لا أقل و، أكثر، وهو شبيه بمعاهدة باردو التونسية.

ويؤكد ذلك ما أخبر به المؤرخ البحاثة المغربي عبد الرحمان ابن زيدان من أنه بذل قصارى جهده لتصوير النص العربي الأصلي للمعاهدة الموقع عليها من عبد الحفيظ والمحفوظة بوزارة الخارجية الفرنسية، فرفض طلبه بدعوى أنها وثيقة سرية لم تسمح الظروف إذاك بالكشف عنها.

وما كادت أن تعرف أخبار المعاهدة المعلنة من الفرنسيين حتى

ثار الشعب في المغرب ضدها، وهذا ما صرح به الرئيس بوانكاري في مجلس الشيوخ، أثناء مناقشة المعاهدة حيث قال: «إن القلق السائد في المغرب والعام بين المغاربة في الوقت الحاضر إنما هو رد فعل لإعلان الحماية. وعن موقف عبد الحفيظ من «معاهدة الحماية» كتب الرئيس لويس بارطو في كتابه «ليوطي والمغرب»: ظل المقيم العام (أي ليوطي) ثلاثة أشهر وهو يقاوم عداوة السلطان مولاي عبد الحفيظ، فقد صار الموقع على المعاهدة عدواً لها، فاجتهد في إفساد بداية أعمال الحماية بوقوفه في كل خطوة من خطواتها معترضاً ومتهدداً بتنازله عن العرش، وإننا لا نعدو الصواب والحق إن قلنا، دون أن نضيف إلى ما قدمناه شيئاً آخر، إن السلطان لم يكن معنا بقلبه».

كما تحدثت جريدة «الطان» الباريسية الكبرى في 30 مارس 1932 عن موقف السلطان فكتبت: «وردت علينا أخبار سيئة من القصر المغربي عند تحرك السفير من طنجة إلى فاس، ومضمنها أن مولاي عبد الحفيظ صرح بأن فرنسا يجب عليها أن تبحث عن سلطان آخر يوقع على ما تريد، أما هو فيرفض التوقيع على انهياره، فاتصل به وزيرنا بالتلغراف اللاسلكي ورجاه أن يتجنب تعجيل الأزمة، وقد عمل المسيو رينيو على تسكينه وتخفيف ثورته بشتى الوسائل. وعندما وصلت السفارة إلى فاس كان الشعب لائذاً بمنتهى الصمت الرهيب، وجرى الاستقبال في القصر كالمعتاد، وشرعنا عند الدخول بما في نفس السلطان من ضيق، وبما يكنه من حذر شديد. وفي اللحظة الرهيبة التي وقع فيها السلطان تحت الضغط الدبلوماسي دون بقاء أي سند خارجي

يشد أزره، وأمام الواقع من ثورة في بعض أجزاء المغرب على التدخل الأجنبي، واستيلاء الجيوش الفرنسية على عدة نقط استراتيجية في شرق البلاد وغربها، فضلاً عن الإنذار الذي طالبه بالخضوع لمقتضيات القوة، نعم، في تلك اللحظة الرهيبة، عزم السلطان على التهرب بالمفاوضات من الالتزامات التي كانت ستفرض عليه. . . ».

وفي جلسة 30 مارس 1912 بلغ غضب السلطان أشده، حتى إنه عزم على التخلي عن العرش رفضاً واحتجاجاً، بل كسر بيده جميع شارات الملك ورموز السيادة إشارة إلى نهاية الدولة المستقلة في عهده كآخر سلطان مستقل. وقبل أن يغادر فاساً متوجهاً إلى الرباط في 17 أبريل فكر في اللجوء خفية إلى معاقل جبال الأطلس لتنظيم المقاومة المسلحة فيها ضد الفرنسيين، ولكنه لم يستطع هذا لما كان حوله من حراسة، ورقابة، وحصار مستمر لا إفلات منه».

وأثناء وجوده بفاس الغاصمة، كان يوجه سراً مبعوثيه إلى مراكز الثورة على الاحتلال الفرنسي، وإلى الجنوب خاصة، حيث كانت مقاومة أحمد الهيبة ابن الشيخ ماء العينين، وذلك ليعرّفوا قادة المقاومة والجهاد بموقف السلطان من فرض معاهدة 12 مارس عليه بالقوة والتهديد دون أن يجد مؤازراً ضدها، وكذلك ليبلغهم رضاه وتأييده للثورة المسلحة على الدخيل المحتل.

ولما خاف الفرنسيون من بقاء عبد الحفيظ بفاس الثائرة وعلى مقربة من مناطق الثورة رحلوه إلى الرباط ليكون في جو جديد

هادىء قد يحمله على الاعتدال أو التراجع فيتعاون مع السلطات الفرنسية باسم المعاهدة المفروضة عليه وعلى المغرب، ولكنه بقي مصراً على موقفه العدائي الذي تجلى في الامتناع الكلي المطلق عن أي تنازل وتعاون، وبالتوقيع على الظهائر المعروضة عليه. وبهذا كان عبد الحفيظ أول سلطان أسس «الإضراب عن التوقيع» في عهد الاحتلال، وعزز هذا بأن رفض الرد على ما كان يرد إليه من مراسلات الموظفين «المخزنيين» حتى يفهمهم وغيرهم أنه لم يبق في عهد الاحتلال بالقوة، يمثل السلطة الشرعية العليا في المغرب الذي فقد استقلاله، ووحدته، وسيادته.

واستمر ليوطي في محاولاته لكسب السلطان ولو بعض الشيء للتفاهم والتعاون معه، فما كان منه إلا أن رد على وسائط ليوطي بما معناه: لم تبق لي أية سلطة فعلية، وقد قيدوا يدي، وكبلوا رجلي وطلبوا مني أن أستمر في الحكم، وهو أمر متعذر عليّ تماماً، ولهذا عزمت على التنازل عن العرش كآخر سلطان الاستقلال، وبهذا لا أكون أول سلطان الاحتلال.

وقد تنازل عبد الحفيظ فعلاً عن العرش في 12 غشت 1912، لأنه ـ كما قال الكاتب أندرو موروا في كتابه «ليوطي» ـ كان من الصعب على مولاي عبد الحفيظ أن يسلم بأنه سلطان الحماية، وقد تناقش ليلة 15 غشت 1912 مع الجنرال ليوطي نقاشاً طويلاً وغريباً قال فيه إن فرنسا كانت مخطئة بفرضها معاهدة حماية على المغرب (صحيفة 203)».

ولما كان عبد الحفيظ على باخرة «دوشاتلا» متوجهاً إلى منفاه بفرنسا سلم إلى المقري الصدر الأعظم رسالة تنازله عن العرش، وفيها يقول: «لا يخفى عليكم ما تحملت من تعب، ومشقة، وانشغال بال في الأيام الأخيرة التي مرت، وقد أثر ذلك في صحتنا وأضرَّ بنا، ورأينا أنفسنا عاجزين عن القيام بواجباتنا التي يجب أن نقوم بها كملك نحو الشعب ولهذا آثرنا الراحة لشخصنا، وقررنا أن نتنازل عن عرش السيادة، فلا بأس أن تختاروا من بين إخواننا من يصلح لذلك، ويتفق الشعب على مبايعته وتوليته، لكي يتولى مصالح المسلمين، والله أسأل أن يختار للمسلمين من يكون لهم صالحاً»، في 27 شعبان 1300 (مترجمة عن الفرنسية). «وكتب كذلك لليوطي: «إذا وقع اختيار الشعب على أخينا مولاي يوسف فلا بأس، والله أسأل أن يقع الاختيار على شخص تتوفر فيه مصلحة الخاصة والعامة (مترجمة عن الفرنسية)».

ثم ثارت كذلك فاس العاصمة على الحماية، فكانت الأيام الدموية بفاس من 17 إلى 19 أبريل 1912»، فقمعت الثورة بوحشية تحدث عنها ليوطي في مراسلة له مع صديقه الكاتب الكاثوليكي دومان حيث قال:

«قامت السلطة الحربية لتثبيت أقدامها بسلسلة من الأعمال مزرية وغير مناسبة، وقد استولت عليها فكرة بسيطة وساذجة جداً، وهي أن توقع العقوبات على السكان بأسرهم، فساوت بين الجميع، وأهانت الحقير والعظيم، وشمل تحقيق المجلس

الحربي القامع للثورة كل من وقعت عليه أدنى شبهة، فأدان شخصيات محترمة لم تشترك بتاتاً في الحركة الثورية، وصار سيف الشبهة والإرهاب مصلتاً على رقاب الناس، وخرجت عائلات كثيرة إلى طنجة لكي تكون في مأمن من المضايقات، وسيطر على الجميع نظام قائم على منتهى الإرهاب».

وعن ثورة فاس على الحماية عبر الكاتب أندري كوليز بقوله: «كيف يمكن أن ينتظر أن المغرب الذي ظل خلال ثلاثة عشر قرناً ليس فقط دولة مستقلة، ولكن أيضاً آخر وطن إسلامي حافظ على التقاليد الإسلامية الطاهرة، يدخل تحت الحماية دون أي احتجاج (صحيفة 99)؟.

ونميل إلى الاعتقاد ـ استناداً على ما تقدم ـ بأن عبد الحفيظ الذي لم يكن يعرف الفرنسية إنما وقع كما اشترط على نص عربي هو الذي احتفظ به كوثيقة سرية في وزارة الخارجية الفرنسية، بحيث لم تسمح لأحد بالاطلاع عليها فضلاً عن نقلها أو تصويرها، وهذا وحده يدل على أن في الأمر ما فيه مما حجبته الحكومة الفرنسية عن الرؤية طوال عهد حمايتها في المغرب.

وعليه فهو النص الحقيقي والرسمي الوحيد الذي وُقع من عبد الحفيظ، وظل سراً محصناً طيلة عهد الحماية، أي مدة 44 سنة، وحتى بعد انقراضها في عهد الاستقلال سنة 1956، فكل ما نشره الفرنسيون هو نص بالفرنسية لا ندري حقيقته، بل لم يعترف الفرنسيون بشيء مطلقاً في شأنه، فلم يشيروا إلى أنه ترجمة

للنص الأصلي العربي، أو هو النص نفسه الموقع عليه من عبد الحفيظ.

وهكذا اكتفوا بنشر نصهم الفرنسي كأنه هو النص الرسمي الوحيد الموقع من السلطان، وهو ما ليس بصحيح، حيث إن الحكومة الفرنسية لم تنشر قط صورة النص بتوقيع عبد الحفيظ حتى يتأكد أمره للجميع. وكل هذا لم يكن من شأنه إلا أن يضع النص الفرنسي المعروف موضع الشك والاتهام، بل أعتقد شخصياً أنه مستبدل كله أو بعضه، وحتى إن كان غير مستبدل فهو ناقص مما أخفاه الفرنسيون من فصول أو شروط ليست في صالح الحماية التي فرضوها كما أرادوا.

وأذكر أن المؤرخ عبد الرحمان بن زيدان كان أفضى لي أنه بذل كل مجهود، ووسَّط بعض الشخصيات في باريس كقدور بن غبريط - الذي تولى الترجمة أثناء المفاوضة بين السلطان عبد الحفيظ والوزير المفوض رينيو، والذي كان يعرف حقيقة المعاهدة - لدى وزارة الخارجية الفرنسية ليطلع على النص الأصلي العربي الرسمي دون أن يسمح له بهذا، ولا شك أن عدم السماح له دل على أن النص العربي مخالف للنص الفرنسي الذي حرصت الحكومة الفرنسية على إبقائه سراً مكتوماً لا سبيل إلى الكشف عنه حتى لا تفتضح معاهداتها العلنية التي ربما جعلت نصها بديل النص الأصلي العربي الرسمي.

ويظهر أن من الأسرار التي أخفت فرنسا من أجلها النص العربي تحديد أجل المعاهدة بخمس وعشرين سنة، فمن عادة

كل معاهدة أن تكون ذات أمد معين، إلا المعاهدة الفرنسية المسماة بمعاهدة الحماية، والخالية من كل أجل، كأنها أبدية، على أن خلوها من كل أمد كان يعرضها في كل وقت للنقض والإلغاء من طرف المغرب.

وقبل وفاة عبد الحفيظ بفترة قصيرة روجت بعض الصحف الألمانية أن السلطان السابق كان يعتزم المطالبة بعودته إلى العرش بمناسبة انقضاء أمد معاهدة الحماية في 30 مارس 1937 وقد جاء هذا تأكيداً لما قيل، وهو أن المعاهدة أبرمت لمدة 25 سنة:

وقد أحدث هذا صدى استياء في الأوساط الفرنسية الرسمية والصحفية. وبعد هذا بقليل فوجىء الجميع بإعلان وفاة عبد الحفيظ، كأن أجله كان محدداً من القدر بأجل المعاهدة السرية، ثم علمنا أن الحكومة الفرنسية كلفت قدور بن غبريط، إثر وفاة عبد الحفيظ بالاستيلاء من أجلها على كل ما خلفه الفقيد من أوراق، ومستندات، وكتب، حتى لا يعرف عنها شيء، وفي نفس الوقت منع أبناء عبد الحفيظ من السفر إلى «أنكان» لما نعي إليهم والدهم، وفي «عمل الشعب» فضحت كل هذا كما امتنعت من تلبية دعوة الحضور في الجنازة بفاس يوم 13 أبريل 1937 كمدير للجريدة التي كشفت النقاب عن الحادث الغريب، وبوفاة عبد الحفيظ تمكنت فرنسا من الإبقاء على «معاهدة الحماية» التي تعرضت لشبهات أخرى نتيجة للوفاة الفجائية في ظروف غامضة ومريبة على أقل تقدير.

وإن المستعمر الذي تآمر على استقلال وطن، وسيادة أمة،

ففرض عليهما بالقوة والمكيدة احتلاله وسيطرته لقادر على أن يتخلص من السلطان السابق عبد الحفيظ، عدو هذا الاحتلال، وهذه السيطرة باعتراف المستعمر نفسه، وذلك وقتما دق ناقوس الخطر، وأزفت ساعة المطالبة - كما راج آنئذٍ في الصحف - بإنهاء نظام الحماية في المغرب بعدما مرت عليها خمس وعشرون سنة كانت هي المدة المقررة في المعاهدة العربية الأصلية الممضاة دون سواها من عبد الحفيظ «والموؤودة» حتى اليوم في مخابىء وزارة الخارجية الفرنسية منذ 1912.

وأذكر للتاريخ أنه في بداية 1956، لما كانت المفاوضات جارية في باريس بين وفدي الحكومتين المغربية والفرنسية من أجل إلغاء نظام الحماية وإعلان استقلال المغرب، كتبت لمبارك البكاي، رئيس الوفد وحكومة المفاوضة، رسالة ألفت فيها نظر المفاوضين المغاربة إلى أنه كان من المناسب أن لا يتفاوضوا في معاهدة مجهولة نظراً لإخفائها في وزارة الخارجية الفرنسية، وهي المعاهدة الممضاة من عبد الحفيظ كوثيقة رسمية لا ثاني لها، وأنه من الضروري طلب إحضار هذه المعاهدة للإطلاع عليها، وإلغائها باعتبار أنها هي المعنية بالأمر دون أية وثيقة أخرى مزعومة أو مشبوهة كمعاهدة 30 مارس 1912 المعلن عنها بالفرنسية من طرف واحد هو الطرف الفرنسي الذي فرضها كما أراد كأنها كانت هي النص الأصلي الرسمي لنظام الحماية. وقد كان قصدي، زيادة على ذلك، انتهاز فرصة المفاوضات لإخراج المعاهدة الأصلية الصحيحة من مخابىء وزارة الخارجية، وعرضها على الأنظار خدمة للحقيقة التاريخية التي ظلت في متاهات

الدبلوماسية الفرنسية، لسوء حظ المغرب قديماً وحديثاً. ولست أدري ماذا كان أثر رسالتي لدى وفد المفاوضات المغربي الذي التزم الصمت بدوره تهاوناً بالأمر، أو تساهلاً منه، أو مجاملة للطرف الفرنسي، حيث أريد تلافي كل ما كان فيه إحراج له، وبسبب هذا تحمل الوفد مسؤولية موقفه أمام التاريخ، فكانت تلك الحقيقة التاريخية ضحية المغاربة بعد الفرنسيين، والمغاربة هم الخاسرون أولاً وآخراً، وا أسفاه!.

سياسة الاعتدال والتعاون

أدى الخلاف في «كتلة العمل الوطني»، أي في المجموعة الصغرى التي كانت تسمى في السر «بالزاوية»، إلى انقسامها شطرين، أحدهما الحركة القومية المغربية، والثاني ما سميّ «بالحزب الوطني لتحقيق المطالب»، وهذه التسمية كانت وحدها دالة في حد ذاتها على أن الحزب لم يتخذ له إذاك غاية أبعد من «تحقيق المطالب» التي قدمت من قبل للحكومتين السلطانية والفرنسية، في نطاق نظام الحماية، كما فسرها القانون الدولي، وعدد من التصريحات الرسمية الفرنسية التي اعتبرت الحماية رقابة دولة حامية على أخرى محمية. فالمطالب المعنية كانت متفقة مع هذه النظرية للحماية، ولهذا فالحزب حرص على أن يعلن كجزء من اسمه أنه لا غاية له سوى تلك المطالب. ولما تنازلت السياسة الفرنسية بعض التنازل في عهد حكومة الجبهة الشعبية، أذنت لصحف مغربية بالصدور، ومنها «الأطلس» كلسان «كتلة العمل الوطني»، ثم كلسان «الحركة الوطنية لتحقيق المطالب»، ثم كلسان «الحزب الوطني لتحقيق المطالب»، وذلك خلال أشهر معدودة. وسبب تغيير الأسماء هو أولاً قرار المنع الصادر في 18 مارس 1937 على الاسم الأول بصفته اسماً رسمياً

لحزب غير قانوني. وفي أبريل تقرر في اجتماع سري بالرباط اتخاذ اسم الحزب الوطني، والاحتفاظ به سراً من وراء واجهة «الحركة الوطنية لتحقيق المطالب، وفي أواخر يوليوز استعمل الاسم الجديد في مذكرة رفعت إلى الإقامة العامة، ووزارة الخارجية، حول السياسة المتبعة في المغرب، وفتح مركز جديد بالنواعريين في فاس بدل مركز رحبة القيس الذي أغلق بقرار رسمي.

وتقرر كذلك سلوك سياسة الاعتدال والتعاون، وهذا ما أعلنته صحف الحزب التي كتبت أن «الكتلة اتفقت على ما يلي: الدخول في مخابرات مع السلطات الفرنسية لمطالبتها بالرجوع في قرار حل الكتلة، والقيام بكل المساعي في هذا السبيل، ثم مواصلة العمل بسائر الوسائل القانونية لتحقيق المطالب المشروعة («العمل الشعبي» عدد 4، 27 مارس 1937). والإعلان عن الحزب بكونه «لتحقيق المطالب». أكبر دليل على فكرة وخطة الاعتدال، لأن المطالب كانت في نطاق نظام الحماية لا أقل ولا أكثر، فانقلب الحزب لهذا السبب «إصلاحياً» (ريفورميست) يعترف بأسس النظام الذي كانت ترتكز عليه الحماية» كما ورد هذا في «العمل الشعبي» لسان الحزب بالفرنسية في العدد 5، بتاريخ 3 أبريل 1937.

ولا أدل كذلك على سياسة الاعتدال والتعاون، كما كان يدعو إليها ويسلكها الحزب، ما نشرته «الأطلس» على لسانه بالعربية، ففي العدد 34، بتاريخ 7 أكتوبر 1937، كتب عمر بن عبد الجليل

مقالاً ورد فيه: «. . . . . ونحن نقول لإخواننا سكان البوادي: إننا ضعفاء مثلكم، لا نملك لكم ضراً ولا نفعاً، فإن كنتم تودون أن نحميكم، كما تحمي بعض الدول الأجنبية فريقاً من الرعايا المغاربة (الحمايات)، فانقلبوا على أعقابكم، وإن كنتم تودون نصيحتنا فهي خالصة لله والوطن». ثم أضاف:

«. . . . ونقول لهم: اعلموا أن المغرب لا ينهض من كبوته إلا بالمحافظة على النظام، فلتتركوا عنكم ما كان علق بأذهانكم في الماضي من أفكار ثورية، ولتلتفوا حول ملككم المحبوب، وحول عرشه المجيد، ففيهما ضمان حريتنا، ووحدة بلادنا.

ونقول لهم: أطيعوا قوادكم، وحكامكم (أي الفرنسيين)، وأدوا ما تفرضه الحكومة عليكم من الضرائب كالترتيب والإذن، فلا سبيل لقيام الدولة بدون طاعة الولاة (أي الفرنسيين أصحاب الأمر والنهي إذاك)، وأداء الجبايات، وإذا ثقل عليكم حمل الضرائب فطالبوا بتخفيضها بطريقة مشروعة».

«. . . . فإذا طولبتم بشيء منه (أي بما لا يلزم به القانون) فارفعوا شكاياتكم لرؤسائكم وللمصادر العليا، لتنصفوا من الذين يبتزون أموالكم أو يخدشون كراماتكم».

«هذا ما نقوله لإخواننا من سكان البوادي، فهل فيه من تحد للحكومة أو تحريض على عصيان الأوامر والإخلال بالنظام، كما يقول المغرضون الكاذبون. . .».

فهذا كلام غني بنفسه عن كل تعليق، والفقرة الأخيرة منه

كانت هي «بيت القصيد»، إذ عبرت عن الطاعة والامثال أي الالتزام بما يسمى في الاصطلاح السياسي «بالامتثالية» (كونفورميسم)، وعدم الخروج عن المنهج السياسي المرسوم من السلطة الحاكمة، بل التقيد بسلوكه بما فيه رضى واطمئنان الحكم القائم.

والملاحظ أن مواقف الاعتدال، والمساعي المبذولة في نطاقه مع السلطات الاستعمارية، وبعض الأوساط الرسمية واليسارية في فرنسا ـ كالمؤتمر الاشتراكي في مرسيليا الذي حضر فيه مندوبان عن الحزب في يوليوز 1937 ـ كلها ذهبت أدراج الرياح، فقام البرهان مرة أخرى على أن الكفاح وما يتطلبه من ثبات وتضحية، وكذلك الاعتماد على الشعب، هما الوسيلتان المريحتان والكفيلتان بنيل الحقوق وإدراك الأماني المشروعة للبلاد، وهذا ما أعلنته الحركة القومية في أول عدد من «الدفاع» بقولها: «وسائلنا الاعتماد على الشعب بعد الاعتماد على الله في تحقيق أماني البلاد، والكفاح، والثبات، وعماد الكفاح التضحية». وعبارة «أماني البلاد» تعني الأماني الوطنية الغالية، وهي الحرية والاستقلال، وهما لا يدركان إلا بالكفاح والتضحية من الشعب. وهكذا أعلنت الحركة القومية أن غايتها هي الحرية والاستقلال اللذان عبرت عنهما بقولها: «المغرب للمغاربة، والمغاربة للمغرب ـ أحرار في وطننا، كرماء لضيوفنا»، وبهذا نفت عنها كل صفة إصلاحية (ريفورميست)، وعارضت كل خطة اعتدالية، وقاومت كل امتثالية سياسية لنظام الحكم القائم وسياسته الباطلة في عهد الاحتلال باسم «الحماية» الغاشمة.

فاجعة مكناس وقضية بوفكران

في غشت 1937 قررت السلطة الفرنسية تحويل نهر أبي فكران الذي تروي مياهه مدينة مكناس، وتسقي بساتينها والأراضي المشجرة حولها؛ فماء النهر حيوي بالنسبة للسكان الحضريين والفلاحين المستفيدين منه. وكان التحويل لمصلحة بعض كبار المعمرين الذين لم يبلغوا الخمسة، وكانت حجة السلطة أن النهر ملك للدولة، وعلى فرض أن هذا صحيح فهل يجوز للدولة أن تحرم مدينة كبيرة وأحوازها من الماء لمصلحة حفنة من المعمرين الأجانب؟ ولم يكن من الصعب على السكان إثبات ملكيتهم للماء منذ القديم بالرسوم التي نظمت توزيع المياه عليهم. وقد عرضت المسألة على المحكمة الشرعية التي امتنعت من اعتبار ماء أبي فكران ملكاً للأوقاف كما ادعت السلطة لتبرر الاستيلاء عليه لفائدة الاستعمار. وحتى لو كان الماء ملكاً للأوقاف، وهي إسلامية، فهل كان يجوز استيلاء السلطة عليه وحرمان المسلمين منه لفائدة الأجانب النصارى؟ ومهما يكن، فقد تضررت المدينة وأحوازها من قطع الماء عنها حتى يبست البساتين والحقول، وعطش السكان، وكثرت الأوساخ من تعذر النظافة العامة، فخشي ظهور الأمراض. وأمام هذا ثارت المدينة محتجة بواسطة الوفود

والعرائض، ولما لم تستجب السلطة لمطلب السكان احتشدوا يومي فاتح وثاني شتنبر 1937 أمام المراقبة المدنية الفرنسية احتجاجاً على سوء تصرف السلطة زمن اشتداد القيظ في سنة جفاف، فألقي القبض على بعض الناس في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني تجمهر السكان احتجاجاً على هذا الاعتقال، وتضامناً معهم، فتدخلت القوة لقمع المظاهرة، وحدث الاصطدام، وسقطت الأرواح، وكثر الجرحى. أما الحركة القومية فقامت بواجبها الوطني بكل شجاعة وثبات، مؤيدة معارضة مكناس، ومطالبة بإنصافها في مائها الذي لا حياة لها بدونه، وهكذا نشرت «الدفاع» لسان الحركة القومية، عرضاً لما حدث في المدينة من فواجع وكوارث بتلك المناسبة، وذلك في العدد 2 بتاريخ 1937/9/7، وهذا نصه:

حوادث مكناس المحزنة

تفاصيل وأنباء مستقاة من مصادر وثيقة

«اطلع قراؤنا على تفاصيل قضية ماء وادي أبي فكران في وقته، وتتبعوا أطوارها بما نشرته الصحف من الوثائق المرفوعة للدوائر العليا والتي تبين بجلاء خطورة الحادثة، وأنه لا يمكن للمكناسيين العيش بعد الاستحواذ على الماء الذي هو ضروري لحياتهم الدينية والدنيوية، ومنعهم منه لفائدة فئة قليلة من المعمرين.

لجنة الدفاع عن حقوق الأمة

«وقد اجتمعت الأمة إذ ذاك، وقررت المعارضة في قرار توزيع

الماء المذكور، وشكلت لجنة للمفاوضة باتفاق مع إدارة البلدية، وعقدت عدة اجتماعات للمفاوضة في هذه القضية، وكان منتظراً أن تحل هذه المشكلة حلاً مرضياً يحفظ للمكناسيين حقوقهم في ماء أبي فكران الذي ورثوه عن أجدادهم، ولكن ظهر في الأيام الأخيرة اتجاه جديد من إدارة البلدية حيث أُغْفلت اللجنة الأصلية التي عهدت إليها الأمة بالمفاوضات في قضية الماء، وأخذت تـعقد اجتماعات مع بعض الأفراد. وقد عقد اجتماع من هذا القبيل في 11 غشت لم يحضر فيه إلا طائفة خاصة ممن ارتضتهم البلدية.

قلق الأمة على مصير الماء

«ومنذ ذلك الاجتماع أخذ يساور الأمة القلق على مصير مائها الذي هو حياتها، فقدم يوم الثلاثاء الأخير وفد مؤلف من أعيان المكناسيين والزيتونيين إلى إدارة البلدية، وباحث رئيس البلدية في الموضوع، فقابله مقابلة سيئة، وأخيراً أحالهم على الباشا للبت في المسألة. وفي مساء اليوم نفسه استدعت إدارة البلدية بعض أعضاء اللجنة للحضور على الساعة التاسعة من صبيحة يوم الأربعاء، وفي الوقت المحدد ذهب الوفد المعين إلى الإدارة فكانت المناقشة حادة حول هذه المسألة التي أثارت الأفكار، وهزت شعور الرأي العام.

مظاهرة سلمية

«وفي الوقت الذي كان الاجتماع منعقداً فيه بالإدارة البلدية كانت الجماهير محتشدة في الشوارع. تقيم مظاهرات سلمية

إعلاناً لاستنكارها تقسيم المياه، وإعراباً عن استعدادها للدفاع عنه. ولما شهدت الإدارة هذه الجماهير أوقفت الجلسة وخرج رئيسها وباشا المدينة إلى المتظاهرين وطمأناهم بأنهما سيبذلان الجهد لتحقيق رغائب سكان البلد، ثم قصد المتظاهرون جامع الزيتونة وقرأوا هناك آيات من الذكر الحكيم: ﴿ قال رب السجن أحب إليّ مما يدعونني إليه ﴾ الخ السورة.

إصرار الإدارة على قرار التقسيم

«وفي الساعة الثالثة من مساء ذلك اليوم استدعى الباشا بعض أفراد اللجنة مرة ثانية وكانت نتيجة المذاكرة إصرار الإدارة على إعطاء الماء للمعمرين، وعدم مراعاة شعور الرأي العام، وحقوق سكان البلد، الأمر الذي جعل اليأس يتسرب إلى نفوس المسلمين من إرجاع حقهم الشرعي.

القبض على بعض أعضاء اللجنة

«وقد عرفت الإدارة الحالة الفكرية التي عليها الشعب وتوتر الأعصاب الذي دب إلى النفوس، فاحتاطت احتياطات شديدة، وأصبحت الجنود ضاربة الحصار في يوم الخميس، ورجال الشرطة العسكرية والمدنية في جميع أطراف المدينة وشوارعها. وفي الساعة الثامنة بينما الشعب المحتشد أمام إدارة البلدية ينتظر بفارغ الصبر تحقيق آماله وإجابة مطالبه إذ بالإدارة تزيد الحالة تحرجاً، وتستدعي بعض أفراد اللجنة فتحكم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر، وكل «ذنبهم» أنهم كانوا في صفوف المدافعين عن مصالح الأمة والمناضلين عن حقوقها الشرعية العادلة وهم

الأساتذة: محمد برادة، ومولاية ادريس المنوني، والسيد أحمد ابن شقرون، والسيد محمد بن عزوز، والسيد محمد العلوي.

الإضراب العام والمظاهرات

«وإزاء هذا التصرف الغريب هاجت الجماهير، واستاء الرأي العام استياءً بالغاً، وأعلن الإضراب العام احتجاجاً على اغتصاب ماء البلد، واعتقال طائفة من الرجال المخلصين العاملين لخير بلادهم، ولم تمض ساعة حتى كنت ترى المدينة من أقصاها إلى أقصاها واقفة صَفاً واحداً، مطالبة بإرجاع الماء إلى ملّاكه الأصليين، وإطلاق سراح المعتقلين، وانتشرت في الشوارع الآلاف من المتظاهرين مظاهرة سلمية مرددين هذه الجملة «نريد إطلاق إخواننا، الماء ماؤنا، تفديه أرواحنا».

الحوادث تعرب عن نفسها

«ولكن القوات الحكومية أخذت تصدهم بمؤخرة البنادق، وتحاول تشتيت جموعهم بشدة وعنف، ثم وقع اصطدام بين الجانبين فكان أول شهيد في المعركة الشاب سيدي أحمد العمراني الذي كان حاملاً راية كتبت عليها الجملة السابقة. وإذ ذاك اضطر المتظاهرون إلى الدفاع عن أنفسهم، ودامت المصادمات مدة طويلة وسكان المدينة ـ الذين هم عزل من كل سلاح، إلا سلاح الإيمان بعدالة قضيتهم ـ يقاومون القوات الحكومية. وكانت حقيقة فاجعة محزنة إذ روعت النساء والأطفال، وسقطت الأجنة من بطون الحوامل، وانقلبت البلد إلى حالة فتنة واضطراب. وتتابع سقوط الشهداء في الميدان، وقد

بلغنا من مصدر مطلع أن عدد الشهداء بلغ أحد عشر، وأن الجرحى يعدون بالعشرات. وفي صبيحة الجمعة لفظ أربعة من الجرحى نفسهم الأخير، وعلى الساعة 12 ذهب وفد إلى الباشا وصور له خطورة الحالة طالباً السماح بنقل الموتى والجرحى للصلاة عليهم من جماعة المسلمين.

وقد دفن أكثرهم بثيابهم كما هو الواجب في مثل هذه الحالة».

دفن الشهداء

«وفي الساعة الثالثة استدعى الجنرال بعض أعضاء اللجنة وباحثهم في الحالة، فبينوا له حقيقة الأمر، واستنكروا المقاومة العنيفة التي قوبلوا بها، وبعد محادثة طويلة وقع الاتفاق على نقل الشهداء للدفن، والجرحى لمعالجتهم في منازلهم».

«وكان منظر الجنائز ذا روعة، وجلال، وتأثير في النفوس عميق، ودام الدفن إلى الساعة التاسعة ليلاً».

«كما بلغنا أنه فقد في هذه الحادثة عدد من أبناء العائلات ولم يعثر عليهم لحد الآن».

وفي صبيحة الجمعة قابل الجنرال بعض أعضاء اللجنة وحادثهم طويلاً، ثم وعدهم بالنظر في القضية غداً «السبت» بعد الاجتماع برجال الإقامة العامة.

«وقد احتشدت الجماهير في المساجد عند الزوال وقرئت سور من القرآن الكريم، ولا يزال الإضراب في المدينة عاماً شاملاً».

صدى الاستياء في عموم المغرب

«وقد كان لهذه الحوادث المؤلمة صدى استياء عميق في سائر البلاد المغربية، وأصبح حديث الناس حتى لا تجد إلا عاصفة من الاستنكار لهذا التصرف الذي أدى إلى هذه المشاهد المفجعة». وقد أقيمت الصلوات على أرواح الشهداء في كثير من المدن. وفي فاس اجتمعت الآلاف للصلاة على أرواح الشهداء في مسجد الرصيف، على الساعة الثانية بعد الزوال من يوم الجمعة، وقد كان سيل الوافدين مدهشاً حتى امتلأ المسجد بالناس ثلاث مرات اضطروا معها إلى تعدد الصلاة لكل قسم على حدة، كما بعثت الحركة القومية رسائل تعزية إلى العائلات المنكوبة.

مفاوضة رجال الإدارة بفاس

«وقد قابل بعض رجال الحركة القومية الجنرال ريشير (حاكم الإقليم) وفاوضه في شأن الحوادث الجارية بمكناس، وبين له ضرورة إيقاف هذا التيار الجارف بإجابة مطالب المكناسيين، وأن هذا هو الحل الوحيد لهذه المشكلة التي أثارت شعور الرأي العام المغربي، كما قابل من بعد الكولونيل رئيس إدارة الاستعلامات وحادثه في نفس الموضوع.

وقع الحوادث في الخارج

«وكان لهذه الحوادث دوي عظيم ووقع كبير في الخارج، فتناقلت تفاصيل الحادثة شركات البرق والصحف الأوروبية

الكبرى بصفة مشوهة، واتهمت الحركة القومية باتهامات باطلة قصد تضليل الرأي العام وإثارة البغضاء في نفوس الفرنسيين.

«وقد أوفدت لجنة البحث البرلمانية بعض أعضائها البارزين للتحقيق في قضية مكناس، ومعرفة حوادثها وقد اجتمعوا ببعض رجال «حركتنا القومية» وحادثوهم حديثاً مستفيضاً حول القضايا المغربية بصفة عامة، وقضية مكناس بصفة خاصة، وأدلوا إليهم ببيانات مفيدة عن حوادثها الأخيرة. وفي صبيحة البارحة «الاثنين» قصدوا مكناس صحبة بعض رفقائنا إدريس بن زاكور للوقوف على حقيقة القضية، والإحاطة بجميع تفاصيلها ليضعوا تقريراً منصفاً عادلاً عن هذه المسألة.

الصحافة الاستعمارية وحوادث مكناس

«على أن الصحافة الرجعية التي تعيش دائماً في الجو المسموم والماء العكر، قد وجدت ضالتها المنشودة وألفت الفرصة سانحة لإفراغ ما في كنانتها من ضغائن وأحقاد، ودعايات مغرضة نحو رجال الحركة القومية المخلصين لبلادهم، فألقت بسهامها المفلولة وقذائفها الباردة، وأثارت من جديد أنغاماً طالما سمعناها حتى مجتها الأسماع، فزعمت أن هناك أيدٍ خفية تحرك «القوميين»، وأن لهذه الحركة اتصالاً ببعض العناصر الأجنبية وغير ذلك من الإدعاءات المغرضة السافلة، والاتهامات الزائفة لم يكن من باعث عليها سوى إرادة الكيد للمغاربة الذين لا يزيدون على المطالبة بحقوقهم الشرعية».

«ولسنا بحاجة إلى أن نعلن من جديد أن حركتنا حركة مغربية

قومية «بـحتة» بريئة من كل ما ينسبه هؤلاء الخصوم الذين أخذوا على أنفسهم مقاومتها لما يرون فيها من خدمة للقضية المغربية بصدق وصراحة وإخلاص. أما هذه الصحافة المغرضة فلنا معها موقف وحديث سندلي به بعد».

وفد الحركة القومية بالرباط

«وقد بعثت الحركة القومية وفداً عنها إلى الرباط لمفاوضة رجال الإقامة العامة في قضية مكناس، فقابل جناب الكولونيل عيليي بإدارة الشؤون السياسية، وحادثه محادثة طويلة أبلغه أثناءها استياء الرأي العام المغربي واهتمامه بحوادث مكناس، وأبان له أن الحل الصالح لهذا المشكل هو إبقاء ماء أبي فكران لملاكه الأصليين، وإطلاق سراح المعتقلين، فأفضى إليه الكولونيل بأن الإقامة العامة مهتمة أشد الاهتمام بقضية مكناس وحوادثها الأخيرة، وأنها تسعى في إيجاد حلول صالحة ضمن تقارير حول مسألة الماء تقدمها لسعادة المقيم عند حلوله بالمغرب».

وقد تجدد التظاهر يوم ثامن شتنبر بالرغم عن شدة القمع والبطش، فلم يسع السلطة، أمام ثورة مكناس مؤيدة من المغرب أجمع، وأمام الضجة التي أثارتها وحشية القمع زيادة على سوء تصرف الإدارة في مياه أبي فكران، إلَّا أن تعترف بخطأ هذه الإدارة وبصواب موقف المطالبة من المكناسيين وقد اضطر الجنرال نوكيس، بعد عودته من فرنسا، إلى المجيء لمكناس، ليتولى حل المشكلة بنفسه بإرضاء المكناسيين في توزيع المياه، ولكنه لم يتخذ أي تدبير ضد الإدارة المسؤولة عن التحويل

والقمع. وكان المعمر أوكوتوريي هو الذي يتحكم في الإدارة، وتخشاه السلطة لنفوذه وسطوته، ومن أجله مع شرذمة من المعمرين ضحت الإدارة بمآت الآلاف من السكان المغاربة، وبطشت بالعديد منهم. وأثناء الحوادث ضربت قوات القمع الحصار على المدينة حتى لا تتسرب صحف الحركة القومية إليها وهي طافحة بأحداث مكناس، ولكن جريدة «الدفاع» كانت تصل وتوزع في المدينة دون أن يعثر الحراس المترصدون على الشخص إدريس بن حمادة الجامعي الذي كان يحملها في أكياس على سطح سيارة النقل «الستيام»، فتنزل كمتاع مسافر بدوي على مرأى من الجواسيس، وتحمل إلى رجال الحركة القومية ليوزعوها فوراً على الناس، فلا تشعر السلطات بشيء حتى تكون الجريدة المكافحة في أيدي قرائها المحليين ليطالعوا فيها أخبار وتفاصيل الأحداث الخاصة بقضية أبي فكران، وإذاك تزداد السلطة حنقاً وغضباً فتنحى باللائمة على الرقباء والحراس المبثوثين في كل مكان، وفي محطة النقل خاصة. وهكذا أمكن لسكان مكناس أن يتتبعوا الأحداث وأصداءها في الداخل والخارج، وهو ما كانت تحاول السلطة تلافيه بكل وسيلة، ولكن هيهات، هيهات!

المغرب تضامن وطني

كانت مأساة مكناس، أو مجزرتها على الأصح، مأساة الشعب المغربي كله الذي أظهر التضامن التام مع إخوانه المنكوبين المعتدى عليهم في مادة حياتهم التي هي مياه أبي فكران. وقد تجلى ذلك التضامن الإجماعي الرائع لما اهتزّ المغرب من أقصاه

إلى أقصاه استنكاراً لذلك العدوان الفظيع، واحتجاجاً على ما أدى إليه من إجرام نتيجة القمع الوحشي بالحديد والنار.

وقد أظهر سكان مكناس في تلك الحوادث الدموية من الإيمان بحقهم، والثبات في موقفهم، والشجاعة في نصر قضيتهم، والتضحية في سبيل حركتهم ما سجله لهم التاريخ بمداد الفخر والاعتزاز، وقد كان في هذا خير درس تلقنه الاستعمار الغاشم من رجال العراك والفداء.

منع مؤتمر الطلبة

وبالرغم عن تسوية مشكلة مياه أبي فكران في 11 شتنبر فقد استمر التوتر سائداً في البلاد عامة، وفي مكناس خاصة، المدينة المنكوبة التي كانت لا تزال تضمد جراحها وتندب ضحاياها. وفي هذا الجو المسموم الذي خلفته أحداث العدوان والإجرام الاستعماريين في المغرب أجمع، كان من المقرر أن ينعقد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا المسلمين بالرباط في 15 شتنبر، ولكن سلطات الاستعمار اتخذت من الظروف الشاذة التي تسببت فيها، ومن التوتر المخيم على البلاد إثرها وسيلة تذرعت بها لمنع المؤتمر، الأمر الذي لم يكن من شأنه أن يخفف من هذا التوتر الذي ازداد قوة وحدة، وزاد الظروف تحرجاً، فصار الوصول مع هذا كله إلى بعث التهدئة في النفوس، والاطمئنان في الأوساط المغربية أمراً شاقاً عسيراً.

المغرب في هيجان مستمر

حوادث مراكش

في 24 شتنبر كان موعد زيارة الوزير الفرنسي للأشغال العمومية «بول راماديي» لمدينة مراكش حيث كان يتفشى الفقر والبؤس بين كثير من السكان الذين أرادوا أن ينتهزوا تلك الفرصة لإطلاع الوزير الفرنسي على حقيقة وفظاعة ما يعانيه المغاربة من فاقة وحرمان، فتجمع آلاف من البؤساء لابسين الأطمار واعترضوا سبيل الموكب الرسمي الذي استنكف رجاله من رؤية هذا المنظر المحزن المفجع فحول طريقه، وفي ساحة جامع الفنا احتشدت كذلك الخلائق البئيسة، ورجمت مركز الشرطة، فاعتقل كثيرون من بينهم مسيرو المظاهرة الذين قدموا فوراً للمحكمة التي حكمت عليهم بعقوبات يقضونها في سجن تارودانت، وقد خرج الوزير من المظاهرة التي أحاطت به لتريه حسياً صور الفقر والبؤس ممثلة في الرجال والنساء والأطفال في عهد الحماية أسوأ تمثيل، حتى كاد أن ينتهي الأمر إلى ما لا تحمد عقباه، وقد تلقن وزير الاستعمار في مراكش أبلغ درس من الشعب البئيس، ضحية الحكم الأجنبي المفروض بالقوة والبطش.

مؤتمر بلودان:

وفي 4 أكتوبر كان انعقاد المؤتمر الإسلامي في بلودان بسوريا فنظمت في المغرب مظاهرات التضامن مع عرب فلسطين، وكان في هذا إعلان الشعب لعروبته ضد كل فرنسية في المغرب وصهيونية في المشرق.

حوادث الخميسات

وفي 22 أكتوبر كانت الخميسات مسرحاً للأحداث، فقد ورد من فاس أربعة من الطلبة كانوا يدرسون بالقرويين أصلهم من قبيلة زمور فخطبوا يوم الجمعة في مسجد الخميسات ضد السياسة البربرية، وطالبوا بتطبيق الشرع الإسلامي بدل العرف البربري. ولما خرج المصلون توجهوا إلى مركز المراقبة المدنية الفرنسية، وكان أحد الطلبة يحمل راية حمراء كتب فيها بالأسود: نريد الشريعة، يسقط يزرف، يحيى الإسلام، ويحيى الملك، يحيى المغرب، تحيى الحرية! فتدخلت قوة الشرطة حتى وقع الاصطدام، وجرح أربعة من المتظاهرين، وسبعة من الشرطيين أحدهم بطعنة خنجر، واعتقل سبعون بما فيهم الطلبة الأربعة. وهكذا اكتست تلك الأحداث صبغة عدائية للسياسة البربرية في إحدى القبائل الكبرى الخاضعة إذّاك للعرف، وعلى عهد المراقب الفرنسي الذي كان من أكبر وأشهر أنصار تلك السياسة المشؤومة. ولهذا كان سبب تلك الأحداث هو المراقب بوسي نفسه عدو الإسلام والمغاربة، ورجل الكنيسة الكاثوليكية، فقد كان يرعى حركة التبشير، وتركيز نفوذ الكنيسة في قبائل

زمور. وفي الوقت الذي منع طلبة ومعلمي الكتاتيب القرآنية فيها من إقامة مهرجانهم القرآني السنوي المعتاد سمح للكاثوليك الفرنسيين قبل ذلك بأسبوع، بتنظيم «حج» لهم في كنيسة القديسة سانت طيريز بمدينة الخميسات عاصمة زمور، وكانت هذه المظاهرة النصرانية تحدياً لشعور كل المسلمين المغاربة عامة، والبرابر الزموريين منهم خاصة. ومن المعلوم أن الفرنسيين كانوا يعتبرون الخميسات أحد أكبر المراكز التي كانوا يهتمون بتشجيع الحركة التبشيرية فيها، ومناوأة الإسلام وشريعته وكتابه حتى يسهلوا مهمة الغزو المسيحي في الوسط البربري، ولكن الشعب في كل مكان كان بالمرصاد، وقد برهنت حوادث الخميسات على تمسك زمور كغيرها بالإسلام وشريعته، ومساهمتها الفعّالة في مقاومة السياسة الاستعمارية الرامية إلى عزلهم عن الجنسية المغربية تراباً وأقواماً، وسلخهم عن دينهم الذي لا يرتضون به بديلاً.

وهكذا كانت حوادث الخميسات فرصة مكنت قبائل زمور المسلمة من فضح مؤامرة التبشير النصراني كما كان يدبرها رجال الكنيسة وحكام الاستعمار، فكان هذا من الأسباب لإحباط المخطط المرتكز على ما دُعي بالسياسة البربرية الهادفة إلى التنصير والفرنسة في القبائل التي أدرجها الاستعمار في جدوَل المناطق المسماة بالبربرية.

مهمة مبعوث الإدارة السياسية بفاس

في 20 أكتوبر 1987 جاء عون من عند الكومندان كوجى، المندوب المخزني لدى محكمة الباشا بفاس، ليطلب مني تحديد موعد لمقابلة رجل السلطة في بيتي، فتم اللقاء في نفس اليوم، وكان الحديث طويلاً حيث تناول الحركة الوطنية عامة، والحركة القومية خاصة، كما استعرض كل مشاكل الساعة، والمطالب الوطنية المغربية. وقد بسطت للمحاور الفرنسي الرسمي وجهة نظري بكل صراحة ودقة في هذا كله، وعلمت منه أنه جاء خصيصاً في مهمة رسمية هي أن يستطلع الآراء الوطنية لدى الحركة القومية والشق الحزبي من الحركة السياسية المغربية في كل ما يهم من قضايا مختلفة. وبعد خروجه من عندي ذهب إلى بيت علال الفاسي في نفس المهمة، ونتيجة لهذا وضع تقريراً إلى السلطة المختصة العليا في الرباط. وقد فهمت أثناء الحديث أن مهمة الكومندان كوجى كانت حاسمة في الموقف الذي اعتزمت سلطات الحماية اتخاذه من الحركة الوطنية بشقيها بعد كل ما حدث في المغرب من هيجان، واضطراب، واصطدام، فكأنها أرادت أن تتأكد من حقيقة وجلية الأمور قبل الإقدام على أية خطة خيراً كانت أو شراً، وربما كانت شراً. ومهما يكن، فقد

حاولت ما استطعت أن أفهم الزائر الرسمي وجهة نظري في كل المسائل المتداولة أثناء الاجتماع، وأن أقنعه بضرورة التعجيل بإرضاء المغاربة في «الحد الأدنى» على الأقل، من مطالبهم المشروعة، لأن هذا حق، وسداد، ومصلحة، ولأنه هو السبيل الوحيد لتهدئة النفوس، وتصفية الجو، وتصحيح الوضع لخير الجميع. ودار الحديث بين الجانبين في جو من الصراحة، والهدوء، واللياقة، لأن الرجل كان مبعوثاً رسمياً، وجاء لبيتي زائراً ومستطلعاً، فكان في حديثه على جانب كبير من اللياقة، والمجاملة، والديبلوماسية بحيث لم يكن أي داعٍ لمقابلته بغلظة وفظاظة، مما يسيء إلى القضية الوطنية، ولا يجدِيها بتاتاً، ومن خلال المحادثة تبين لي أن المبعوث - فضلاً عن البحث والاستخبار - كان مكلفاً «بجس النبض» سياسياً سواء لمعرفة استعداد «المحاورين» الوطنيين المحتملين، أو للتأكد من حقيقة الأطراف الوطنية المعنية في موقفها من الأحداث التي تمخض عنها الوضع المتأزم في المغرب منذ شتنبر 1937.

وعلمت بعد ذلك أنه استقبل من علال الفاسي في بيته بدرب الميتر بالحدادين بغير ما استُقبل به مني، ولعل المزور ظن أن المبعوث الرسمي إنما جاء «كالمغلوب» يسعى نحو «الغالب»، في حين أن العكس كان هو الصحيح. والحقيقة أن السياسة اقتضت إذاك - في نظر السلطة الفرنسية الحاكمة بأمرها، والمتصرفة بمشيئتها - أن تجري اتصالات معنا نحن الاثنين كمسؤولين عن شقي الحركة الوطنية، وذلك قبل تنفيذ الخطة

المقررة أياً كان رهطها، ونتيجة لسوء فهم هذا من لدن علال كانت مقابلة المبعوث الرسمي عارية عن صفات السياسة، وخارجة عن حدود اللياقة، فكانت صراعاً ومشادة بين الطرفين بحيث لم يكن الحديث هادئاً، ولم يتناول بسط وجهة نظر الفريق الحزبي في المشاكل والقضايا العامة، وإنما تسمم الجوّ بمجرد اللقاء، فكان التراشق بالألسنة، والتنابذ بالتهديد والوعيد، حتى غادر المبعوث الحكومي المكان وهو يغلي كالمرجل غضباً واستياءً. ولا شك أنه سجل في تقريره كل ما شاهده وسمعه من الجانبين الوطنيين مع انطباعاته الخاصة عن الزيارتين المتواليتين في نطاق المهمة السياسية السرية التي أنيطت به من لدن رؤسائه.

ثم لم تلبث الأمور أن انكشفت، فجاءت الأحداث لتبرهن للجميع على أنه كان وراء تلك «المهمة» ما وراءها، مما وقع التغافل عنه عند البعض ـ بغاية الأسف ـ لعدة أسباب كالغرور، والكبرياء، وعدم سلوك أقوم طرق السياسة، خصوصاً وأن قيادة الحركة الوطنية ـ في ذلك العهد ـ كانت قيادة من المفروض فيها أن تكون آخذة بالحظ الأوفر من السياسة المثلى، وأن لا تحيد عنها اعتماداً على القوة التي كانت متوفرة للخصوم الاستعماريين، وعياً لفتوة الحركة الوطنية، ولتدرجها إذاك في النشوء، والنمو، والارتقاء كان متحتماً على القادة الوطنيين أن لا يسعوا جهد الاستطاع في تعريضها للعثرات: حتى إذا انتشرت الحركة الوطنية، وترعرعت، وقويت أمكنها أن تشق طريقها من غير أن

تخشى على نفسها سوءاً. وهذا ما كان يجب أن يدرك حق الإدراك كل الذين أغفلوه من المسؤولين في مستوى القيادة والتسيير أثناء المرحلة الأولى للحركة الوطنية، فكان سبباً في ارتكاب أغلاط، وفي الإقدام على أشياء أساءت أكثر مما أفادت.

الانفجار الوطني في المغرب

إن من بواعث تأزم الأوضاع السياسية في المغرب خلال 1937، الدعايات العدائية، والحملات المسعورة، والاتهامات السخيفة التي ما انفكت الأوساط الاستعمارية الرسمية وغير الرسمية، والصحف الفرنسية الموالية والمسخرة تصوبها يومئذٍ نحو الحركة الوطنية التي هالها انتشارها، وتضخمها، وتأثيرها في مختلف طبقات الشعب المغربي. وقد هالها أكثر أن تقتحم الحركة الوطنية الحواجز المقامة من السلطة الاستعمارية في كل مكان بالبادية المغربية التي ظن المستعمرون أنهم تمكنوا من عزلها نهائياً عن «عدوى» الدعوة الوطنية بما طوقوها به من مراقبات، وحراسات، وكبلوا به سكانها من قيود وأغلال، فإن إبعاد البادية عن الوطنية كان حيوياً بالنسبة للفرنسيين الذين شغلتهم العمليات الحربية فيها أكثر من ربع قرن، والذين كانوا حريصين كل الحرص على استتباب السلم، والأمن، والاستقرار فيها حفاظاً على حياة المعمرين في مناطقهم الزراعية التي كانت مراكز توغل، وسيطرة، ونفوذ تدعم الاحتلال، وتثبت أسس الاستيلاء في عهده المشؤوم.

فيوم أخذت البادية تستيقظ، وتتحرك، وتتضامن مع المدن

شعر الفرنسيون بالخطر، وتوجسوا خيفة من عاقبة الأمور، وفاتهم أن سوء تصرف سياستهم في البادية بنزع ملكية الأراضي لفائدة شذاذ الآفاق من المستعمرين، ومعاملة سكانها بالضغط، والقهر، والاضطهاد، وإثقال كواهلهم بالجبايات والتكاليف، وشتى الإرهاقات المادية والمعنوية، كل هذا أحنق البدو على الظالمين، وهيأهم للمقاومة السياسية خلفاً للمقاومة المسلحة وما أعقبها من «استسلام» كان شبيهاً بالنار تحت الرماد، ومَن زَرع الشوك لا يجني العنب، كما قيل.

وهكذا فإن ما حدث في الخميسات وقبيلة زمور، وفي آزرو وقبلة زايان، وبتي يازغة، وآيت يوسي، وبني وراين، وبني مڭيلد، لم يكن ليترك السلطات مكتوفة الأيدي، بل تدخلت بالقوة الغاشمة، وقمعت بوحشية نادرة، ولكنها أخفقت في القضاء على أسباب الاضطراب، بل جعلت البادية أكثر تضامناً مع الحاضرة في الكفاح الوطني المتصاعد باستمرار فيهما ضد عدو مشترك هو الاستعمار.

وكمثال لنهضة البادية سياسياً أذكر أنه ذات صباح غصت رحاب بيتي بدرب بوحاج على سعته بمئآت من أعيان قبيلة بني يازغة وفيهم بعض النساء، وقد جاءوا كلاجئين لفاس حيث اضطرهم إلى هجرة منازلهم عسف السلطة وظلم قائدهم، العربي اليازغي.. وبعد ما استمعت إلى تظلماتهم نصحتهم بعدم البقاء في فاس مشردين ومعرضين للاعتقال والبطش كهاربين ومتمردين على السلطة، فاقتنعوا جميعاً بأنهم تسرعوا بالمجيء بتلك الكثرة

وتلك الصفة، وحتى أنفي عنهم شبهة الفرار والتمرد أشرت عليهم بالخروج من البيت متفرقين حتى لا يلفتوا الأنظار في الشارع، ثم يتوجهون لزيارة ضريح مولاي إدريس مستبدلين على هذا بوجود بعض النسوة معهم، وكذلك للصلاة في مسجد القرويين، ولقضاء مآربهم في أسواق المدينة، وبعد هذا يلتحقون متفرقين بقبيلتهم تاركين وفداً منهم ليذهب إلى السلطة المحلية بقصد تقديم شكواهم. وحتى أبرر مجيئهم لبيتي أرفقتهم بإبراهيم الوزاني حتى يفسر للمسؤولين أنهم إنما قصدوني طلباً لوساطتي مع السلطة المختصة، وفعلاً استقبلوا، فعرضوا شكواهم التي سجلت، ثم انصرفوا سالمين كغيرهم من القادمين معهم لفاس. وسواء عرفت السلطة الحقيقة أو لم تعرفها فإنها لم تمسهم بسوء بعد أن كنت أخشى عليهم البطش والنكال مما قد يخمد الوطنية في القبيلة. ولهذا نصحت رجالها بأن يوفدوا أفراداً فقط كلما احتاجوا إلى التظلم بمساعدتنا.

وهكذا كانت تقضي المصلحة بالسير بالوطنية في البادية بكل تبصر وحكمة حتى لا تتعرض لنقمة القوة الغامشة المتربصة بها الدوائر، ذلك أن سكان البادية كانوا حديثي عهد بالحركة الوطنية، فكانوا في حاجة إلى تلافي كل ما يعرقل صلتهم بها، ويصد الإقبال على دعوتها.

ولكن فوجئنا بعد ذلك بالسلطة تقدم على العنف بادئة باعتقال بعض أعضاء الحركة، وهم علال الفاسي، وعمر بن عبد الجليل، وأحمد مكوار في فاس، ومحمد اليزيدي في الرباط

وذلك يوم 25 أكتوبر 1937.

وقد استدعيت عقب هذا إلى إدارة الاستعلامات السياسية بعدما استحضرت إلى بيتي عبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلالي لأبلغهما تضامن الحركة القومية في السراء والضراء مع المعتقلين ثم نظمت معهما خطة الاحتجاج بالتجمع في القرويين ظهراً مدة يومين مع الخطابة في الجماهير على أساس خطيب منا وآخر منهم، ولكنهما اعتُقلا كذلك بعد يوم، فلم يبق من فريقهم غير أعضاء ثانويين.

أما استدعائي إلى الإدارة فكانت له علاقة بتلك الأحداث، وقبل الذهاب اتخذت احتياطات للاعتقال، وتواعدت مع هيئة الحركة القومية على اللقاء في بيت أحد أعضائها، واستصحبت معي مولاي علي العراقي ليبلغ ما قد يحدث إن أُخذت إلى السجن، كما كان متوقعاً، فقد كان الاستدعاء بعد زيارة الجنرال نوكيس لفاس بيوم واحد حيث أصدر أوامره بتنفيذ الخطة المقررة.

وفي مكتب الرئيس الكمندان «دالجي» وجدت باشا المدينة محمد التازي، فأدركت أن وراء الأكمة ما وراءها، كما حضر الكمندان كوجي، وعميد إدارة الأمن، ورئيس البلدية، وهم فرنسيون، وفي هذا الجمع من رؤساء الإدارة والسلطة بفاس جرى الحديث حول قضية الساعة، فبادرني الكمندان «دالجي» بأن مد لي ورقة طلب مني أن أطلع على ما فيها فتناولتها منه، وأثناء قراءتي لها خيم السكوت، فكانت الأنظار متجهة إليَّ عسى

يبدو في وجهي أو مني ما يشعر بأثرها في نفسي، فاحترزت حتى لا يظهر شيء من هذا، ثم أرجعت الورقة لصاحبها والتزمت الصمت، فسألني: على من يطبق هذا القرار؟ وفوراً أجبته: هذا لا يهمني، ولا رأي لي فيه مطلقاً، فليطبق على من شئتم، ثم قال: أريد أن أستوضحك عن حقيقة الحركة القومية ما هي؟ فأجبته: الحركة القومية ليست حزباً بالمعنى السياسي والقانوني للكلمة، وإنما هي حركة لا غير أي دعوة تقوم على أفكار، ومبادىء، وغايات شأن كل دعوة فكرية أو سياسية، ودعوتنا قومية مغربية ظاهرها كباطنها، وهي سلمية ومشروعة، ووسائلها قانونية كالصحف الناطقة باسمها، وكل هذا معروف لديكم، وأؤكده لكم. فقال: ولكنكم فتحتم للحركة مركزاً، كما أن للحركة هيئة تنفيذية، وتعقدون في المركز اجتماعاً شعبياً كل يوم جمعة، وكل هذا غير قانوني، فرددت عليه: إن المركز الموجود بالقطانين رقم 37 ليس مركز الحركة، بل مقر صحيفتيها، وهما: «الدفاع»، و«عمل الشعب»، فلا يمكن أن أجعل مقرهما في بيتي مثلاً، كما لا يمكن عدم اتخاذ مركز إدارة وتحرير لصحفنا. أما الهيئة التنفيذية فغير موجودة، ولم ننشر ما يفيد وجودها، فلا هيئة هي في الواقع لكنه تحرير صحيفتي الحركة لا غير. وأما اجتماعات الجمعة فهي أحاديث توجيهية في نطاق الدعوة القومية، وهي تقع في مكان مغلق، وخاصة بطائفة من الأنصار المدعوين، فهي ذات صبغة خاصة لا عامة حتى تقع تحت طائلة القانون. وأكبر حجة على أن حركتنا ليست حزباً أن لها أنصاراً وعاطفين، فهم دعاتها، وليسوا بمنخرطين يحملون بطائق، ويؤدون رسوماً كما

هو الشأن في أعضاء أي حزب، وأنتم تعرفون أن الحركة القومية لم تفتح سجلات الانخراط، سواء بقسم أو بدونه، فنحن نكتفي في هذه المرحلة بكوننا حركة وببث أفكارنا بالوسائل المشروعة وفي طليعتها الصحف، وباختصار لسنا نحتاج إلى أكثر من هذا في الوقت الراهن. وأضيف أننا نحترم القوانين ولو كانت لنا عليها مآخذ، فنحن نطبقها ونطالب في نفس الوقت بتعديلها وتصحيحها حتى تصبح قوانين صالحة وعادلة.

فاستمع إلى هذا الرؤساء الإداريون بكل اهتمام، بينما كان ضابط يسجل الحوار مما جعلني أحتاط أكثر في الأجوبة. وهكذا لم يجدوا فيها ما يحملهم على تطبيق قرار المنع على الحركة القومية كما طبقوه على الحزب الآخر ثم أرجؤوا البت حتى يرفع تقريرهم إلى الرباط التي لها القول الفصل، وبعد هذا تطرق الحديث إلى الخلاف لما تبين من سياق كلامي أنني غير راضٍ عن تطبيق ذلك القرار على الحزب الآخر، فسألني الكمندان دالجي متعجباً: ألستم منفصلين؟ أجبته على الفور: لا يوجد أي انفصال، لأنه لا يوجد أي خلاف، فكل ما وقع إنما هي مسألة داخلية للحركة الوطنية بحيث لا تعني أحداً سوانا، وحتى إذا كان هناك اختلاف فهو أمر طبيعي داخل المنظمات، وما وقع بيننا يتعلق بالشكليات والوسائل، والأساليب دون الجوهريات، والمبادىء، والأهداف. فكل ما جرى ليس بخلاف كما يفهم ويقال، وإنما هو حوار، ونقاش، قد يكون فيهما أحياناً بعض الحدة. ومهما يكن فإننا متضامنون في السراء والضراء لأننا أصحاب قضية مشتركة، ولنا غاية واحدة، ونحن نضعها فوق كل

شيء، وفوق الجميع. وكان هذا الكلام ينزل على القوم كالصواعق حتى بدا عليهم الاندهاش والقلق، ولا شك أنهم اعتبروه لغواً وسخرية، فلم يردوا عليه بشيء، وانفض الاجتماع وأنا أتعجب من مغادرتي للإدارة حراً كما دخلتها، ولكني لم أغترَّ بهذا فصرت أتوقع ما يطرأ بالنسبة للحركة القومية. ولما أبلغت زملائي أني أعلنت لرؤساء الإدارة من تضامن الحركة القومية مع ضحايا الاعتقال حبذوا هذا بكل رضى وحماس، ثم قصصت عليهم تفاصيل المقابلة، وكنا كذلك معرضين لخطر القمع والانتقام، ومنذ ذلك الحين تأهبنا للطارىء. وفي صباح الغد نزلت رفقة بعض القوميين إلى مركز الحزب بالنواعريين، فعرَّفت مَن كانوا فيه بتضامننا مع المعتقلين قائلاً لهم: إننا أمام الأحداث صف واحد، وأمام الواجب سواء، فيجب أن تجمعوا كل ما يوجد في المركز من أوراق، وتهربوها إلى حيث تكون في مأمن من كل استيلاء، ثم تغلقون المركز كما أغلقت مركز الحركة القومية بالقطانين، وتطلعون كلكم إلى بيتي الذي أصبح من جديد للجميع في الظروف الحرجة التي نحن فيها، وبهذا تتكتل القوى، ويتوحد الموقف، فأنعموا كلهم مستجيبين للنداء الوطني ثم أخذوا يجمعون الأوراق، ويخرجون بها سراً. وبعد إغلاق المركز التحقوا بي في البيت لينضموا إلى صف العمل والتضحية، وحينما وصلت إلى البيت وجدته غاصاً بجماعة من أعيان المدينة، وكانوا قد قابلوا من قبل الجنرال بلان حاكم الناحية بدعوة منه، فأغلظ لهم في القول، وتوعَّدهم بكل شر، بل هددهم بهدم فاس بمدافعه من الأبراج المشرفة عليها إن لم

يعملوا لتوقيف كل تجمع في القرويين احتجاجاً على الاعتقالات، وقصوا عليَّ كل هذا في هلع وفزع بلغا أشدهما، وكانوا يتكلمون وكأنهم آمنوا بما سمعوه من الجنرال، ولهذا طلبوا مني أن أشفق عليهم وعلى أولادهم بوضع حد لما كان مقرراً من تجمع بالقرويين في ظهر ذلك اليوم، وبهذا تتلافى الكارثة المنتظرة، فأجبتهم: أيها السادة، طيبوا نفساً، فإن المدينة لن تهدم، والجنرال الذي هددكم يعلم أن تهديده مجرد وسيلة لتخويفكم، فلا تخافوه، وكونوا رجالاً، أما أنا فلا أخاف من تهديده، ولو كان سيفعل ما هددكم، وعلى فرض أنه سيقنبل المدينة فلا تنسوا أن بيتي أول ما سيهدم خصوصاً وهو معرض عن قرب لمدافع برج «البستيون»، وإذا أصيب بسوء فسأكون أنا وعائلتي ضحية، فاسمحوا لي بأن أقول لكم: إنكم وذويكم لستم أحسن مني ومن أهلي. ثم نظرت إلى الساعة فكانت تشير إلى الثالثة عشرة زوالاً، فقلت لهم: إن الوقت قد حان لتنفيذ الخطة المقررة فتفضلوا بالنزول إلى القرويين مع المؤمنين أو اذهبوا إلى بيوتكم إن كان الأمر لا يعنيكم، فوقفوا كلهم ملتفين من حولي وهم يناشدونني جهدهم أن أستجيب لرغبتهم، فكانوا بأقوالهم وحركاتهم أشبه بالحمقى منهم بالعقلاء، ولكنني استعجلتهم في الانصراف حتى لا يضيعوا وقتي، فأخذوا يخرجون وهم يزمجرون، ويغمغمون متعثرين في أذيالهم، وتخلف عنهم محمد الزغاري ليؤكد لي ما قالوه عن الجنرال، ويلح بدوره في التخلي عن التجمع بالقرويين، فقلت له بتعجب وانفعال: يا فلان، هل أنت مثلهم؟ إنك رجل عاقل وخبير بالأمور، فالأجدر بك أن لا تقف موقفهم،

وأن تكون في صفنا، ونحن ماضون بتصميم في الخطة، وسنكون من الضحايا إما كشهداء، وإما كسجناء، فالأولى بك أن تلتحق بنا في القرويين بعد قليل، فهذا قولي لك، والسلام، ثم انصرف لحال سبيله وهو غير راضٍ.

وكان بيتي ساعتئذٍ مكتظاً بالمخلصين العاملين الذين أتوا متأهبين لكل شيء، وتعين خطيبا اليوم أحدهما من الحركة القومية، والثاني من الحزب المنحل، ثم توجه الجميع إلى القرويين وبقيت مع بعض الرفقاء في مركز القيادة والمسؤولية ومر اليوم الأول على أحسن ما يرام، فقام البرهان على بطلان تهديد الجنرال بلان بهدم فاس على أهلها، ولكن صدرت الأوامر باسم المخزن بتخصيص المساجد للعبادة فقط حتى لا تتحول إلى مراكز سياسية للتظاهر والاحتجاج، واتخذت كذلك تدابير لاحتلال النقط الستراتيجية للمدينة، وعرقلة الوصول إلى المساجد وفي طليعتها جامع القرويين، وكل هذا لم يمنع الجماهير من الاحتشاد في هذا المسجد وقت الظهر فأقدمت قوات الأمن (الكُوم) على انتهاك حرمة بيت الله وإخراج أفواج منه، الأمر الذي أدى إلى الاصطدام، واعتقل عدد كبير من الوطنيين، ثم تكرر التجمع الخطابي بالقرويين في اليوم الثاني، فحدث فيه كذلك تصادم واعتقال، وهكذا نفذنا خطة الاحتجاج يومين متواليين حسبما قررناه، واقتضت المصلحة أن نقيم البرهان على أن الشعب لم يضعف ولم يرتدع أمام القوة الغاشمة، فقررنا أن نضيف يوماً ثالثاً، وكان خطباء اليومين من رجال الحركة القومية فقط حيث لم نجد من بين أعضاء الحزب أي خطيب بعد

اعتقال عبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلالي، وكان من أخطب رجالنا في تلك الأيام محمد القري الذي كتبت له الشهادة بعد تلك الحوادث في كُولميمة بالصحراء تحت التعذيب الوحشي مما سنقصه فيما بعد. وبالرغم أن القري كان في اليوم الثالث مراقباً في كل مكان لاعتقاله، فقد كان يأتي إلى بيتي متنكراً دون أن يكتشفه الحراس المبثوثون في الطريق وبقرب من منزلي. وفي اليوم الثالث ضرب سياج من الحراس على بيتي حتى صعب الخروج منه دون التعرض للاعتقال، وكان القري هو خطيب ذلك اليوم في مظاهرة القرويين، ولما قرب وقتها دخل علال الهواري إلى بيتي متلفعاً بسلهام أسود، فنزعته عنه وسلمته إلى القري ليتستر به في الخروج، وكان القري معروفاً باللباس الصوفي الأبيض، كما أخذت نظارة كبيرة سوداء من أحد الحاضرين وناولتها القري الذي اعتاد أن لا يستعمل هذا النوع من النظارات، وهكذا خرج متنكراً وحده، ومر أمام الحراس بكل هدوء ماشياً بمهل دون أن يتعرفوا عليه حتى وصل إلى القرويين التي أدى مهمته فيها كخطيب سياسي في الجماهير. وبعد هذا اعتقل وعذب في كُولميمة حتى لقي الله شهيداً رحمة الله عليه.

وفي عشية 29 أكتوبر 1937 كنت في بيتي مع أعضاء الحركة القومية، فطرق الباب مقدم الحومة (الحي) المدعو محمد ولد جوهرة، فلما تقابلت معه قال لي إن الباشا يريد رؤيتي، فدخلت لأستعد للسجن، وأوصيت ذوي وودعتهم كما ودعت رفقائي، وبمجرد ما خرجت من البيت أبصرت على مسافة قريبة منه جماعة من الجند الخيالة (السبايس) وهم يحملون السلاح. فلما مررت

أمامهم أحاطوا بي، واتجهوا بي نحو محكمة الباشا حيث قابلني الكمندان كوجي بمكتبه، ثم وجهني إلى دهليز تحت الأرض بنفس محكمة الفجالين، فوجدت فيه بعض الوطنيين ومعتقلين غيرهم، وكان المكان مظلماً وغير صحي، وبعد ساعات نقلت إلى غرفة في الطابق الأول من إدارة المراقبة المخزنية، الملحقة بالمحكمة، وكانت مفروشة بزربية لا غير، وكان كوجي يزورني كل صباح ويسلم لي الجريدة الفرنسية المحلية لأطالع فيها ما نشر عن الحالة في فاس خاصة، وكان هذا يدخل في خطة تناورية ترمي إلى إطلاعي على سيطرة القوة على الوضع. وقد بقيت أياماً في حالة حجز احتياطي ريثما يتقرر المصير بعد عودة الجنرال نوكيس من باريس. وذات مساء كنت أتناول العشاء الذي أتي به من بيتي بواسطة علال الهواري، وإذا بخليفة الباشا الطيب مكوار يدخل ومعه شرطيان فرنسيان، فقال لي: قم واتبع هؤلاء، ولما نزلنا جميعاً وجدت سيارة الشرطة واقفة خارج المدخل، فركبت بين الشرطيين، وكان المطر الغزير ينزل كالطوفان، فأطبقا على وجهي قب جلبابي حتى لا أعرف اتجاه السيارة، وفي الطريق اختلفا بينهما هل يذهبان بي إلى مركز الشرطة أو إلى السجن المدني بعين قادوس؟ ولما طال الخلاف قلت لهما: أي منع في أن تمرا على المركز في طريقكما إلى السجن؟ ففعلا، ولم أكن أدري سبب الخلاف أي ما وراء الذهاب إلى مركز الشرطة قبل التحاقي بالوطنيين في السجن. ولما وقفت السيارة بباب المركز بقي معي أحدهما مع السائق، وذهب الآخر ليتأكد من حقيقة الأمر الصادر في شأني. وبعد رجوعه واصلنا السير إلى السجن. وعند

إقلاع السيارة قلت لهما: أرأيتما كيف أمكن الخروج من الخلاف بالمرور بالمركز قبل التوجه إلى السجن؟ فلم يردا علي ببنت شفة، لأنهما كانا يعلمان السر الذي خفي عني. ولما دخلنا إلى إدارة السجن لم نجد فيها المدير، فأرسل وراءه، وبعد فترة دخل علينا وهو يُرعد ويُبرق، فقال للشرطيين: أنا لا أشتغل في الليل، إن مهمتي تنتهي في الساعة الإدارية للخروج، فأنتما جئتما متأخرين بكثير، ولهذا لا أقبل هذا السجين لأنه لا يوجد مَن يتولى إجراءات التسجيل، فحاولا معه قائلين: إنه مسجون المقيم العام، فأجابهما: إنني لا أعمل مع المقيم العام في غير وقت العمل الإداري، فاذهبا بمسجونكما حتى الصباح بعد الثامنة، فرفضا ملحين عليه في قبولي مع تأخير التسجيل إلى الصباح، فقال: هذا غير نظامي، فلا أقبله. وبعد أخذ ورد تعاونوا على التسجيل وأدخلت السجن مع جمهرة كبيرة من الوطنيين المعتقلين في الأيام الأخيرة، فاستقبلوني بالعناق، والترحاب، والحماس، وكنا نحن القوميين والحزبيين في غرفة واحدة، وحينما جلست انهالت عليّ الأسئلة: هل مررت «بالكوميسارية»؟ فلما أجبت بنعم امتدت إليّ الأيدي باحثة عن آثار السياط والتعذيب في جسمي، فأخذني العجب وقلت لهم: مالكم؟ ماذا أصابكم؟ فكان الجواب أن قصّوا عليّ محنة العذاب التي تعرضوا لها، ثم كشفوا عن ظهورهم وأرجلهم لأشاهد الجروح التي تدمي رؤيتها القلوب، وهكذا رأيت ظهري القوميين عبد الهادي الشرايبي وأحمد بن التهامي الوزاني مكسوين بخطوط دامية كما أنها اقتلعت جلودها من أثر السياط، ورأيت كذلك أذن عبد العزيز بن

إدريس تقطر دماً وهو يتوجع، وكم رأيت، ورأيت، وما أفظع ما رأيت، وما أشنع ما سمعت من أولئك المعذبين في جحيم الشرطة، وقد حمدوا الله على أني لم أتعرض لمثل ما أصابهم في سبيل الله ووطنهم.

وقد استمر الهيجان والاضطراب في المغرب، وتمادت السلطة في القمع والانتقام حتى عُدّت الاعتقالات بالمئات.

وفي 31 أكتوبر حل الجنرال نوكيس بفاس قادماً من باريس، ولما اجتمع بممثلي الحرف صرح لهم بأنه لن يحجم عن اتخاذ أشد التدابير صرامة، وبأنه استعمل قوة أسلحته ليتلافى محاولة ثورة كانت تتهيأ في البلاد كلها لتندلع بعد شهر من الأجل، كما صرح بأن الأحزاب الفرنسية تؤيده بالإجماع بعد أن أدركت الخطر. ولا شك أنه قصد الحزب الاشتراكي وغيره من أحزاب اليسار. ثم نشرت الإحصاءات الرسمية أن المعتقلين بلغوا 444 حكم عليهم بالسجن، منهم 33 لمدة سنة، و 6 لمدة سنة ونصف، و45 لمدة سنتين، والباقون لمدد مختلفة، ولم يبرأ أحد.

وبعد مكثنا أياماً بالجناح الأوربي من السجن حتى لا نختلط بالمساجين العاديين من المغاربة، ونبلغهم الدعوة، نقلنا ذات يوم في سيارات الدرك الفرنسي إلى برج النور بظهر الخميس للمحاكمة، وقد نودي عليّ أولاً، ولما دخلت لغرفة المحاكمة وهي أشبه بزنزانة بادرني الكمندان كوجي بقوله: لم يتقرر بعد مصيرك، ونادى على رئيس الدرك ليقول له: أرجع هذا المسجون إلى مكانه في انتظار وصول المقيم العام، ثم ركبنا سيارة مملوءة

بالدركيين ويدي مقيدة بصفد مع يد الرئيس الـدركي، وأثناء الطريق سألني: كيف جرى لك حتى وجدت نفسك بين هؤلاء؟ فأجبته: لا تعجب من هذا لأني رئيسهم، فلم يردّ عليّ هذا بشيء، وبعد ساعات من الانتظار رجع الرفقاء وقد حكم عليهم وكلهم يسخرون من كل ما جرى لهم. وبعد يوم أو يومين نُقلوا مع مساجين المدن الأخرى من الوطنيين إلى معتقلاتهم بصحراء تافيلالت، وبقيت وحدي في الزنزانة حتى أخذتني الشرطة ذات مساء، وذهبت بي في سيارة وقب جلبابي مطبق على وجهي إلى محطة القطار بفاس حيث دخلنا من باب خلفي في ظلام دامس، وبعد انتظار في السيارة تحيط بنا قوة من الشرطة والدرك جيء بآخر عربة في القطار فركبنا فيها مع شرطيين فرنسيين، ثم جاء مدير الأمن ليتعرف عليّ، ولما خرج من المركبة سمعته يقول للشرطيين: كيدوه (مانوفري لوه) ـ manoeuvrez-le ـ ففهمت أن دور تعذيبي قد جاء وأنه سيجرى في العربة أثناء مسيرة القطار حتى لا يسمع لي صوت، ولا يخشى أن يفلتني من أيديهما أحد، واستعداداً للطوارىء تحصنت في زاوية المركبة المقابلة للباب، وبقيت أنتظر نوع «الكيد» المعد لي، وبعد إغلاق باب المركبة نزع الشرطيان صدريتهما، ففطنت بالأمر سوءاً، غير أن أحدهما أخذ من خرجه شطيرة خبز (سندويش) وأهداني إياها فاعتذرت شاكراً، فالتهمها، وامتد بعد هذا على كرسي المركبة، وحتى أكيده بدوري قلت له: نم نوم الذئب الذي يغمض عينا ويترك الأخرى شبه مغمضة، فأجابني: هذا ما تعودت أن أفعله في المهنة. وبعد قليل جلس، وفاتحني بالحديث وهو يبتسم:

فقال: إني أعرفك جيداً منذ زمن بعيد، فرددت عليه: هذا ليس بالأمر الغريب على رجل شرطة مثلك، فأوضح قائلاً: لقد عرفتك في باريس، وهنا تحولت الابتسامة إلى ضحكة ذات مغزى، فقلت له: وكيف عرفتني في باريس؟ فأجاب: كنت أعمل في إدارة الشرطة المكلفة بأبناء الشمال الإفريقي، وهي الكائنة بزنقة لوكونت، وكنت منوطاً فيها بكل ما يرجع لنشاطهم السياسي، ثم أخذ يذكر المناسبات التي رآني فيها مع الطلبة المغاربة أو الشرقيين أثناء اجتماعات سياسية، وكل ما تحدث عنه كان صحيحاً. وبعد هذا طال انتظاري «للكيد» الذي أوْصى به مدير الأمن، ولكن لم يظهر ما كنت أتوقعه وهو التعذيب، وكل ما شغل وقت سفرنا أحاديث عادية أو سياسية لا تخلو من دس وكيد في شيء من المرح والدعابة. وكلما وقف القطار في محطة أثناء الليل كان يصعد بعض الدركيين الفرنسيين إلى المركبة للتأكد من وجودنا فيها، وكنت أسمعهم يسألون الشرطيين في ممر المركبة هل كل شيء على ما يرام؟ فيجيبانهم: لا شيء يستحق الذكر، ولعل السلطة كانت تخشى هجوماً وطنياً على المركبة لافتكاكي من قبضة الشرطة. ولما وصلنا إلى محطة الدار البيضاء عند طلوع النهار انتقلنا إلى الدرجة الأولى من القطار الذاهب إلى مراكش، وكنا أثناء العملية محاطين بجمهرة من الشرطيين المدنيين الفرنسيين على سبيل الحراسة والاحتياط، وقبل النزول طلب مني الشرطيان المرافقان أن أنزل بكيفية عادية لا تثير أي انتباه وأنا بينهما، ولما صعدنا إلى المركبة جلسنا بين ركابها الأوروبيين رجالاً ونساءً، ولا شك أن تذاكر السفر في الدرجة الأولى لم تبع

في تلك المناسبة لغير المسافرين الأوروبيين، وكل هذا حرصاً على سر سفري بالقطار لأنه اعتبر أضمن من السيارة، غير أنه لا ينفع حذر من قدر، كما يقال، ما كاد أن يتحرك القطار متجهاً إلى مراكش حتى أخذ مفتش التذاكر يباشر عمله، ولما دنا منا عرفني فسألني: أنت هو؟ فلم أردَّ عليه، وشعرت باضطراب الشرطيين، ولما ابتعد المفتش سألني أحدهما: هل تعرفه؟ فقلت: لا أعرفه، فظهر عليهما بعض الأطمئنان.

والحقيقة أنني عرفته، إذ كان عضواً في الاتحاد الاشتراكي الفرنسي بالدار البيضاء، ولما رجع من عمله أخبر زملاءه، فافتضح أمر سفري في قطار مراكش، وفي محطتها أنزلت من المركبة بعدما أفرغت من جميع ركابها. وعلى سبيل الاحتياط أطبق أحد الشرطيين قب جلبابي على وجهي، ومررنا بين صفين من رجال الشرطة، وخرجنا من باب خاصة حيث كانت سيارة واقفة فامتطيتها صحبة جماعة من الشرطيين من مراكش، ثم أقلعت متجهة إلى مكان مجهول، وأثناء الطريق أخذ يتحدث معي أحدهم، وهو يهودي فرنسي من الجزائر سبق له أن عمل في الشرطة بفاس، وكنت آنذاك مشغولاً باكتشاف الجهة التي كانت تقصدها السيارة، وكان الأمر صعباً وأنا جالس بين اثنين منهم في المؤخرة، وأثناء حديثي معهم كنت أتحايل حتى أختلس الرؤية إلى النصب الدال على الطريق، بعد جهد تمكنت من أن أبصر نصباً يشير إلى طريق الصويرة، فاستنتجت أنني كنت مساقاً إلى «حبس الصويرة» الذي كان شر معتقل معروف في المغرب القديم، لأنه في جزيرة الصويرة، وهو مشهور برطوبته، وسوء

المعاملة فيه، وكان مجرد ذكره يثير الخوف والرعب في النفوس، ثم طال بنا السير فاستخلصت أننا قطعنا أكثر من المسافة المشار إليها بالكيلومترات في النصب الذي كنت لمحته، وأن الاتجاه غير ما فهمت من قبل، ولهذا أخذت أتحايل من جديد علني أبصر نصباً كاشفاً للسر، وفعلاً تمكنت بعد حين من رؤية نصب يشير إلى أكّادير، فشعرت بشيء من الارتياح بعد أن تبين لي أننا تجاوزنا الصويرة، وفي الغروب حللنا بأكّادير، وكان في انتظاري القبطان رئيس إدارة الاستعلامات، فلما دخلت لمكتبه شغلني بالأحاديث السياسية، وكنت صائماً ومتعباً، وأثناء الحديث علمت من غرائب وأكاذيب المخبرين، والجواسيس ما جعلني أدرك أسباب الأخطاء السياسية التي كانت ترتكبها السلطة اعتماداً على ما يزودها به عملاؤها لقاء دريهمات من أخبار زائفة، ومعلومات ملفقة، كما وقعت بيني وبين الضابط مناقشة حادة حول الطالب ابن سودة الذي كان قاضياً بناحية سوس فحدث بينهما خلاف وخصام أديا إلى الاشتباك بالأيدي، وتبادل الشتائم بين الرجلين، وكان الضابط هو البادىء والمستفز، وكنت مطلعاً على تفاصيل الحادثة من مصدرها حيث كانت تربطني مصاهرة بأسرة الطالب، بل كانت بنته أختي من الرضاع. وقد دافعت عنه مبرراً موقفه من الضابط الذي حقد علي بسبب هذا، فانتقم مني انتقاماً سخيفاً دل على خسة ونذالة، ذلك أنه تظاهر في الأخير بالملاطفة والمجاملة فاستدعى شيخاً جزائرياً كان موظفاً بإدارته فقال له: إن السيد الوزاني أتى من فاس، وهو صائم (رمضان)، فهل يمكنك أن تأخذه في المغرب إلى بيتك للإفطار؟ فأجاب: بكل فرح، وأهلاً

وسهلاً، ثم ذهب، كما انصرف القبطان لحال سبيله، ومر وقت الإفطار دون أن يظهر أثر للشيخ، ثم جاء حارس مسلح طالباً مني أن أرافقه، فخرجنا من الإدارة وسرنا مسافة قليلة، ثم وقفنا بباب شبيهة بباب مراب (كراج) ففتحه، ولما دخلت رأيت فيه دراجات نارية وأجهزة إطفاء النار من خوذات نحاسية، وخراطيم الإطفاء إلى آخره، وفي مؤخر المكان مقصورة صغرى مغلقة الباب، وبعد فتحها أبصرت أنها مفروشة بحصير رديء، فقال لي الحارس: أدخل، ثم جلس بجانبي لا يتكلم ووجهه منقبض، وأشعل شمعة صغيرة، وبقينا في مقاطعة تامة، ومر وقت غير يسير. ثم جاءت طفلة تحمل آنية فخار مملوءة بالحساء (حريرة) فأخذها منها وناولني إياها، فقلت له آشربها أنت، وبعد فترة جاءت الطفلة تحمل قطعة رغيف فكان مصيرها الإعراض والإهمال مني. ولما جاء وقت النوم اضطجعت على الحصير متوسداً حذائي وذراعي، فلما رآني الحارس أتاني بمزود جلدي مملوء بالرمل، وقال لي: خذ، فتركته حيث وضعه، وكانت نفسي تحتدم وتتضرم غضباً على ذلك الضابط النذل الذي كان الأمر بكل ما جرى. وفي السحر عادت الطفلة بقطعة رغيف فقدمها لي الحارس دون أن ألتفت إليها، وبت ليلتي في تلك الزنزانة تحت الحراسة المسلحة دون أن أغمض عيني والفيران تجري من غار إلى آخر في نفس المكان. ولما طلع النهار نفذت أشعة الشمس من شقوق الباب الخارجي، فدخل ضابط، وبعد أن سلم عليّ طلب مني أن أرافقه إلى إدارة الاستعلامات، فلما وصلت إليها وجدت ببابها سيارة مع بعض الضباط والأعوان، فطلب مني أن

أركب فيها للتوجه إلى تيزنيت، فأبيت إلا بعد رؤية الضابط الذي تقابلت معه أمس، فقيل لي إنـه غير موجود، وأن الجنرال حاكم التخوم المغربية الجزائرية ينتظرني بتزنيت مقر قيادته، فألححت في رؤية الضابط قبل امتطاء السيارة، لأنني كنت عازماً على مواجهته بما يستحق حتى لا تفوتني فرصة الانتقام منه، وكان ضباط آخرون يطلون من شرفة البناية، فأدركوا جميعهم سبب حرصي على رؤية الضابط حيث ظنوا أني أريد به شراً، وطال الأخذ والرد بيني وبين الاستعلاميين الحاضرين، وأخيراً قيل لي إنه متغيب اليوم كله في مهمة بناحية سوس، ففهمت أنه لن يتقابل معي تلافياً لما عسى أن يحدث بيننا من خصام وتشاجر. ولما اجتمعت بالكولونيل شاطرا نائب الجنرال ترانكي الذي كان غائباً قصصت عليه كل ما جرى لي ليلة الأمس بإيعاز من الضابط بأكادير، فأنكر هذا زاعماً أن تعليمات الضابط قد أسيء فهمها وتطبيقها من الأعوان المغاربة، فما كان مني إلا أن رفضت هذا التأويل، وحمَّلت كل المسؤولية للضابط الذي أراد أن ينتقم مني لما دافعت عن القاضي ابن سودة الذي جرت بينه وبين المراقب خصومة معروفة، وبعد قليل واصلت السفر إلى كُوليمين بعد أن مرت السيارة عمداً بباب النادي العسكري حيث كان حشد من الضباط أرادوا أن يشاهدوني اطمئناناً على الوجود الفرنسي. وفي كُوليمين كان قائد الموقع هو الكمندان بوايي دولاتور الذي صار فيما بعد جنرالاً ثم مقيماً عاماً في عهد محمد بن عرفة، لكنه كان غائباً في رخصته السنوية، فأنزلت بدار الضيافة وهي عبارة عن غرفة مفروشة بزربية، وكان المكلف بها عون (مخزني) من ناحية

أزيلال. وفي الليلة الأولى حضر رجل من الأعوان، وسهرنا نحن الثلاثة قسطاً كبيراً من الليل فتحدثت لهما عن الحركة الوطنية، وأطوارها، ومبادئها، وأهدافها، وكانا يستمعان بكل اهتمام، وشعرت بتأثرهما أشد التأثر، وتكررت السهرة على نسق الأولى، ولم يطل بي الأمر حتى علمت أن أحد الرجلين كان بطل الجهاد المسلح سابقاً في جبال أزيلال من الأطلس الكبير، وكان اسمه معروفاً عندي منذ اشتهر كقائد الثورة على المحتلين، وقد حكى لي صفحات خالدة من الجهاد ضد المحتل وما تجلت فيه من بطولات. ولما سألته لماذا انتهى به الأمر إلى الدخول في خدمة المحتل أجابني بأنه اضطر إلى هذا حتى يحتمي بالوظيف ويحمي ذويه مما أعقب الاستسلام من قهر وظلم، وحينما علم بأن عائلتي كانت ربما لا تعلم مصيري طلب مني أن أكتب له رسالة بكل ما أريد إبلاغه لوالدي، والتزم بأن يوصلها إليه حيث إنه كان على وشك أخذ رخصته، وفعلاً مكنته من الرسالة التي شرحت فيها بتفصيل ودقة كل ما تعرضت له منذ اعتقالي، ثم سافر بعد ذلك، كما أني أخذت بعد أسبوع إلى منفاي السحيق في آخر حصن عسكري بصحراء المغرب يدعى أسا. وكانت فيه مئات من السكان الحراطين، كما كانت معسكرة فيه الفرقة 16 من الكوم الذين كانوا يسمون أسا «بقبر الدنيا» لبعدها وعزلتها، وتعاسة الحياة فيها، وشدة حرها التي تبلغ 53 درجة في الظل زمن الصيف، حتى إن ميزان الحرارة انفجر مرة داخل مستوصف الحصن. وهناك أمضيت أربعاً من تسع سنوات قضيتها في النفي، وكنت فيها حبيس حجرات ضيقة تحت حراسة مشددة ليلاً

ونهاراً. وبعد سبعة عشر شهراً سمح لوالدي بزيارتي، فعلمت أن رسالتي وصلته في إبانها مع المخزني، ولولاها لما علم ما جرى لي منذ فراقي لفاس. هذا بكل اختصار قصة اعتقالي في 29 أكتوبر 1937، ونفيي إلى أقصى الصحراء. أما رفقائي في سجن فاس فلم أعلم عنهم آنذاك شيئاً منذ أُخذوا بعد المحاكمة في برج النور بفاس، ولم أجتمع بمن بقي منهم على قيد الحياة إلا بعد عودتي من المنفي في آخر مايو 1946، أي بعد تسع سنوات. وأما أخبار أولئك المعتقلين فيجدر أن نذكر لمحة عنها وإن كان تفصيل الحديث فيها يحتاج وحده إلى مجلد، والأمل أن يتصدى بعضهم لتسجيلها للتاريخ وللأجيال حتى لا تُنسى تلك الحقبة من تاريخنا الوطني، ونضالنا السياسي، وتضحيتنا في سبيل الله والبلاد.

فقد نشرت «الوحدة المغربية» في تطوان (12 نوفمبر 1937) - خلاصة ما تعرض له الوطنيون في تلك الأحداث فكتبت: «توزيع منشورات وطنية».

يوم الخميس (4 نوفمبر) وزعت في القرويين على جماهير المسلمين منشورات إسلامية وطنية بواسطة اثنين من شباب الحركة القومية أحدهما الطائع الكتاني، وقد ألقي عليهما القبض في نفس اليوم، وقدما للمحاكمة.

«يا لطيف في القرويين»

يوم الجمعة (5 نوفمبر) تقدم فريق من الشباب إلى قراءة اللطيف في جامع القرويين، وما كادوا يبتدئونه حتى تبعتهم الجماهير المسلمة، وقد كانت سائر أبواب القرويين في ذلك

الحين مقفلة حتى لا يهجم الجيش الفرنسي على بيت الله المقدس وعباده المؤمنين.

أحكام بالنفي من المغرب

حكمت السلطة الفرنسية على عبد القادر بن عمر برادة بعد إلقاء القبض عليه بمفارقة المغرب، وقد ذهب إلى الجزائر، وكذلك حكمت بالنفي على بعض الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون بالقرويين. اثنان وستون وطنياً يحاكمون في فاس في صباح يوم الجمعة (5 نوفمبر) انعقدت محكمة الباشا التازي بالبرج القديم الواقع في شمال فاس لمحاكمة الوطنيين الأحرار الذين قاموا بواجبهم الوطني الأقدس، وبلغ عدد المتهمين 62 شخصاً، فحكم بقضاء عامين في السجن على إخواننا البارزين في الجهاد القومي، وهم إدريس بن المفضل بن زاكور، محمد ابن المكي بن عبد الله، وعبد الهادي الشرايبي، ورشيد الدرقاوي، ومحمد الدرقاوي، وإبراهيم بن أحمد الكتاني، والهاشمي الفيلالي، وعبد العزيز بن إدريس، وأحمد بن الحاج، ومحمد بن كيران، وإدريس العلمي، والمكي بن إدريس العمراوي، والحاج عبد القادر العلج، وعلي بن عبد القادر العراقي، وأحمد بن محمد بن الحاج، ومحمد القري، وبن هاشم العلوي، ومولاي علي الإدريسي، ومحمد البلغيثي، ومحمد بن التهامي.

ثم حكم بقضاء عام في السجن على محمد بن الحاج، فاتح الصفريوي، محمد بن كيران، المختار بن حميدو الفاسي،

عبد السلام بن علال الوزاني، علال الهواري.

ثم حكم بقضاء ستة أشهر في السجن على عدد كبير من إخواننا في الدين والوطن بينهم محمد الوكيلي، محمد الحريشي، محمد بناني، البشير بن محمد، إدريس بن أحمد الميسوري، أحمد بن عبد الرحمان الفيلالي، الحسن بن إدريس، محمد بن المكي بن شقرون، محمد بن محمد المختار العراقي، محمد بن عثمان بن سودة، محمد بن محمد القيسي، الحفيظ بن محمد العروسي، العربي الهلالي السطارمي، الطيب ابن الحسن الحناطي، عبد السلام بن محمد التواتي، الطاهر بن عبد الرحمان بن سليمان، عبد الواحد بن محمد السقاط، محمد ابن عبد النبي بن كيران، محمد بن أحمد المصباحي، عبد السلام الشرايبي، عبد القادر بن الحسن الجابري، إدريس بن أحمد بن العربي، محمد بن الغالي بن سالم الجيلالي الصفريوي، علال ابن أحمد بن شقرون، أحمد بن علال، حميدة بن شقرون، عبد السلام بن العربي الفيلالي، عمر بن الحسن السلاسي، عبد العزيز بن سليمان العلوي، إدريس بن محمد المكناسي؛ وحكم أخيراً بقضاء ثلاثة أشهر في السجن على أحمد بن التهامي الوزاني.

ثمانية آخرون لتكملة السبعين!

يوم السبت مساء (6 نوفمبر) انعقدت المحكمة الباشوية الفاسية تحت رياسة باشاها التازي، فقدم إليها ثمانية متهمين آخرين بينهم الطائع الكتاني، وحكمت عليهم بقضاء ستة أشهر

في السجن. وهؤلاء الثمانية مع الاثنين والستين السابقين أرسلوا في سيارات عسكرية إلى ناحية الجنوب المغربي حيث المتهمون سيكلفون بالأشغال الشاقة هناك في تكسير الأحجار وتعبيد الطرق. . . .

نفي 65 وطنياً من القنيطرة وناحيتها

يوم السبت (6 نوفمبر) خرج قطار الساعة العاشرة بالقنيطرة حاملاً خمسة وستين من الوطنيين الذين قاموا بواجبهم في القنيطرة وسيدي يحيى وناحيتهما، وحكمت عليهم السلطة الاستعمارية بالسجن عدة سنين، وهذا القطار ذهب قاصداً إلى فاس ومنها إلى جنوب المغرب، وقد خفرته السلطة الاستعمارية بعدد عظيم من البوليس والجيش. وعندما كان المنفيون لا يزالون في المحطة أحاط بهم اللفيف الأجنبي وأخفاهم عن الأنظار حتى لا يراهم أحد، ولم يسمح لهم بالظهور إلا عند شروع القطار في المسير وخروجه من المحطة.

باشوية الرباط تحاكم أربعة شباب وطنيين في يوم 4 نوفمبر

أصدرت المحكمة الباشوية حكمها على أربعة عشر شخصاً من أنصار الحركة الوطنية الإسلامية في رباط الفتح عقوبة لهم على قيامهم بواجب التضامن الوطني مع قادتهم وإخوانهم المجاهدين، وبين هؤلاء أحمد الهريم، وأحمد بن إبراهيم حكم عليهما بالسجن سنة، والحاج المهدي الزبدي، وإدريس روداس حكم عليهما بالسجن ثمانية أشهر، والمختار روداس حكم عليه بالسجن ستة أشهر، وحكم على الأفراد الباقين بالسجن ثلاثة أشهر وغرامة ثلاثمائة فرنك، وحكم على واحد بالسجن شهرين فقط.

وبالإضافة إلى المحاكمات قامت قوات الشرطة باقتحام بيوت بعض الوطنيين وتفتيشها، واستولت على ما كان فيها من أوراق إلى غير هذا من تدابير التعسف والاضطهاد.

أما المعتقلون المحكوم عليهم فقد سيقوا إلى كُولميمة بتافيلالت حيث عذبوا بكل أنواع العذاب الوحشي حتى استشهد منهم الوطني الكبير وأحد رجال الحركة القومية الأفذاذ محمد القري رحمة الله عليه.

وفيما يلي لمحة عما لقوه في ذلك الجحيم بقلم أحدهم في خطاب موجه من المستشفى:

«هذا وأنت عليم بأننا كنا في الصحراء في قرية كُولميمة وأن «القوم» هناك عذبونا عذاباً أليماً، ومكروا بنا مكراً لم يكن يتصوره أحد حتى توفي أحدنا شهيد العذاب الأليم والضرب المستمر. ولو ذهبت أفصل لك كل ما وقع بنا وما كان «القوم» يعاملوننا به لما كفتني هذه الأوراق اليسيرة ولا هذا الزمان الذي منحه الله لي لأنظر نظرة قصيرة إلى الحياة، ولذلك فسوف أجمل لك القول، وأترك التفصيل إلى ما بعد إن كان في الحياة بقية.

«لقد قابلنا «القوم» بالهراوة الغليظة والسب البذيء عند نزولنا من (الكميون)، واستمرت هذه عادة لهم كلما حاولوا عملاً معنا، ثم جعلوا يستخدموننا في أعمال لا طاقة لنا بها ولا عهد لنا بمثلها، ولم يكن الواحد منا يعتقد أنه سيشتغل بها في حياته، ألا وهي العمل بالفأس والمعزف (البالة)، وحمل الحجر الكبير، ويلزموننا بالإسراع ونحن مثقلون. أما الضرب فذلك أمر لا بدّ منه مهما يكن الأمر، ولا يلتفتون إلى الضعيف منا وكلنا ضعفاء، ولا إلى المريض. ومَن قال لهم إني مريض قالوا له انتظر حتى يأتي طبيب البهائم، وهو يأتي مرة في كل شهر، ومحل العمل يبعد عن السجن بنحو 10 كيلومتر، وفي أثناء السير يلزموننا بالسير السريع الذي لا يطيقه أحد منا، ومن خانته قواه أو رجلاه فالويل له، فإنه يضرب ضرباً مبرحاً حتى يفقد صوابه ويخر صريعاً، فإذا وقع له ذلك زادوه ضرباً حتى الموت، ثم يلزمون المساجين

بحمله والإسراع به. وأغلب العمل كان نقل الحجر الذي يسمونه (بالكياص) إلى الطريق من محل يبعد نحو الكيلومتر من محل العمل، والقوم واقفون في الطريق يلزموننا بالإسراع، يضربون كل من مر بهم ذاهباً وآياً، لقد تقرحت من جراء هذه المعاملة ظهورنا وأرجلنا ومقاعدنا، وأصبح القادرون منا على العمل المستمر قليلين، ومع ذلك فلم يزدهم ذلك إلا كلفاً بتعذيبنا. هذا والأسبوع الثالث هو الأسبوع الممتاز الذي نسميه الأسبوع الأسود، فقد سقط فيه صرعى كثيرون منهم الشهيد المجاهد الأستاذ محمد القري، ومحمد الهاشمي الفيلالي، وعبد السلام التواتي، وأحمد أمين التهامي الوزاني، وإدريس بن زاكور، ورشيد الدرقاوي، ومحمد البلغيثي، وعبد العزيز بن إدريس، ومحمد بناني، ومحمد الحريشي، والتهامي العلج. وكما أن لنا أسبوعاً ممتازاً فإن لنا من أيامه يوماً ممتازاً، ذلك هو اليوم الذي نودي علينا فيه أثناء العمل للذهاب إلى إدارة الأمور الأهلية، وقد صرع في هذا اليوم الهاشمي، التواتي، القري، عبد العزيز بن إدريس، وحمل المصرعون في عربة نقل الأحجار.

وحين اجتمعنا في الإدارة جعل القبطان ينادي كل واحد منا باسمه ويعلمه بأجله. فلما وصل إلى عبد العزيز، والهاشمي، وابن زاكور، والوزاني عاملهم معاملة خاصة، فأوقفهم بمحل خاص، وجعل ينظر إليهم المرة بعد الأخرى، ويصرخ في كل واحد:

«لقد كان لي أشد الرغبة في رؤيتك، أأنت هو فلان؟ ثم يرجع

لآخر ويقول لـه مثل القـول السابق، ويقـول لهم أيضاً أنتم المسؤولون عن كل ما وقع، ومسؤولية هؤلاء المساجين تقع عليكم، ثم يستهزىء بهم، ويخاطبهم بالوزراء، ويقول لهم: إن سلطانكم ابن كلبون يذوق مثلكم العذاب، وجعل يعطي كل مسجون رقمه ويأمره بحفظه، وعند مرور الواحـد منهم يقول القبطان عيار: أعطوه (الكرباج) فينهال عليه الشرطة بالضرب حتى يأمرهم قائلاً كفى، ويميز ذوي العام والعامَيْن من ذوي الستة أشهر. وأثناء ذلك يأمر الكومندان أن يسبهم سباً فاحشاً دنيئاً، وأكد على الشرطة بتعذيبهم ورجعنا مصحوبين بضـربهم إلى مقرنا. وعنـد الجمعة كـان اليوم المشهـود، فلقد بـالغوا في الضرب، وأمعنوا في التعذيب، والسب، والإهانة، والتحقير، وصاروا يضربون مواضع لم يكونوا يضربونها من قبل كالصدر، والعنق، والبطن حتى صرع الإخوان الأربعة الآخرون، وشدخت رؤوسهم، وحملوا عشية في عربة النقل، وقد ذهبوا صباحاً على أرجلهم. وكانوا يقصدون بضربهم في هذا اليوم ذوي العـام والعامين، أما الباقون فقد أمعنوا في تعذيبهم والتنكيل بهم بألوان أخرى، هذا اليوم المشهود الذي لم ننسه ما امتد الزمن. لقد بات القـوم تلك الليلة وهم يودعـون الحياة، ويستعـدون للموت، ويطلبون من الله أن يمن عليهم بحسن الخاتمة. فلما أصبح الصباح خرجوا من الزنزانات وقلوبهم خافقة، وأكبادهم مرتجفة، وأفئدتهم هواء، وكل واحد ينتظر الساعة التي تقع فيها الضربة على أم رأسه فيخر صريعاً، ولكن الشرطة أعلموهم بأن التنكيل والتعذيب سيستمر حتى يطأطئوا رؤوسهم لفرنسا، ويخضعـوا

لأوامرها. وإن تعجب فعجب إلزامهم الصرعى بدق الجصيص، وإعطاؤهم لذلك رغيفاً أسود في اليوم، وجعلهم في بيت صغير لا يسعهم «زنزانة»، ثم إلزامهم أخيراً بالخروج مع كبار المجرمين والأشقياء، وفيهم من لا يستطيع حتى القيام. وهنا جاء دور الشهيد المجاهد الأستاذ بجامعة القرويين محمد القري فألزموه بالخروج وهو ضعيف الحالة بسبب عدم الأكل، منهوك القوى، خائر الجسم، لا يقوى على تحريك إحدى رجليه. فلما رأوه على تلك الحالة أشبعوه ضرباً حتى وصل إلى محل العمل. وعند الرجوع عشية لم يستطع الوقوف، فانهالوا عليه ضرباً حتى خر صريعاً ثم حمله أربعة من المسجونين إثنان من رجليه، واثنان من يديه، ووضعوه في بيت مظلم موبوء من دون غطاء ولا وطاء، وجعلوا يعطونه رغيفاً، ولكنه كان لا يأكلها، ومر الأسبوع الرابع بين المد والجزر. ويوم ثاني عيد الفطر المبارك استعرضوهم جميعاً أمام قواد فرنسا، وأشبعوهم شتماً وتقريعاً، وقد كانت حالتهم الصحية قد بلغت من الضعف ما يدمي لها القلب، ثم حملوا الأستاذ محمد القري إلى المستشفى حيث استشهد في يومه ذاك.

وبعد هذا جاء طبيب السجن واستعرضهم أمامه، فوجد أغلبهم في حالة لا تطاق، فأمر بنقل المرضى إلى المستشفيات بالصحراء، وترك الباقين تحت رحمة الشرطة والجند يذيقونهم ألواناً من العذاب حتى يلحقوا بإخوانهم. أما أهل (الريش) فلم يكونوا أقل منا عذاباً واضطهاداً، وقد كانوا محرومين من القوت، فلما اشتكى بعضهم من هذه الحال ذكروا لهم أن الحكومة لم

تخصص لهم أكلاً ولا طعاماً، وهم يطعمونهم من الطعام المخصص لبعض المجرمين في تلك الناحية، وقد حرمونا من كل شيء حتى من قراءة القرآن، والعبادة، والتوجه إلى الله، ووجدوا عندنا مصاحف فرفسوها بأرجلهم وداسوها إيغالاً في الاحتقار والسخرية. هذا ولا زالت الحال على ما هي عليه وسنوافيكم بالتفاصيل بعد هذا إن شاء الله.

فليشهد التاريخ، ولتشهد الأجيال!.

تلك هي صورة مصغرة لما قاساه الوطنيون في جحيم كُولميمة على يد الفرنسيين أدعياء الإنسانية، والنور، والعدالة والمدنية. فمن ذلك الرهط كانت «حمايتهم» في المغرب، ولكن كل ذلك وأكثر لم يؤثر في التيار الوطني المتصاعد، ولم يفت في عضد المكافحين الوطنيين، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه. ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً. وقد دالت دولة الاستعمار في المغرب، فالله يمهل الظالم، ولا يهمله.

من ذكريات
تسع سنوات في المنفى

في قلعة أسا

تحدثت ـ بإيجاز ـ في الفصل السابق عن اعتقالي، وتـوجيهي لمنفاي بأقصى الصحراء، ولو شئت تسجيل قصة حياتي في المنفى، مدة تسعة أعوام تقريباً، من آخر أكتوبر 1937 إلى آخر ماي 1946، لاحتاج هذا إلى مؤلف، لا أعتمد في تدوينه على ذكرياتي فحسب، بل كذلك على مراسلاتي مع العائلة التي كنت أحرص على أن أثبت فيها ـ جهد الإمكان، وبأسلوب مناسب للظروف المفروضة عليّ ـ كل ما يهم من وقائع وماجريات، حتى تتوفر لي مادة الكتابة في المستقبل. وقد احتفظ الوالد بجميع الرسائل، وهي تؤلف مجموعة وافرة لا زالت محفوظة، ولم أكن أروي فيها من الأخبار والمعلومات إلا ما لم يمكن أن يتعرض للرفض من السلطات الاستعمارية التي كانت تسلم إليها الرسائل للإطلاع والرقابة، وتتكلف هي نفسها بالإرسال بالطرق الإدارية العسكرية والسياسية، فكانت توجه إلى الإدارة المركزية للشؤون السياسية في الرباط (D. A. P)، ومنها إلى فرعها بفاس حيث تسلم للوالد مباشرة أي يداً بيد. .وكذلك المراسلات الواردة من

فاس كانت تتبع نفس الطرق، وكان هذا يتسبب في كثير من التأخير ذهاباً وإياباً. ومرة قدمت احتجاجاً مكتوباً على هذا إلى السلطات المعنية بالأمر في الرباط، وبعد أسابيع ورد الرد بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وذلك لأن الرسائل مكتوبة بالعربية، فهي تحتاج إلى الترجمة، وكان المكلف بها القبطان الجزائري الأصل كرموش: واعتُذر لي كذلك عن التأخير الواقع بكثرة الأشغال الإدارية، وبقي السر في ذلك مخفياً، وهو أن الإدارة الفرنسية كانت تتعمد التأخير بدافع المكر وسوء المعاملة، وقد أردت أن أجرب أكاذيب السلطات الاستعمارية، فكتبت للوالد بالفرنسية، وهو يجهلها تماماً، حتى يبطل الباطل الذي لفقته وحاولت أن تبرر به كيدها ومناورتها المكشوفين، ولكن تجربتي أقامت البرهان على هذا حيث إن السلطة لم تغير من التصرف المعهود شيئاً. ولما بقيت دار لقمان على حالها رجعت إلى المراسلة بالعربية. وإن ما كانت تتعرض له المراسلات من التأخير المتعمد كان كذلك يطبق على الصحف، فقد سمح لي بالمطالعة لإحدى الجرائد اليومية الفرنسية الصادرة في المغرب فاخترت «لوبوتي ماروكان» التي أخذت فيها اشتراكاً سنوياً بواسطة الوالد، وكانت ترسل مباشرة في اسمي، ولكنها كانت هي الأخرى تتأخر كثيراً جداً مع أن البريد كان يصل يومياً مع «رقاص» خاص من كولميم، فكان يحتفظ بها أياماً غير قليلة، ولا تسلم لي إلا مجموعة تنقصها أعداد، بحيث لم يكن في إمكاني تتبع الأخبار والأحداث في الداخل والخارج. ولا شك أن السلطة الفرنسية المحلية كانت تراقب الأعداد الواردة وتسحب منها كل

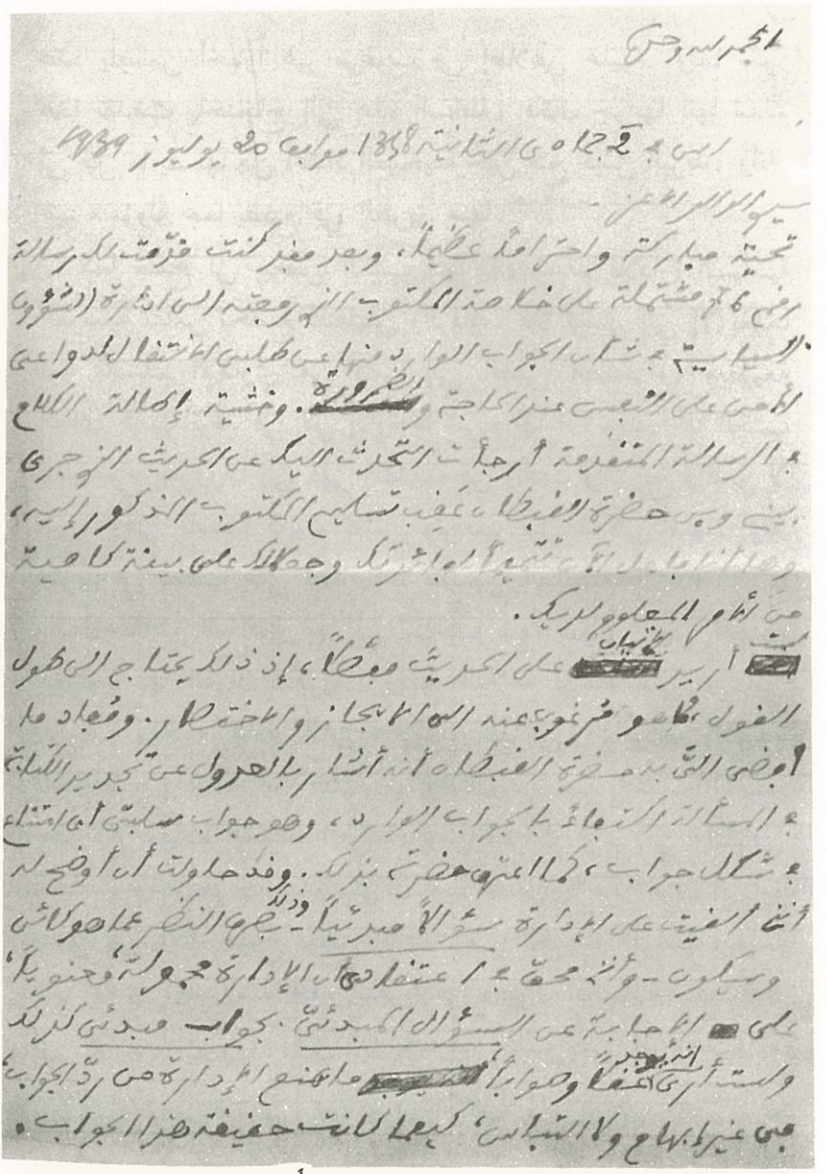

إحدى رسائل محمد حسن الوزاني من «أسًا» إلى والده (1939).

عدد يتضمن أخباراً غير مرغوب في إطلاعي عليها. ولما تكرر هذا تقدمت باحتجاج إلى هذه السلطة، فكان جوابها أنها تسلم لي كل ما يصلها من أعداد الصحيفة حين فتح كيس البريد، وأنها غير مسؤولة عما يضيع في الطريق منها.

كما سمح لي ببعض الكتب العربية، تسلّم للإدارة السياسية الفرنسية بفاس تخضع للتفتيش والرقابة، فلا ترسل إليَّ إلا بعدما تمرّ بالسلم الإداري من فاس إلى أقصى الصحراء، وبطبيعة الحال كانت ترقد في كل إدارة ما شِيء لها أن ترقد. أما الكتب المسموح بمرورها إليّ فهي القديمة في الأدب والتاريخ والدين لا غير، وهي نفسها كانت تفتش وتراقب قبل تمكني منها. وقد عثرت في بعضها على قصاصات تتضمن بالفرنسية خلاصة الكتب والملاحظات الخاصة بها لم تسحب منها سهواً. ومن الكتب المأذون بها القرآن الكريم، ونهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، وإحياء علوم الدين للإمام الغزالي، والبيان والتبيين للجاحظ، ومقدمة ابن خلدون، وأمثال من هذه الكتب المفيدة جداً من أمهات الخزانة العربية، ومن التراث الإسلامي والثقافي الخالد. ومما هو جدير بالذكر أن عوناً صحراوياً من أعوان الإدارة حمل إليّ ذات صباح بعض الأعداد من الجريدة الفرنسية، ولما كان عندي أخذ ينشد قطعاً شعرية في «ديوان الحماسة» المشهور في الأدب العربي، وقبل أن ينصرف طلب مني أن أجلب له نسخة منه، فكتبت لفاس في الموضوع، وسلمت النسخة إلى الإدارة السياسية لتوجهها إليّ، فرفضتها رفضاً معللة هذا بأن الكتاب غير مرغوب فيه ولا مسموح به، ثم بعد ذلك فوجئت ذات

يوم بورود كتب عربية حديثة التأليف، مثل فلسفة ابن خلدون الاجتماعية لطه حسين، وفجر الإسلام، وظهر الإسلام لأحمد أمين، فاستغربت هذا شديد الاستغراب، وتمنيت أن يتكرر هذا في تلك الظروف. ومن القواميس سمح لي «بالمنجد» من تأليف الرهبان اليسوعيين في بيروت، ومرة حاول معي ضابط «سارجان» كان مكلفاً «بخزانة» نادي الضباط أن أستعير ما يهمني من كتبها موضحاً لي أنها قليلة، وأنها تكاد أن تكون كلها قصصاً وروايات عادية للتسلية، و«قتل الوقت»، «وملء الفراغ» المهول الذي تتصف به الحياة في الصحراء، فاعتذرت له بأني لست من هواة ذلك النوع من الكتب، وبأني لا أشعر بأي داعٍ «لقتل الوقت» الذي هو ثمين في كل مكان، وليس في حياتي هناك فراغ حتى يملأ بأي شيء، وبأية كيفية. وفي الحقيقة، لم يكن هذا مجرد ادعاء، ولا وسيلة لدفع ذلك العرض مهما كانت دواعيه، فقد كنت أملأ جل وقتي بمطالعة الصحف والكتب على قلتها، وبالتفكير في كل ما كنت أستفيده من المطالعات، وفيما يشغل نفسي وفكري من شؤون الحياة، والسياسة، والكفاح؛ وبالكتابة والتأليف في مواضيع لم تترك لي سنوات النشاط السياسي، والعمل الصحافي، والعراك الوطني متسعاً من الوقت للتفرغ لها من حين لآخر، وبذلك استطعت أن أتغلب على الفراغ المهيمن على حياتي في منفاي السحيق بالصحراء. ولعل عرض ذلك الضابط القيم على «خزانة» القلعة كان لشغلي بالسفساف، وكان من الحزم أن أسيء الظن بكل ما يتقرب به أو أجامل به من الفرنسيين في المنفى.

أما موقف السلطات الاستعمارية من قضية الكتب فكان السبب الأساسي فيه هو إقصاء السياسة عني، وإقصائي عن السياسة جهد الإمكان وبكل الوسائل والأساليب الظاهرة والخفية، الحسّية والمعنوية. وكان هذا من سوء فهم تلك السلطات التي كانت تجري وراء سراب في الصحراء، يحسبه الظمآن ماء، وما هو بماء. وقد ذهلتْ عن هذه الحقيقة وهي أني خلقت للسياسة، وأنها خلقت لي، فهي ممزوجة بلحمي ودمي، وبروحي وحياتي، بحيث لم يكن لأحد أن يفصلها عني أو يفصلني عنها، إلا بفراغ مفروض، ولا بملء هذا الفراغ بالسفساف قتلاً للوقت، كما لم تكن حياتي في المنفى إلا حياة صراع سياسي هادىء في سبيل الوطنية والكرامة.

وأما الكتب التي سمحت لي بها تلك السلطات فكانت كلها في رأيي من صميم السياسة المثلى، ومن خير ما أنتجه الفكر العربي والإسلامي قديماً وحديثاً، ومن أفضل ما تتغذى به الروح، وينتعش به القلب، وترتاح له النفس، وتطيب به حياة الغربة والعزلة في المنفى، فهذا القرآن المجيد كله دين، وعقيدة، وإيمان، وحكمة، وخلق، وتربية، ونظام، ودعوة، وهداية، وتشريع، وحكم، وسياسة، وسِلم وحرب، وثقافة ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾، وهذا «نهج البلاغة» للإمام علي كله توجيه، ووعظ، وإرشاد، وخطابة، وحماسة، وسياسة، وحكم، ونصائح، وأخلاق.

وهذا «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي مليء بالدين،

والأخلاق، والسياسة، فهو من أفضل أنواع الغـذاء الروحي، والتكوين النفسي، و«مقدمة» ابن خلدون كلها فلسفة تاريخية، ودراسة اجتماعية، ونظرية سياسية، وكلها مادة للتفكير والتأمل. «والبيان والتبين» لا يخلو من مادة سياسية زيادة على ما فيه من روائع الأدب، والثقافة.

فكيف ذهلت السلطات الاستعمارية عن كل هذا؟ إنها لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور.

وقد طالعت تلك الكتب القيمة مطالعة تدبر وإمعان، وتمهلت في دراستها، وتعمقت في فهمها، فكانت لي خير أنيس، ومعلم، وسلوى في حياة النفي، والوحدة، والبلوى.

تلك هي قصة الكتب المباحة والمحرمة، وهناك قصة أخرى دالة على سوء التصرف معي، وقبْح معاملتي من طرف السلطة الاستعمارية، وهي قصة الاتصال بعائلتي، وإمدادها لي بما لذ وطاب في بعض المناسبات العيدية أو العائلية، فمرة تلقيت برقية لم أفهم فيها شيئاً مطلقاً، حيث كانت عبارة عن جمل مركبة من حروف مختلة الوضع، مشوهة التنسيق، عديمة المفهوم. ولما تعبت في استخراج أي شيء من هذا الخليط من الحروف، وخشيت أن يكون موضوعها خبر شر وسـوء، ذهبت بها إلى القبطان سعياً في اكتشاف مكنونها، واستجلاء سرها، فسألته: «أنظر هذه البرقية هل تفهم فيها شيئاً، وبعد أن اطلع عليها أجابني: «لا أفهم شيئاً فيها» ثم قلت له: أرجـو منك أن تبحث عن مصدرها، وباعثها، ومضمونها، فربما كانت إخباراً بوفاة أو

بحدث مهم في عائلتي»، فطلب المكلف بتلقي المكالمات والبرقيات المتلفنة، وهو جندي من اللفيف الأجنبي: وبعد أن سأله أجاب بأن البرقية أمليت عليه هاتفياً كما هي، فقلت للضابط: «هذا غير ممكن، ولا معقول، ولا مقبول إذ إن باعثها لم يسلمها إلى البريد كما وردت، ولو فعل هذا لكان مجنوناً، ولردت إليه وهي بذلك الشكل، ومما لا شك فيه أنها كانت سليمة النص لما تسلمها البريد، وأنها وجهت كذلك إلى المركز الإداري أو البريدي الذي تلقاها مباشرة من البريد الأصلي الذي يتوفر على جهاز المواصلات اللاسلكية، فينبغي سؤال من يعنيه الأمر لمعرفة حقيقة البرقية التي ادعى الجندي أنها جاءت محرفة ومشوهة بالكيفية التي كتبها بها. وبعد أن أمر الجندي بالانصراف قال لي إنه سيحاول ذلك، ومرت أيام دون تلقي الجواب بالسلب أو الإيجاب، وقد قضيتها في قلق نفسي لا يتصور، وفي استعراض كل الافتراضات والاحتمالات، ولو كانت من قبيل المستحيل، وآخر الأمر فوضت الأمر إلى الله، وفرضت أسوأ الفروض، وهو الموت، ولذت بالصبر مردداً مع القرآن الحكيم: ﴿كل نفس ذائقة الموت، كل من عليها فان، وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾. ثم كتبت للوالد بكل ما حدث، وألححت عليه في عدم الإبراق إليَّ كيفما كان الداعي خيراً أو شراً حتى لا تتكرر تلك المهزلة السخيفة، وبعد أسابيع وردت رسالة تؤكد بأن موضوع البرقية كان الإخبار بحدث سعيد في العائلة، هو ازدياد ابني عز العرب، ومرة أخرى جيء إليّ بعدة علب مختلفة الأحجام، ولما فتحتها وجدت فيها

حلويات مغربية لم تبق صالحة للأكل، لأنها يابسة أو مهشمة أو فاسدة، ومن جملتها قرص (قراشيل) يابسة كالحجر، وبها ثقوب أحدثها فيها الفيران. وسبب هذا كله طول المدة التي قضتها تلك العلب في الطريق متنقلة من إدارة إلى أخرى بين فاس ومنفاي بالحصراء، ولا شك أنها فتحت في الطريق، وبقيت عرضة للفيران ما شاء لها المكر والتهاون حتى تعرضت لما أصابها، وصارت صالحة للمزبلة. وقبل هذا حملتها للقبطان ليعلم - إن لم يكن قد علم - ما آل إليه أمرها، وماذا سيكون مصيرها، فأبدى أسفه معبراً عن أعذار أوهى من بيت العنكبوت. وقبل انصرافي قلت له: «كان الأولى والأحسن أن ترفضها الإدارة بفاس ما دامت لا تقدر عواطف ورغائب العائلة». وبعد هذا كتبت للوالد في الموضوع مؤكداً عليه في أن لا يرسل لي في المستقبل شيئاً من ذلك، لأني في غنى عنه، وقانع بالضروريات دون الكماليات، وجاء الرد بأن والدتي لا تريد الكف عن ذلك، فإن توصلت بما هو صالح أكلته، وإن توصلت بما هو فاسد رميته.

وهذان مثالان لما كانت تقوم عليه السلطة الاستعمارية من عبث، وتلاعب، ومكر طمعاً في صدم نفسي، وتحطيم معنويتي، والنيل من قوتي، والقضاء على صبري، ولكن هيهات، هيهات! فقد كنت أرد مع الشاعر:

وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع

وكيف كانت إقامتي في قلعة المنفى؟ هذا ما سأتحدث عنه كذلك باختصار.

فبعد الإقامة الإجبارية بقلعة كُولميم نحو ثلاثة أسابيع في انتظار نقلي إلى المنفى الأخير بأسا، أُخبرت رسمياً بأن القبطان حاكم أسا ودائرتها الصحراوية قد عاد من عطلته بفرنسا، وفعلاً تم نقلي فور هذا في شاحنة عسكرية تحت الحراسة المسلحة وصحبة ضابط فرنسي برتبة ملازم ثانٍ. وبمجرد وصولي لمنفاي استقبلني القبطان بلطف ومجاملة، وكان الرجل من عائلة فرنسية نبيلة، ومن أقارب الجنرال ترانكي حاكم تيزنيت وقائد التخوم المغربية الجزائرية بالصحراء. وبعد حديث تعرفت فيه على شروط النفي الواردة من الأعلى بالرباط توجهت إلى الجناح الذي كان سكنى أحد عشر ضابطاً فرنسياً للفرقة السادسة عشرة لجنود الكوم، وكان كل واحد منهم يسكن حجرة، فأعطيت كذلك حجرة بين حجرتي أرقى هؤلاء الضباط الصغار، وهي عبارة عن غرفة لا تتجاوز مساحتها خمسة أو ستة أمتار مربعة كأنها زنزانة، وكان لها نافذة صغيرة تطل كسائر الحجر أي على ساحة الجناح، وكان بها سرير حديدي مفروش من نوع الأسرة المستعملة في الجيش، وطاولة مع كرسي عادي للأكل والكتابة، وطاولة صغيرة فوقها آنية معدنية وغراف لغسل الوجه في الصباح، ومرآة تناسب هذا، وكرسي مستطيل (شيزلونك).

وبعد أيام قليلة استدعاني القبطان ليطلعني على التعليمات الجديدة الواردة من الرباط، وهي تلزمني بالإنفاق على نفسي في المنفى، وهو ما لم يكن يخطر لي ببال، فأبديت عجبي من هذه المفاجأة التي تخالف العقل والعادة، كما أعلنت رفضي، أولاً، لأني كنت لا أملك دراهم حيث اعتقلت بفاس ووجهت إلى

محكمة الباشا رأساً، ومنها إلى السجن المدني ريثما يتم نفيي، فلم آخذ معي دراهم؛ وثانياً، لأني امتنعت من أن أكون منفياً على كيس والدي الذي لا يرضى كذلك أن يؤدي ثمن نفيي، فيجب تقدير هذا الموقف حق قدره، وما يمليه من عواطف أبوية وإنسانية؛ وثالثاً، لأن نفيي كان بقرار سلطات الرباط التي وجب أن تتحمل جميع تبعات وتكاليف التدبير الزجري المتخذ ضدي بالنفي؛ ورابعاً، لأن وضعيتي وظروف وجودي في ذلك المكان تجعلني منفياً وسجيناً في آنٍ واحد، فواجب على السلطات المسؤولة عن هذا أن تتحمل نفقات تصرفها وتدبيرها في شأني.

وكان الجواب على هذا أنه لا يملك أن يخالف تعليمات الحكومة، وأنه مسؤول لديها عن تنفيذها، غير أنه يمكنه أن يقرضني بعض المال ريثما أتوصل من فاس بما أحتاج إليه للنفقة، وكان ردي عليه أني مصمم على عدم مطالبة عائلتي بأن تتولى أداء ثمن نفيكم لي، وإني أحملكم مسؤولية تجويعي وما يؤدي إليه من عواقب وخيمة، وعلى هذا أجاب بأنه لن يتركني عرضة للجوع بصفته مسؤولاً عني في منفاي، وبأنه مستعد لقرضي ما تتوقف عليه نفقتي من كمال، فكان جوابي أني لا أريد الاستدانة من أجل عيشي، ولهذا سأظل هنا عرضة للجوع وعواقبه. وأمام إصراري على هذا الموقف أخذ يحاول إقناعي بالتخلي عنه، والمساعدة على تنفيذ التعليمات الرسمية، والكتابة لوالدي في الموضوع، فرفضت أن أراسل عائلتي طالباً منها الإنفاق علي في المنفى، وأعلنت له أن الرباط أخطأت في اتخاذ تلك التعليمات، كما أخطأت في توجيهها إليه ليبلغني إياها بدل

El Ouazzani

à rembourser

Huile	-	2,	x	13,60	=	27,20
Sel	-	1,	x	1,20	=	1,20
Bougies	-	1k	x	11,80	=	11,80
Café	.	1k	x	21,85	=	21,85
Pâtes	-	1/2k	x	4,20	=	2,10
						= 64,15

Le 31 - 1 - 42

Soixante quatre francs quinze centimes ./.

[illegible]

في المنفى كان محمد حسن الوزاني ينفق على نفسه بمقتضى الوثيقة أعلاه،
يطلب منه دفع 64 فرنكاً و15 سنتيم مقابل الزيت، والملح، الخ...

توجيهها إلى الإدارة السياسية بفاس لتتولى عرض الأمر على عائلتي. وجواباً على هذا قال إن الرباط فضلت إبلاغ ذلك إليّ حتى أخابر العائلة، وأحملها على قبول صوائر عيشي في المنفى. وبعد أخذ ورد تطور الحديث إلى أن الضابط التمس مني بلطف وإلحاح أن أسهل تطبيق التعليمات حتى يخرج من المأزق، وأضاف بأنه سيكون ممنوناً لي إن سهلت عليه المأمورية. وهنا أجبته بأني سأفعل ترضية له مع إبداء تحفظاتي فيما يرجع للموقف المتخذ من التعليمات الغريبة الصادرة من سلطة الرباط. وفعلاً كتبت للوالد بالحديث الذي جرى، وأشعرته بعدم القبول، مع توضيح أنه لا يسوغ للسلطة أن تنفي ولداً على حساب والده، وأنه يحق له كل الحق أن يرفض هذا القرار المخالف للعقل والعادة، ولكن جاء الجواب غير ما كنت أؤمله حيث إن الوالد قبل إرسال المال بحوالة بريدية كل شهر من دون أن يبين الأسباب التي دعته إلى هذا ومكتفياً بالإشارة إلى أن اعتبارات لها قيمتها هي التي جعلت من المصلحة أن أتولى الصرف عن نفسي، وهكذا سويت المسألة، فأخذ الوالد يوجه لي حوالة في كل شهر، وكان القبطان يدفع لي قيمتها، ويقبضها من المكلف شهرياً بأداء أجور الجنود، والضباط، والموظفين أثناء طوافه على المراكز العسكرية في الصحراء لخلوها من البريد.

وبعد مضي سبعة عشر شهراً زارني الوالد فعلمت أنه فهم هو وأعضاء العائلة ما أشرت به عليه من رفض قرار السلطة ولكنهم فضلوا أن أكون حراً في الإنفاق على نفسي حتى آكل ما أريد، وأن أتوفر في المنفى على شيء من المال للمصلحة، وفيما

يخص مواد العيش كانت الضرورية منها تباع لسكان القلعة مرتين في اليوم مدة ساعة في الصباح، ومثلها في العشي وذلك بمركز التموين العسكري الذي يتولاه أحد الضباط. وكل المأكولات فيه من مصبرات اللحم، والحوت والخضرة، والفاكهة. وبالإضافة إلى هذا كان يتيسر لحم الغنم من حين لآخر حيث كان جزار مكلفاً بجلب بعض الأغنام مما يقرضه إياه صندوق الإدارة، كما كان بعض الصيادين يأخذون السلاح من القلعة مقابل بيع صيدهم فيها. والحيوانات المصطادة هي الغزال، والأروى، والمهر، وهو شبيه بالغزال وأضخم منه، ويختلف عنه بكثرة النقط البيضاء التي تزين جلده، وفي بعض الأوقات كان يتيسر كذلك لحم الجمل الذي كان يقبل عليه الصحراويون والجنود لا غير.

ولما تكلفت بنفقتي طلبت من فاس أن يرسل إليّ خادم صغير يتولى ما يقدر عليه من الخدمات، ولكن السلطة في الرباط رفضت، فجيء إليّ بخادم حرطاني صغير من عين المكان، وكان غير قادر على القيام بالخدمات الضرورية، فكنت مضطراً إلى خدمة نفسي بنفسي، وكان جواري الضباط كلما رأوني أباشر العمل مازحوني بقولهم: إنك ـ ياسي محمد رجل حازم (ديكْوردي)، فأجيبهم: نعم، وهل يستطيع أحد أن يخدمني أحسن من نفسي؟ وبذلك كنت أملأ بعض الفراغ، وأتمرّن طوعاً أو كرهاً على «التدبير المنزلي» بالشكل الممكن في الصحراء، وفي ظروف النفي التي كنت فيها، وفي القول المشهور: تعلم الأشياء خير من جهلها، وهكذا أتيحت للفرنسيين هناك خاصة فرصة التأكد من قدرتي على التكيف بالظروف مهما بلغت شدة

à virer...
95...

Le présent mandat montant à la somme de Quatre vingt neuf francs, cinquante centimes.

délivré par nous ordonnateur.

A Fès, le 19

Le Général Chef de la Région de Fès,

Pour remettre à

Mohamed Bel Hassan

El Ouazzani

Tagounit

حوالة مُوجهة لمحمد حسن الوزاني من طرف والده ليتمكن من الإنفاق على نفسه.

وعسراً، ولعلهم كانوا في حاجة إلى أخذ هذا الدرس من رجل يجتاز محنة النفي، وبلوى الحياة في الصحراء.

وكانت معاملتي مع جميع الضباط حسنة بقدر الإمكان، ومع أنهم كانوا رقباء عليّ في النهار والليل فقد كانوا يتصلون بي أحياناً، ويتحدثون معي أحاديث خالية من السياسة، وكلما كانوا يرونني كانوا يحيونني بهز رؤوسهم أو بالإشارة بيدهم والابتسامة على شفاههم. وكان قبطانهم كلما مر داخل القلعة راجلاً أو راكباً على فرسه الوحيد هناك حياني بالتحية العسكرية، فكنت أرد عليه ملوحاً بعصاي على سبيل التحية، ولهذا كان يشاع على ألسنة السكان المدنيين في الدشرة قولهم: إن السي محمد كولونيل (كنينر)، وربما كانت التعليمات الرسمية توصي كذلك باحترامي. ومهما يكن، فقد فرضت احترامي على الجميع لأنني كنت أحترم نفسي بأعمالي ومواقفي في ذلك الظرف العسير حساً ومعنى، ولم يكن يخفى شيء منها على الرقباء الذين كنت متساكناً معهم في ذلك الحيز الضيق من الجناح، خصوصاً وأن خادمي الصغير الذي فرضته عليّ السلطة هناك كان ولا شك مكلفاً بالتجسس عليّ داخل الحجرة، ولهذا كنت أحتاط منه وأسرحه في غير أوقات الاحتياج إلى مساعدته.

وكنت أُخرج من حين لآخر الكرسي المستطيل (شيز لونك) لأجلس تحت نافذة الحجرة باستثناء أوقات الشمس، والقيظ والرياح الرملية، وذلك للمطالعة ومشاهدة الحركات داخل الجناح السكني. وأثناء جلوسي خارج الحجرة كان يقع الاتصال مع

الضباط، ولما كانوا يقبلون عليَّ ويسألوني كيف حالك؟ وهل تقنط؟ كنت أرد عليهم إني بخير وليس عندي ما يدعو إلى القنوط، لأني أعرف كيف أبعده عن حياتي أينما كنت، ومن المؤكد أنهم كانوا يبلغون كل ما يرونه أو يسمعونه بالنسبة لي.

وأما «أَسَّا» فتسمى كذلك زاوية أسا لوجود ضريح صغير فيها يتبرك به السكان، ويُقامُ به موسم صغير سنوي، وتوجد بأسا دشرة صحراوية صغيرة يسكنها بعض مئآت من الحراطين، وفيها بعض النخيل الذي يجعل منها واحة صغرى جداً، ويشقها نهر صغير لا يجري فيه الماء إلا وقتما ينزل المطر في جبل باني، ويتحول إلى سيول تنساب في الأنهار اليابسة، وعندما ينقطع المطر الذي لا يدوم إلا قليلاً جداً يبقى ماؤه متجمعاً في الحفر التي توجد في مجرى كل نهر، ومع المدة ينقص الماء الذي يتبخر بحرارة الشمس، ويتعفن كماء راكد يستعمله السكان لغسل ثيابهم وأجسامهم على مر السنة. وتبلغ شدة الحرارة في الصيف 52 درجة، ومرة انفجر ميزان الحرارة في الظل داخل مستوصف القلعة. وعندما يشتد القيظ يحترق أوكسجين الهواء، فيصير التنفس صعباً جداً، ويعاني الإنسان من جراء هذا نوعاً من الاختناق، ولا ينفع استعمال المروحة مثلاً بسبب خلو الهواء من مادة الأوكسيجين. ومما يحدثه هذا تشقق الشفاه، فيضطر إلى استعمال الدهن (كليسيرين). ويكون الماء في الصيف حاراً لا يشرب، ولتلطيفه وجعله قابلاً للشرب يوضع في زجاجات ملفوفة عدة مرات في الخيش، وتعلق في جذع النخل أو خشبة في الهواء، ويبلّل الخيش باستمرار، فتفر حرارة الماء المعد للشرب

عندما يتخلل الهواء الخيش المبلل، وكان يوجد بجناح الضباط مكان للاستحمام بالمضخة (دوش)، ولكن لم يكن الاستحمام ممكناً إلا في الصباح الباكر، لأن خزان الماء كان معرضاً للشمس كل النهار، فكان لا بدّ من ترك حرارة مائه تخف أثناء الليل. ومن أجل ذلك كله كان جنود الكوم يسمون أسا «بقبر الدنيا» لبعدها، وعزلتها، وقساوة طقسها، ومصاعب الحياة فيها.

وتسمى القبيلة التي توجد فيها أسا بآيت يُوسَى، وسكانها من عرب الصحراء، يسكنون في الخيام المتنقلة طلباً لرعي جمالهم، ويتكلمون عربية تكثر فيها مفردات الفصحى، وكثير منهم يحفظون أشعاراً عربية وينشدونها بشيء من التحريف، كما أن جلهم يحافظون على الصلاة ويتيممون لها ولو مع وجود الماء، وقد سألت بعضهم لماذا؟ فأجابوا بأنهم اعتادوا التيمم، وأن استعمالهم للماء يسبب لهم المرض. أما الصيام ففي الغالب لا يقوم به إلا الشيوخ والعجائز، ولهذا يُرى كثير من الرجال والنساء يأكلون في رمضان وهم أصحاء، وقد سألت بعضهم، فقالوا إن الصيام للشيوخ والعجائز كما جرت به العادة منذ قديم، وفيهم من اعتذر بأن ليس لهم سحور. وسمعت مراراً في أسا وتاكّونيت رجلاً يسأل آخر: هل أنت صائم؟ فيجيب: نعم، ولكن سأفطر الآن، وكان هذا في الصباح، ثم رأيته فور هذا يتناول الحسى من امرأة، ويلتهمها وهي تنتظر الإناء الفارغ. ومن عادة أولئك العرب أن يكحلوا عيونهم، ويستعملوا السواك لتنظيف أسنانهم، خصوصاً بعد كل أكل، ويسدلوا لحاهم، ويقصوا شواربهم على الطريقة السنّية، ويتلثموا اتقاءً للرمل، ويتعمموا ويلفّوا أعناقهم

وجوانب رؤوسهم حفظاً لها من الحر. ومن أغرب عوائدهم أنهم إذا أرادوا الأكل جماعة جلسوا حول الخوان، واختاروا رئيساً له، فيسحب اللحم من الصحن، وبعدما يأكلون الخبز والمرق، يتولى الرئيس قسمة اللحم على عدد الآكلين، وإعطاء كل نسمة ما يناسبها من شحم وعظم حتى تكون القسمات متساوية، وكلهم يراقبون القسمة في صمت، وبعدما يتأكد من رضى الحاضرين بالقسمة يشير بيده إلى كل واحد منهم بأخذ قسمته التي يعينها له بإشارة الأصبع، ويكون الرئيس آخر من يأخذ نصيبه. وعندما ينتهي الأكل يمسحون أيديهم في شعورهم ولحاهم لدهنها وتلميعها، ثم يأتي دور السواك، وكل الصحراويين يحملون في أعناقهم ما يسمى «بتيشكريت» وهو جدول من الجلد يعلق فيه السواك داخل غلاف جلدي، وملقط صغير لإزالة الشعرات الزائدة أو الشوك، ومرود. ومرة رأيت بعضهم يلقون في كانون سنام بعير، وبعد هنيهة أخرجوها من النار، ونفضوها من الرماد، وتوزعوها، والتهموها كأنها قطعة من الحلوى، ورأيت كذلك بعضهم يجلس على ركبتيه بينما يتولى غيره تسريح شعر رأسه بأصابعه، ودهنها بالشحم أو بالزبد تحت الشمس، ولا يغتسلون أبداً ولو وجد الماء، وكلهم أصحاء قلّما يعرفون المرض، وأقوياء أشداء.

ومما هو جدير بالذكر بعض الوقائع التي شاهدتها، أو تعرضت لها أو آطلعت عليها خلال السنوات التي قضيتها في أسا، أتحدث عنها باقتضاب فيما يلي:

1 - محاربة القرآن وحملته من الفقهاء: بعد مدة قصيرة من حلولي بالمنفى وردت مراسلة رسمية تحمل بطابع أحمر في أعلاها هذه العبارة «سري جداً» (طري كـونفيدانسييل)، وكان موضوع الرسالة بإمضـاء المقيم العام الجنـرال نوكْيس الأمـر بمحاربة القرآن والفقيه الحامل له، وتقول الرسالة إن هذا العمل على جـانب كبير من الخطورة، لأنه يتعلق بالكتاب المقدس في الإسلام وعند المسلمين، وبحملته من الفقهاء بصفتهم من رجال الدين، والوسيلة الفعّالة لتلك المحاربة هي القضاء على كل «فقيه» باعتباره أداة حفظ ونشر للقرآن بين الناس، فيجب العمل لـلحيلولة دون تجول الفقيه، واستقراره في أي مكان، والقيام بتعليم القرآن للأطفال، كما يجب أن يكون العمل ضد هذا الخطر سرياً ومحاطاً بكل ما يمكن من الاحتياطات حتى لا يشعر به أحد، ولا يثير شيئاً من الشكوك والشبهات. وكانت الرسالة الرسمية المقيمية موجهة إلى كل رئيس ناحية في المغرب من العسكريين والمدنيين، وطلبت الرسالة من كل رئيس جهوي فرنسي أن يبلغ نسخاً منها إلى كافة السلطات الفرنسية في كل ناحية حتى تبلغ الأوامر والتعليمات الصادرة من الإقامة العامة الفرنسية إلى سائر المسؤولين على اختلاف مراتبهم وأماكنهم في المغرب، وذلك ليشارك الجميع في «الحرب الصليبية» الجديدة التي قرر الاستعمار الفرنسي شنها بكل الوسائل على القرآن وحملته من المغاربة. وقد تمكنت بواسطة موظف مغربي هناك، من رؤية نسخة تلك الرسالة، ونقل نصها، وتسجيل ما تضمنته من معلومات، وصفات، وطوابع التسجيل الإداري ابتداء من

مصدرها الأعلى إلى السلطة العسكرية المحلية. وحفظاً لتلك النسخة الخطية أخفيتها مبرمة تحت حاشية سلهامي حتى لا يعثر على أي أثر لها.

وفي الحقيقة لم يأخذني العجب من إقدام الفرنسيين الرسميين على تلك الحرب الصليبية، لأن جميع المغاربة كانوا يعلمون عداوتهم للإسلام، وكتابه، وشريعته، ولا أدل على هذا من «السياسة البربرية» التي كانت عمدة هذه الحرب سراً وعلانية، وكذلك الحركة التبشيرية النصرانية التي كانت مؤيدة ومشجعة من السلطة الاستعمارية في عهد «الحماية» المزعومة، ولهذا واجهت الحركة الوطنية، منذ نشأتها الأولى، تلك «الحرب الصليبية» المنكرة بكل ما استطاعت من قوة ووسيلة، فأنشأت كتاتيب قرآنية منظمة، وجمعية المحافظة على القرآن، ومدارس حرة لتعليم وتربية الناشئة المغربية على أساس الإسلام والعربية، وتولت نشر الدعوة السلفية الإصلاحية للرجوع بالمسلمين المنحرفين إلى الإسلام الصحيح عقيدة وسلوكاً، وعمدته القرآن والسنة وتراث السلف الصالح.

ولكن لم أكن أتوقع أن تبلغ العداوة، والجراءة بالمسؤولين الفرنسيين ذلك الحد من الطيش والمغامرة، فيقدموا على إصدار الأمر رسمياً وكتابياً، ولو تحت ستار السرية، بشن الحرب النصرانية على القرآن وحملته في المغرب الذي كانت تزعم فرنسا أنها «حاميته»، كما كانت تدعي زوراً وبهتاناً، ومغالطة وتضليلاً، أنها «دولة إسلامية»، لا لشيء إلّا لأنها تحتل كثيراً من أقطار

الإسلام، وتسخر لها المسلمين فيها، وتفرض عليهم السيطرة، والاضطهاد باسم الإدماج أو الحماية أو الانتداب. وقد شاءت الأقدار أن تدول دولة الاستعمار في عالم الإسلام، فتحرر المسلمون كافة، وتبقى العزة لله، ولرسوله، وللمؤمنين.

2 - بعد مرور سبعة عشر شهراً على نفيي سمح للوالد بأن يزورني بضعة أيام، وقبل وصوله بنحو الأسبوع شاهدت حركة مريبة قرب حجرتي، وهي حركة حفر وبناء داخل الحجرة المتصلة بها وكان يسكنها ضابط فرنسي برتبة «سارجان شيف». ومن البديهي أن تستأثر هذه الحركة باهتمامي، فتحثّني على الاستطلاع. والاكتشاف، ولم أكن أظن أول الأمر أنها من أجل التجسس عليَّ أثناء إقامة والدي هناك. وذات صباح دخلت لحجرة الضابط كأني لم أشعر بشيء فقلت لمن فيها: «أعانكم الله»، ثم خرجت بعد أن رأيت الحفر في أعلى الجدار الفاصل بين حجرتي والحجرة المعنية بالأمر، ففهمت أن وراء هذا سرّاً لا بدّ من معرفته، ومنذ ذلك الوقت أخرجت كرسي المستطيل، وجلست بالمكان المعتاد لأراقب الحركة باستمرار من دخول وخروج البنائين من رجال الكوم. وبعد أن انتهى العمل، وتهيأ الطاق الداخلي لاحظت، وأنا جالس أتظاهر بالمطالعة وكلي انتباه لما يجري بالقرب مني، ما كان يبدو على البنائين من القلق والانزعاج وهم ينظرون إليّ نظرات خاصة، وهنا شعرت بأنهم ينتظرون مغادرتي للمكان، الأمر الذي جعلني أطيل الجلوس به

الصحراء، وكانت تسمى بعد اللهِ (بكسر الهاء). ومن المعروف أن الإسبانيين الذين كانوا يحتلون الساقية الحمراء ووادي الذهب وُجدوا في شنئان، وتنافس، وصراع مع الفرنسيين هناك خصوصاً في عهد فرانكو الذي كان يطمع في التوسع بالاستيلاء على بعض القبائل، ولهذا كان الفرنسيون ينظمون من حين لآخر جولات تفقدية واستطلاعية بواسطة قوات من الجمالة تنطلق من أسا، وتجوب تلك الصحاري مدة أيام، كما كانت تستعمل لهذا بعض الشخصيات التي تزودها بالسلاح، فتخرج من أسا من حين لآخر للطواف في الصحراء في شكل دوريات مدنية مسلحة. ومرة احتدم الصراع بين السلطات الإسبانية والفرنسية وقتما استطاع الإسبانيون أن يؤثروا بشتى وسائل الإغراء كالمال، على رؤساء إحدى القبائل التي انتقلت بخيامها بين عشية وضحاها إلى منطقة الاحتلال الإسباني وعلى رأسها قائدها، وهناك يعمل المال ما لا يستطيع أن يعمله شيء آخر، فالناس في ذلك الصقع عباد للمال يأخذونه من كل يد دون تمييز أحد على أحد، وتفضيل جانب على آخر. وفي القول المشهور: لا رائحة للمال، والإسبانيون كانوا يشترون الضمائر بنقود الفضة من السكة المغربية القديمة، لا بالأوراق البنكية التي لا يثق بها، ولا يبالي بقيمتها الصحراويون وقتئذٍ، فكانوا يفضلون النقود الفضية على سواها.

وفي ذلك الجو من التنافس الاستعماري، وفي تلك الظروف المضطربة خشي الفرنسيون على سيطرتهم هناك من شخصية عبد الله، أو شكوا إليه أو اتهموه بشيء ضدهم، فوجهوا ذات يوم فرقة من الجمالة مكونة من الكوم لا غير وعلى رأسها ضابط

فرنسي سرجان، وفي نفس اليوم أشاعت السلطة الفرنسية أن عبد الله قد اختل، وصار يذبح ماشية القبيلة من جمال ومعز، وأن هذه القبيلة تقدمت بشكواها إلى السلطة لتخلصها من ذلك الرجل المختل، ولهذا أرسلت فرقة من الجنود لاعتقاله وإرساله للعلاج بمستشفى المجانين في برشيد. وأثناء الليل اهتزت القلعة بصياح عبد الله الذي جيء به وهو في كيس من ثوب غليظ ومشدود بحبل متين من قدميه إلى عنقه، فخرج سكان القلعة ليشاهدوا الرجل محمولاً على جمل، وليسمعوا ما كان يخرج من فمه من سب فرنسا والفرنسيين، وخاصة الضباط المحليين بأسمائهم بما فيهم قبطانهم. وقد تأثر الجميع تأثراً سيئاً لما تعرض له عبد الله، ثم أدخل لغرفة محصنة بساحة الإدارة، ولم يفتر لسانه طوال الليل عن السب والشتم، وعلمنا بعد ذلك من رجال الفرقة الذين اعتقلوه أنهم وصلوا لخيمته أول المساء، فرحب بالقادمين وأكرمهم على عادة الأعراب، وطال الحديث معه، فادعوا أنهم ذاهبون للطواف في تلك الجهة كالمعتاد، وبعد أن طمأنوه ترصدوا الفرصة للانقضاض عليه، ولم يتمكنوا منه إلا بعد عراك شديد، لأنه كان رجلاً قوياً جداً، وشجاعاً قادراً على المقاومة والدفاع عن نفسه، واعترف أولئك الجنود بأنهم لم يلاحظوا فيه ما يفهم منه أنه مختل العقل، كما نفوا إشاعة ذبح ماشية القبيلة. أما كيفية الاعتقال فحكوا أنهم بعد تناول الشاي انتظروا حتى أشار عليهم الضابط بتنفيذ الخطة، وكانوا نحو العشرة من الرجال الأقوياء.

وفي الصباح جاءت سيارة يركبها ضباط فرنسيون، وأخرى

للإسعاف، وحضرت فرقة الجنود بضباطها في ساحة الإدارة لتتدخل عند الحاجة. ولما علمت بهذا توجهت لمشاهدة ما أعد لنقل المعتقل إلى حيث أريد له، وكنت واقفاً أمام مستوصف القلعة حيث كانت الاستعدادات جارية بحضور قبطان عسكري جاء مع القادمين من كُولميم. وفي هذه الأثناء كان عبد الله يسب الضباط الحاضرين كل واحد باسمه، ويصيح فيهم احتجاجاً على اعتقاله، وطال الانتظار، وشعرت بأن حضوري كان مستثقلاً جداً، ودل على هذا ما كنت محله من النظرات المنبعثة من الرسميين، وحينما يئسوا من مغادرتي للمكان أقدموا على عملية إخراج السجين من مكانه، فتقدم إلى الباب ملازم ثانٍ فرنسي وحوله نحو عشرة جنود اختيروا لمساعدة الضابط الذي أخذ يحاور عبد الله، ويلاطفه رجاءً أن يهدىء من ثورته، وينقاد لما أريد به دون مقاومة، ولكن الرجل استمر في الشتم والصياح، وآخر الأمر فتح الضابط الباب، وطلب من السجين أن يخرج، وبمجرد ما فعل انقض عليه الجنود، فكان العراك شديداً، ولكنهم استطاعوا أن يسقطوه على الأرض، وأن يتجمعوا فوقه حتى لا ينهض ولا يستعمل يديه ورجليه في التخلص منهم، وسرعان ما تقدم آخرون، وأدخلوه في كيس باستثناء رأسه وهو يحاول الامتناع، وينادي كل جندي باسمه طالباً منه أن لا يؤلمه بالضغط الممارس على جسمه، ثم أوثقوه وهو شبه «مكفن» في الكيس، فتقدم ممرصان، ووضعاه فوق محمل لنقل المرضى، وأدخلاه في سيارة الإسعاف بعدما تقدم القبطان الطبيب وركز في عنقه حقنة ألمته حتى أرسل صيحات التوجع، وبعد دقائق همد الرجل كأنه أسلم

الروح إلى خالقها، وفسر للحاضرين أن الحقنة كانت لتنويمه في الطريق حتى لا يتعب أكثر، ثم انطلقت به السيارة ومعه جندي من أهل الصحراء، وبعد هذا بيوم رجع الجندي المرافق له ليقص مصير عبد الله لما وصل لكُوليميم، وهو أنه استيقظ هناك، وبات ليلته في القلعة، وفي اليوم التالي تولى الصحراوي دفنه دون أن يعلم كيف هلك. . . .

ولما ذاع خبره في القلعة وفي قبيلته بالأخص عم الاستياء، وحزن عليه كل من عرفه أو سمع به في تلك الصحراء، وهكذا لقيت حتفها تلك الشخصية المجاهدة الشجاعة التي أراد المستعمرون التخلص منها نهائياً في تلك الجهة المعرضة إذاك لأخطار الصراع الاستعماري الفرنسي الإسباني. ومرة أخرى شهد الناس لأي حد بلغ القمع والبطش لدى المستعمر الغاشم، وأما عبد الله ضحيته فمات شهيداً كمن سبقه من المجاهدين الأبرار في تلك الأصقاع.

4 - منذ حللت بالمنفى وأنا معرض فيه باستمرار وبشتى الوسائل والأساليب الخفية والظاهرة، لممارسة الضغوط والمضايقات طمعاً فيما لا يطمع فيه أحد غير المستعمر المغرور، وقد تحدثت آنفاً عن بعضها الخاصة بالكتب، والصحف، والمراسلات وكانت تلك الضغوط والمضايقات تباشر كذلك بكيفية سافرة ومتنوعة. مثال هذا أنه عقب إعلان الحرب العالمية الثانية، وتقرير التجنيد العام استدعت الحكومة الفرنسية قدماء الضباط المتقاعدين ليحلوا محل الضباط المجندين في الجيوش

المحاربة، وكان ممن استدعوا في المغرب للخدمة من جديد في هذا النطاق الكولونيل «شاردون» الذي كان متقاعداً في مراكش حيث كان له مقهى يتكسب منه. ومرة قام بجولة تفقدية للمراكز العسكرية في أقصى الصحراء، فحل ذات صباح بأسا، ودعاني القبطان لمقابلة الزائر العجوز، وحينما وصلت للمكتب الإداري قيل لي إن الكولونيل في اجتماع مع هيئة الضباط، وطلب مني أن أنتظر، فغضبت وامتنعت من كل انتظار مصرحاً بأني لم أتعود هذا في أي وقت ولا في أي مكان، وعدت من حيث أتيت، فتبعني الجاويش محاولاً إرجاعي وهو يقول إن الكولونيل سيستقبلك بمجرد وصولك، وفعلاً أخرج الضباط واستقبلني. ولما دخلت وجدته محاطاً بضباطه المرافقين، وبعد تبادل التحية باللسان دون اليد وقفت متكئاً على عصاي التي كانت لا تفارقني، والتي كنت أهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى، والتزمت الصمت في انتظار ما يخاطبني به الداعي الذي لم يلبث أن قطع السكوت المخيم في جو المكتب، وفيما يخصني كنت متوتراً بعض الشيء نتيجة ما حصل لي من استياء، وزاد هذا لما بادرني الضابط المتحدث بسؤاله: ما اسمك؟ فقلت وأنا أنظر إليه مستغرباً: إن كنت تجهل اسمي فاسأل عنه القبطان، ثم أردف سؤاله الأول الغريب بسؤال ليس أقل منه غرابة وهو: أين ولـدت، وأين درست؟ فأشرت إلى القبطان ليرد على جهله أو تجاهله، ولكن السائل لم يتلق أي جواب حتى من القبطان الذي سبق له بدون شك أن تحدث له عني: والذي ربما اعتبر تلك الأسئلة غير ذات موضوع وكذلكِ الحاضرون، وفهمت أن الكولونيل رجل خراف،

ولا علم له بالسياسة، ومتأثر بمهنته منذ غادر الوظيف، وهي التجارة كصاحب مقهى، ومع هذا لم ألتمس له أي عذر نظراً لرتبته ومسؤوليته الجديدة، وشاء أن يسترسل في الهذيان والثرثرة كعادة الخرافين أمثاله، فتوجه إليّ قائلاً: أنت هنا في أسا التي هي بالنسبة إليك مطهر من الذنوب (بوركاطوار - purgatoire)، فقاطعته لئلا يواصل هذا التخريف، ولأرد عليه بما يسكته، فقلت له: إني مسلم، وفي الإسلام لا يوجد ما في النصرانية من عقيدة المطهر، إنه لا يغفر الذنوب في الإسلام إلا الله، كما لا يوجد فيه «مطهر» كقاعة انتظار قبل الدخول إلى الجنة، فإما الجنة وأما الجحيم، إن لكم عقيدتكم، ولنا عقيدتنا، ولهذا لا أؤمن مطلقاً بالمطهر كما هو في دين النصارى، ومن أجل ذلك لا تعتبر أسا بالنسبة لي إلا عنف لا أقل ولا أكثر، أما إن كانت لي ذنوب فالله هو الذي يغفرها إن شاء، لا أي واحد من العباد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإني لا زلت شاباً، وبهذا الاعتبار ليست لي قَدم في الدنيا، وقَدم في الأخرى (إشارة إلى شيخوخة الكولونيل)، وهنا ابتسم بعض الضباط الحاضرين حينما فهموا مغزى الإشارة. وكان مسك الختام قولي: إن حياتي إن شاء الله ما تزال طويلة، ولا يزال المستقبل كذلك أمامي فسيحاً، ولهذا لم يحن الوقت لشغل بالي بالشؤون الأخروية، فبُهت الذي كَفَر، وغادرت المكان لتبقى كلمتي هي الفاصلة بين الحق والباطل.

وكان مخاطبي يقصد بالمطهر أني لم أرسل منفياً إلى أسا إلاَّ لأتطهر فيها من «ذنوب» الوطنية، والسياسة، والكفاح، في نظره ونظر من هم على شاكلته من المستعمرين. والتطهير المشار به

هو التخلي عما وهبت له الحياة هداية من الله، ومع أني كنت ثابتاً على الحق واليقين في المنفى فقد استاءت نفسي من ذلك الهراء الذي سال من فم صاحبه، وسخطت على ذلك الظن السيء، أما المُتحدث الوقوح فبعد أن ألقمته الحجر رجع خائباً خاسئاً بدل أن يرجع حاملاً «لوثيقة» الذل والعار، كما حلم بها، وأيقن ومَن معه أنهم واجهوا رجلاً جعل الشرف مبدأه، والجهاد سبيله، والتضحية وسيلته.

5 - ومن ذلك القبيل أيضاً ما سأتحدث عنه باختصار، وهو أني وجهت للقبطان الذي كانت علاقته بي حسنة بطاقة تهنئة بمناسبة رأس السنة الجديدة، فرد عليها برسالة لم يقتصر فيها على الشكر ومبادلة التهنئة كما هو المعتاد، بل تجاوز هذا إلى الخوض في السياسة، وترغيبي في التخلي عنها، والتخلص من النفي رفقاً بنفسي. وبمجرد ما اطلعت على هذا الفضول والخزي حررت له رسالة مطولة تضمنت شدة الاحتجاج على فعله الطائش المشين، وقوة الاستنكار لما تجرأ عليه من التفكير والقول، وأكدت له أنه بهذا وقف معي موقفاً لا يتخذه ضابط يحترم نفسه، ويحترم شعار راية الدولة وجيشها، أي الشرف والوطن (Honneur et Patrie)، وهو نفس الشعار الذي أتمسك به، وأنصره، وأضحي في سبيله، فليس هو محتكراً لأحد، ولا لدولة، ولا لجيش، بل هو شعار مشاع بين سائر البشر، وأنا كوطني مكافح في سبيل الشرف والمغرب لا أرضى مطلقاً بأن يخدش شرفي، ويساء إلى وطنيتي، فليس وجودي في المنفى إلا بسبب دفاعي عن الشرف والوطن. فيجب عليه أن يدرك هذا حق الإدراك، يحترمني بقدر ما يحترم

الخنجر الذي يتحدث عنه
محمد حسن الوزاني.

نفسه كإنسان، وشعاره كضابط، فأجابني بأنه لم يقصد إطلاقاً شيئاً مما فهمته، وأنه كان حسن النيّة فيما ورد في رسالته، وأنه ما فتىء يحترمني كذي قبل. ومنذ ذلك الوقت قاطعته، فكان يتصل بي بواسطة نائبه الضابط إلى أن غادر أسا، ولكن الذي خلفه تظاهر معي بشيء من الجفاء حين وصوله، فقاطعته كذلك حتى سحب من منصبه بعد شهرين أو ثلاثة، ولا يحيق المكر السيء إلاَّ بأهله.

6 - وبما أن الشيء بالشيء يذكر فقبل تلك القطيعة استدعاني القبطان فسألني: هل هذان الخنجران لك؟ أجبت: نعم، هما لي، قال، وماذا تريد بهما الاثنين؟ قلت: استعمال نقودي لتشجيع الصناعة التقليدية المحلية، كما تفعل أنت، ويفعل مساعدوك الضباط، وقد سبق لي أن اشتريت أشياء كالجمال المصنوعة من العود، وهذا العصا وهذا الخاتم الفضي الجميلين، وأنا مستعد لصرف بعض مالي في اقتناء كل ما يروقني من المصنوعات، لأنه إن لم نفعل نحن هذا فمن يساعد صناع أسا الفقراء على صعوبة العيش؟ قال: ألا تكتفي بخنجر واحد؟ قلت: لك أن تمنعني منهما إن أردت، ولكني أريدهما الاثنين لأني طلبتهما فصنعا من أجلي، ولست أريد بهما شراً لأحد، فسلم لي الخنجرين، وأديت ثمنهما للصانع الذي كان ينتظر نتيجة الحوار، ولما حزتهما شعرت بأني أصبحت أملك شيئاً قد أضطر إليه، ومنذ ذلك الوقت اعتدت أن أضع أحدهما تحت الوسادة في الليل، ومرة كدت أن أستعمله في منفاي بتاكونيت حينما هوجمت ذات ليلة وأنا نائم، كما سأقصه فيما بعد.

7 - وأثناء الحرب العالمية الأولى كنت جالساً كالعادة على الكرسي المستطيل خارج حجرتي، فرأيت القبطان مع بعض مساعديه يدخلون ساحة الجناح الذي كنت مقيماً فيه، وبعد الطواف بها والتأمل في جهاتها، كأنهم يبحثون عن شيء يهمهم، ركزوا وتداً قبالة نافذة حجرتي وعلى مسافة نحو ثلاثة أمتار، ثم غادروا الساحة، وتساءلت في نفسي ما المراد بالوتد في ذلك المكان؟ وبعد ساعات جاء الجواب، حيث انتصب جندي هناك في وقفة عسكرية رافعاً بندقيته بحربتها، فتساءلت كذلك ما القصد من هذا؟ وسرعان ما أدركت أن الأمر لم يكن مجرد حراسة مسلحة، لأن هذه الحراسة قائمة باستمرار ليلاً ونهاراً بمدخل الجناح الذي أسكنه مع الضباط، بل كان ذلك بأمر السلطة العليا في الرباط، وأريد به ممارسة الضغط، والتضييق عليّ حتى تلين قناتي وتخور عزيمتي، وتتحطم معنويتي، وتنهزم نفسي، وتأكدت من مقاصد المناورة لما طالت أياماً، وكنت أرى الجندي من داخل الحجرة، فلا يغيب عني منظره، وكلما توجهت إلى الكنيف في الجهة المقابلة من الجناح كان يتقصّى أثري ويلازمني كالظل ويقف وراء الباب، ويرافقني في الرجوع من غير أن يتجاوز الوتد. وطال هذا شهوراً كثيرة إلى أن تقرر نقلي إلى منفى آخر بالصحراء. وكرد الفعل على ذلك «التمثيل» وكجواب على تلك المهزلة كنت أقابل المناورة بكل ما في الإمكان من المواجهة والتحدي حتى يُوقِنَ أصحابها في كل مكان بأني مهما فعلوا لا أتضعضع أبداً. وكمثال على ذلك كنت أخرج كرسي المستطيل أكثر من المعتاد، وأدنيه من موقف الجندي ما أمكن،

وأميل عمامتي على جبهتي خلافاً للمألوف، وأطيل الجلوس وأنا تارة أطالع، وتارة أخرى أصوّب نظراتي إلى «المشهد» الماثل أمامي كأنه من المسليات. ومرة رأيت الجندي مطأطىء الرأس حتى لا تلتقي عيناه بعيني، ولكنه سرعان ما أخذ يرفع رأسه شيئاً فشيئاً، لأن ضابطاً كان يشير عليه من داخل حجرته برفع الرأس والنظر تجاهي، وكان المنظر مضحكاً. وفي حجرتي كنت أزيح الستار عن النافذة، وأوقف فيها مطلاً على تلك «المومياء» المنصوبة أمامي. ومن المؤكد أن الرقباء كانوا يبصرون كل ما أفعله، ويبلغونه إلى رئيسهم ليبلغه بدوره إلى المعنيين بالأمر. وذات يوم كنت جالساً على الكرسي فاقترب مني ضابط برتبة سارجان، فقلت له مبتسماً ومازحاً: هل لهذا من فائدة؟ (أكوا ساريم) إن جندياً واحداً لا يكفي: ربما يكون أفيد استعمال الفرقة بأكملها وبكل أسلحتها، فاحمر وجهه، وهز كتفه قائلاً: ليس لنا نحن في الأمر ناقة ولا جمل (نونيسوم بور ريان Nous) (ne sommes pour rien، وانصرف لحال سبيله حتى لا يسمع أكثر.

ولما رأت السلطة عدم مبالاتي بالمناورة السخيفة عمدت إلى تشديد الحراسة، فكلما استدعيت لمقابلة القبطان في شأن يريد مذاكرتي فيه أو إبلاغه إليّ، كان يتكلف بالدعوة ضابط بدل جاويش الإدارة، ويصحبني هو والجندي المسلح إليها في الذهاب والإياب، وهذا داخل القلعة المحروسة المداخل والسطوح. وقد امتنعت دائماً من إثارة مسألة المناورة مع السلطة التي لم تثر هي كذلك المسألة معي. وهكذا كان كلانا ينهج

خطته المقررة في صمت وتغاض، وكان من عادتي في المنفى منذ حللت به أن أذهب إلى المستر متستراً بسلهام أسود، وحاملاً لزجاجة من الماء. ولا شك أن هذا كان يلفت نظر السلطة دون أن تعرف حقيقته، فلما تقررت المناورة بالحراسة المسلحة الخاصة فوجئت ذات يوم وأنا داخل الكنيف بعين ترقبني من خلال ثقب أحدث بسقفه، فتعززت حراستي بالباب بأخرى في السطح، ولم أهتم بأمرها، فقابلتها بالإهمال والامتهان، ولم تنقطع منذ فرضت، وكنت أشعر باستياء الجنود وضباطهم المغاربة. وذات مساء كنت واقفاً بباب الحجرة، وبمجرد ما دخل الضباط الفرنسيون لتناول العشاء بمطعمهم اقترب مني الجندي ودموعه تسيل، فقال لي: اسمح لي أيها الشريف، إنني تركت أمي، وزوجتي، وأولادي يتباكون لما خرجت للحراسة هنا، ونحن نخاف عليك، والله معك. فكان جوابي: لا تعرض نفسك للتهلكة، عد إلى مكانك لتحرسني كما أُمرت، وإذا طُلب منك أن تقتلني فافعلْ، لأنك في خدمة الفرنسيين الذين لم يجندوك بالرغم عنك، بل أنت الذي تطوعت في جيشهم، فلا لوم عليهم، بل كل اللوم عليك، أما أنا فلا يخاف عليّ أحد، لأني قادر على مواجهة الشر بما يستحق في كل الأحوال والظروف.

ولما واجهت تلك المناورة تذكرت الخنجرين، وتوقعت أن ينزعا مني، ولكن هذا لم يقع، ولو طلب مني تسليمهما لرفضت، إذ كنت في ذلك الظرف أحرص من ذي قبل على التزود بهما فضلاً عن الإيمان الذي هو أقوى سلاح. وكان من الطبيعي أن أكتب لوالدي بكل ذلك مؤكداً له أنه يجب أن يكون مطمئناً عليّ

كل الاطمئنان، وأن لا يهتم بما جرى، وأن لا يحرك ساكناً بأية صفة في شأن الواقع، فحياة النفي لا تخلو من العجائب والغرائب، والمضحكات والمزعجات.

وكل ما فهمته أن القصد من تلك المناورة كان هو الضغط، والمكر بعد فشل كل المحاولات التي جربت معي مدة طويلة، ولهذا قابلت المناورة بما يفشلها، ولم يضع لها حداً إلا نقلي بعد أن مرت سنتان على نفيي بِأَسًّا، وانقضت سنتان أخريان قبل أن تتاح لي فرصة الاطلاع على سر تلك المناورة. وذلك أني حللت بإيتزر، منفاي الأخير، قبيل نزول جيوش الحلفاء في المغرب سنة 1941: كان يتحدث معي القبطان بارلانج في منزله، وفي سياق الحديث أفضى إليّ بأن المخابرات الأمريكية والانجليزية علمت لما كنت في أسا أن الألمانيين حاولوا اختطافي، بطلب من إبراهيم الوزاني وبعض زعماء العرب المقيمين في برلين كالأمير شكيب أرسلان، ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني؛ وأن الأمر دُبر مع السلطات الإسبانية في الصحراء الغربية. ومنعاً لذلك فرضت عليّ هناك حراسة مشددة. فقلت له: الآن قد اتضح لي ما كنت أعتبره مجرد مناورة فاشلة للضغط عليّ، وماذا كان يراد من محاولة اختطافي وهل كان هذا ممكناً؟ فأجاب: «لست أدري مرادهم من ذلك، ولكن الأمر لم يكن مستحيلاً هناك لو لم تتخذ التدابير والاحتياطات حولك، وكانت إذاعة برلين العربية مهتمة بك على لسان يونس بحري».

8 - وقبل ذلك احتدم الصراع في الصحراء بين الفرنسيين

والإسبانيين، وبلغ التوتر أشده بين الاستعمارين، حتى خيف أن تشتعل نار الحرب بينهما في تلك الجهة، وتوقع الفرنسيون هجوماً مفاجئاً إسبانياً على أَسَّا، فقامت الاستعدادات والتحصينات على ساقٍ ليلاً ونهاراً، وشغلت الفرقة العسكرية باستمرار بالمناورات للدفاع عند الحاجة. ومن التحصينات حفر مخزن كبير وعميق للماء توقعاً لحصار طويل، وإغلاق مداخل القلعة بجدارات منيعة أوسع منها حتى لا ينفذ من جوانبها إلا رجل منفرد وبكيفية جانبية، وحفر تحت كل مدخل نفق يؤدي إلى المدافع المنصوبة خارجه، وأقيمت الحراسة في الأبراج والسطوح. وأثناء الليل كان يقع النفير من حين لآخر، فيسرع الجنود إلى أماكنهم المعينة، وهكذا كا نتوقع الانفجار بغتة، وأمام شَبَحِ الحرب كان لا بدّ لي أن أتخذ الموقف الذي تمليه الظروف، وتبرره مصلحتي، فحررت رسالة إلى السلطة المعنية بالأمر طالباً أن أبعد مؤقتاً عن مركز الخطر، لأني لا أريد أن أتعرض لأي خطر بعد أن أصبحت الحرب متوقعة في كل ساعة، كما لا أريد أن أذهب ضحية الخلاف والصراع مع الإسبانيين. وبعد أيام جاء جواب السلطة حيث أبلغني القبطان أن لا خوف عليّ، وأنه في حالة الخطر تعمل السلطة لنقلي لمكان آخر، ولم أقتنع بهذا والخطر ماثل أمام الجميع، وإذا تحقق فلن يكون مسبوقاً بإشعار أو إنذار. ومن حسن الحظ أنه لم يتحقق الانفجار وإن استمرّ التوتر على أشده، وظلت الاستعدادات مسترسلة أشهراً إلى أن تم نقلي من أسا إلى منفى غيرها في الصحراء، ولم تكن لهذا النقل علاقة بالوضع المتوتر هناك، ولكن أقدمت

عليه السلطة لاعتبارات سياسية هي محاولة تجربة جديدة معي بأسلوب اللين حيث أخفقت الشدة والمناورة.

تلك بكل إيجاز، هي الوقائع التي تعرضت لها أو شاهدتها أثناء النفي بأسًّا مدة سنتين، ولو شئت أن أتبَسّط في الحديث عنها أو أن أسجل غيرها مما يتعلق بالحياة في المنفى لاحتاج هذا إلى الإفاضة في القول، وإن فيما أثبته هنا باقتضاب ليعطي صورة كافية عن حياة النفي كما حييتها في مختلف الأطوار، وكانت كلها محنة متنوعة الأشكال والألوان، وقد تحملتها بصبر وتجلد، وشجاعة وثبات، فاستطعت بهذا أن أُلَقِّنَ الظلمة الماكرين خير درس في قوة الشخصية، والعقيدة الوطنية، والإرادة النضالية، مهما قست الظروف، وساءت المعاملة، وطالت البلية.

وبالإضافة إلى ما تقدم من ماجريات المنفى الأول يجدر أن أتحدث كذلك بصفة عابرة، عن أوجه أخرى من الحياة هناك، فبصفة عامة كانت هذه الحياة حياة عزلة، وفراغ، وشظف، وبلوى. ومن شأن كل هذا أن يجعل الحياة مرة، مرة وشقية، وحزينة قلما تطاق، خصوصاً إذا فرضت عليها المضايقات، واستهدفت للمناورات. وليس من سبيل إلى تحمل عسر هذه الحياة إلا بقوة هذه العزيمة، وجودة المعنوية، وشدة المقاومة للضعف أو الانهيار النفسي في كل وقت وحين.

وتتمة للحديث عن منفى أَسًّا أُشير إلى أن أشد ما يعانيه الإنسان هو الطقس الذي يسود فيها، خصوصاً في الصيف الذي هو أطول في الصحراء منه في غيرها، وكذلك احتراق أوكسيجين

الهواء الذي يعسر معه التنفس، وشدة العطش، يضطر المرء إلى شرب الماء بدون انقطاع تقريباً، لأن الجسم يكون في أشد الحاجة إليه باستمرار، وبمجرد ما يشرب الماء يتصبب عرقاً، مما يحتاج إلى التجفيف الدائم. وإذا عصفت الزوابع الرملية، وتعرضت لها الأجسام كستها رملاً ووسخاً. وأثناء هبوب العواصف يتسرب الرمل من شقوق الأبواب والنوافذ، فيختلط هواء الحجرات بدقيق الرمل الذي ينفد إلى الجسم مع كل تنفس، فيشعر به الإنسان في فمه وتحت أضرَاسه ما دامت العواصف التي قد تطول أسابيعَ ليلاً ونهاراً، ولقوتها لا يستطيع أحد أن يتعرض لها إلا منطوي الجسم، وباذلاً كل جهده وطاقته، وفي الصباح لا يمكن فتح باب الحجرة بسبب تكتل الرمل وراءها من الداخل، فيحتاج إلى إزالته بأية وسيلة كالمجرفة أو باليد. ومن عادة العواصف أنها تحول الكتل الرملية، وتحدث أخرى بحيث لا يبقى سطح الأرض كما كان من قبل، وليس لها فصل معين. ومما يستعمله سكان الصحراء لاتقاء الرمل شيئاً ما، اللثام الأزرق.

ويستحيل ـ زمن الصيف ـ النوم داخل الحجرة لأنها تكون في الليل أشبه بفرن إثر توقف النار فيه، وذلك بسبب اختزان الجدران والسقف لحرارة النهار، وكل ما يوجد في الحجرة من ثياب وفراش يكون كذلك حاراً كأنه معرض للهيب النار. ولهذا يضطر الإنسان إلى قضاء الليل خارج الحجرة مضطجعاً على حصير، ويتعذر النوم بسبب كثرة الناموس الذي يلسع لسعاً مؤلماً، ولا سبيل إلى التخلص منه إلا بتغطية الجسم مِن الرأس إلى القدم،

وهو غير مستطاع لشدة الحرارة، وتصبب العرق. وفي الصيف تنضاف إلى الهوام كالناموس العقارب والأفاعي من مختلف الأحجام والمقاييس، وأحياناً يعثر عليها في الحجرات، فكيف يتأتى النوم مع كل هذا للإنسان خصوصاً إن انضم إليه الريح الرملي العاصف؟ ومما يزعج النائم في الليل صياح الضباع التي تطوف بحثاً عن أكلها في المزبلة، فتتعارك من أجل هذا، وتتعالى صيحاتها المحزنة المقلقة بشكل خاص، وفي الصباح الباكر نتسابق إلى قاعة الاغتسال حيث يكون الماء بعد الليل محتمل الحرارة.

وأما حياة العزلة كما تفرض في المنفى فيقضيها الإنسان في أغلب الأوقات داخل حجرته الضيقة المتواضعة. وحتى حينما يخرج منها فإنه يوجد في حيز محدود، معتاد وفي محيط يندر فيه الاتصال، ووسط أقوام لا يصلحون له، وفي جو تنعدم فيه الثقة، ويخيم عليه الصمت الذي هو أشبه بصمت المقابر. ومع هذا يحس الإنسان بالغربة الشديدة الممضة، وبالنسيان الذي قد يتخيل معه المرء أنه منبوذ من الحاضرين والغائبين على السواء ومقاومة لحياة الانعزال والاغتراب لا يملك الإنسان غير الاعتماد على النفس وما يقويها من خصال، ومقومات، ومعنويات، وما يلجأ إليه كذلك من الوسائل لشغل الوقت، وفي مقدمتها المطالعة والكتابة، وكلتاهما غير متوفرة لغير النفس القوية ذات العزيمة الراسخة، والمعنوية السليمة، والروح المطمئنة.

وقد استطعت في «خلوتي» بالمنفى أن أتغلب على كل عزلة

وفراغ لا بالمطالعة والكتابة فحسب، بل كذلك بتعويد النفس على التكيف مع الظروف قدر المستطاع، وبعدم شغلها بغير الواقع، وبتحصينها من التطلع والاشتياق إلى ما هو خيال أو سراب خصوصاً بالنسبة للحياة في الصحراء. وبعبارة أخرى، كنت متفقاً مع من كانوا يقولون إن أسا «قبر الدنيا» فاعتبرتها بالنسبة لي خاصة «قبراً» غير مزار، بل مهجوراً من الناس كافة، وبهذا اصطنعت اليأس من كل واحد، ومن أي شيء، وقلت في نفسي: إني وحيد لا أعتمد إلا على نفسي، كما أني أخوض الجهاد الأكبر مع النفس كبحاً لجماحها، وردعاً لأجيالها، وفي ذات الوقت أقتحم صراعاً حاسماً مع الأشرار، فكل ما يهمني أن أخرج من هنا منتصراً مهما كلفني هذا من عناء، وصبر، وتضحية، وكل ما عدا هذا فثانوي، إن لم يكن لديّ في حكم المفقود. وبهذا استرحت، وطبت نفساً وحياة إلا نادراً، وأمكنني أن أنسجم بوجه عام مع الحياة الشاذة والعصيبة في المنفى، ولكن بالرغم عن هذا كنت أعاني آثار العزلة في بعض الأوقات، وخاصة في وسط النهار، عندما تنقطع كل حركة داخل القلعة مدة الاستراحة والقيلولة، ويشتد لهيب الشمس، ولا يطاق الخروج إلى ما يشبه الجحيم. وفي هذه الأثناء يخيم السكون الرهيب على المحيط الذي يخيل للإنسان أنه خالٍ من الأحياء، فيزيد الشعور بالعزلة شدة ووطأة، وينفث في النفس سموم الغم والكدر، فيصير بهذا موهناً للهمة والقوة، ومنهكاً للطاقة والمعنوية. وكل من لم يعرف ذلك السكون المهول في ظروف العسر والمحنة، لا يمكنه أن يتصور شدة وطأته، وبليغ أثره، وإذا

قدر له أن يقطع، مثلاً، بصوت حيوان كالبعير فإن هذا الهدير أو كل دوي يجعل النفس ترتاح له كأنه صوت جميل ومطرب. ومرة جيء إلى القلعة بغربال كهربائي للحبوب (طارا)، واستعمل لغربلة الشعير المختلط بالتراب نحو الأسبوعين، وكلما كان يتوقف عمله نحو الساعتين وقت الظهيرة كان أثر انقطاع ضجيج المحرك في نفسي سيئاً، وحينما انتهى العمل بالغربال ورُدَّ إلى أصله كان أسفي على هذا الفراق شديداً، وشعرت كأني فقدت «أنيساً عزيزاً»، ولم يكن لي في تلك الفترة التي ألفته فيها، «أنيس عزيز» سواه!

وكنت ألجأ دائماً للتغلب على آفات العزلة، وبالأخص على ذلك السكون «القاتل»، إلى كتاب الله، فأرتله على الطريقة المغربية، أو أتلوه جهراً بالأسلوب الخطابي، وهكذا كان القرآن المجيد خير أنيسي في الخلوة، وأقوى سلاحي في ساعة الشدة؛ كما كنت ألجأ إلى «نهج البلاغة» للإمام علي بن أبي طالب، فأغذي معنويتي بما فيه من حكم وأمثال، وأقوي روحي بما يضمه من روائع الخطب والوصايا في الدين، والحرب والسياسة. ولا زلت محتفظاً بنسخة ذلك الكتاب الفريد مع بعض التقاييد والتعاليق في الهوامش، وكنت معجباً به أشد الإعجاب، وحريصاً على الاستفادة منه قدر الإمكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أني كنت أقرأ ذات يوم وصية الإمام علي لابنه الحسن، فلفتت نظري فيها هذه العبارة: «وخُضْ يا بني، غمرات الحق حيث كان»، فاستقر رأيي على اتخاذ «الغمرات» عنواناً لافتتاحياتي في الجريدة التي كنت أفكر في إصدارها بعد العودة من المنفى، وقد تحقق هذا

فعلاً لما أنشأت جريدة «الرأي العام» لسان حزب الشورى والاستقلال سنة 1946، وقد كان «للغمرات» فعلها في نفوس القراء. ومن أهم الكتب التي كنت أعتمد عليها في خلوتي «إحياء علوم الدين»، للإمام الغزالي، فبفضل هذه الكتب، وفي طليعتها الكتاب الجليل، كنت أستطيع مغالبة العزلة، والغربة، وما قد يتعرض له الإنسان فيهما من غم وكدر.

وبصفة عامة كنت أشغل فراغ الحياة في المنفي ـ زيادة على تلك الكتب وغيرها ـ بكتابة دراسات متنوعة سياسية واجتماعية، منها دستور الحكم في الإسلام، وقصة الشورى في الإسلام وتاريخ المسلمين، وآراء ابن خلدون في الاجتماع والسياسة، وبحث نقدي لفلسفة ابن خلدون الاجتماعية، تأليف طه حسين ونظرات في سيرة الرسول، وغير هذا من الأبحاث، وبالإضافة إليها عنيت بموضوع علمي هام طالما شغل فكري منذ كنت طالباً في باريس، وهو السياسة وعلاقتها بالأخلاق في الإسلام. ومن مطالعاتي استطعت أن أجمع عناصر ومواد قيمة تضاف إلى ما توفر لديَّ قبل النفي من معلومات خاصة بنفس الموضوع. ولما نقلت سنة 1941 إلى منفاي الرابع والأخير بإيتزر أمنت والدي على كمية مهمة من الدراسات والمؤلفات، وقد طالعها مع إخوتي في فاس، وظلت محفوظة إلى وقت حركة المطالبة بالاستقلال في يناير 1944، وخشية عليها من الضياع أثناء تفتيش محتمل للبيت مدة الحوادث والاضطرابات. عهد بحفظها إلى صديق له كان تاجراً متمتعاً بكامل ثقته، وأبعد

الناس عن شبهة السياسة، ولكن من سوء الحظ أنه فتش كغيره في حوادث تلك الحركة من طرف قوات القمع الفرنسية التي اقتحمت بيته على غرة، فأصيب بشلل في لسانه، وبعد أيام أسلم الروح إلى خالقها، وكانت عائلته لا تعلم شيئاً عن الكتب المؤمنة عنده، فلم يعثر لها على أثر وضاعت مني جهود أربع سنوات. ولما بلغني الخبر اعتبرت ما وقع خسارة جسيمة لا تعوّض، بل شبه كارثة لا تقدر، ولا تنسى مدى الحياة، وتواصل البحث عنها حتى اليأس. وطالما ألح أبي وإخوتي في إعادة تأليفها، وكان حزنهم على فقدها عميقاً وعظيماً، وكان ألمي على ضياعها أعظم، لما كانت لها في حد ذاتها من طرافة، وقيمة، وأهمية، خصوصاً وقد كانت إنتاج تفرغ مطلق، ودراسات جدية، وتفكير عميق، وتأليف متقن بجهد القدرة والاستطاعة. ولم أتمكن - بغاية الأسف - من العزم على استئناف الكتابة في مواضيعها المفيدة لأسباب قاهرة، منها قلة التفرغ في فترة أصبحت أقدر فيها على الاتصالات الحرة نسبياً، والمراسلات السرية مع زملائي الوطنيين في فاس بالأخص، والانشغال بالكتابات السياسية الوقتية، والاهتمام بالأحداث والتقلبات لداخلية التي كان المغرب مسرحاً لها أو أتيح له أن يتهيأ لها، ويتمخض عنها خلال السنوات الأخيرة من الحرب الكونية الثانية. وبهذا فقدت في الغالب السكينة في المحيط الجديد، وكل ما من شأنه أن يساعد - حسّياً ومعنوياً - على الانصراف إلى استعادة البحث والتصنيف. وربما أمكن هذا لولا أن عودتي سراً بحكم ظروف النفي، إلى النشاط الوطني، والعراك السياسي، بعد

سنوات من الانقطاع القهري في مختلف المنافي بالصحراء، قد استأثرت من جديد بهمتي، فاضطرتني إلى أن أخصص معظم وقتي للعمل السياسي الخفي بدل الدراسة والتأليف.

في المنفى بِأَقَّة

بعد سنتين ونصف تقريباً بِأَسَّا تقرر نقلي إلى منفى ثانٍ بالصحراء، وهو أقة، وكان السبب الرئيسي في هذا فشل جميع السلطات العسكرية في محاولاتها التناورية للضغط عليّ، وحملي على التخلي عن السياسة، لأن الفرنسيين كانوا يحرصون على الوصول إلى هذه الغاية مع الشخصيات السياسية المغربية التي لم يكونوا واثقين بثباتها في مبادئها وآرائها، ومواقفها الوطنية، ولهذا طمعوا في تحقيق ذلك بوسائل القهر والدهاء، وحسبوا أن الأمر هين على سياستهم الخرقاء التي كانت في الواقع تسير من فشل إلى فشل، خصوصاً أنها كانت تقوم على أخطاء، وتخيلات، وأوهام، وأباطيل، وأن الذين يسيرونها كانوا من أجهل الناس بفن وعبقرية السياسية. أما المخلصون الأوفياء من الوطنيين المغاربة فاستطاعوا مع ما تكبدوه في المعتقلات من أنواع الإرهاق والتعذيب، وفي المنافي من شتى المكايد والضغوط، أن يقيموا البراهين تلو البراهين على أنهم كانوا رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فأفشلوا بثقتهم في أنفسهم، وبالوفاء لعهدهم كل محاولات وتدبيرات المستعمر الغشوم.

وجرياً وراء تلك الغاية السخيفة، وبالرغم عن الدروس العديدة التي لقنتها للسلطات الفرنسية، خلال أكثر من عامين،

في الصبر على المكاره، والثبات في العقيدة الوطنية، أبوا إلا أن يجربوا تجربة جديدة ظنوا أنها تحقق لهم أغراضهم السافلة التي لم يدركوها في تجربتهم الأولى، وكان مجال التجربة الثانية بأقة التي حللت بها قبل هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الأخيرة بمدة وجيزة جداً.

وهناك أعطيت منزلاً مناسباً وإن كان متواضعاً، وعوملت معاملة أفضل من ذي قبل، ولم تُفرض عليَّ ظاهراً حراسة مسلحة خاصة، وعملت السلطة العسكرية في القلعة التي كنت منفياً فيها كل ما أمكنها لتكون علاقتها بي شبه ودية، فشعرت على العموم بتغير وتحسن في حياة النفي. وكان من شأن هذا أن يبعث شيئاً مّا على الرضى، ولكن - وفي الأمر لكن، كما يقال في الفرنسية - استغربت ذلك كل الاستغراب، وتساءلت: ماذا عسى أن يكون وراء تلك الخطة التي كانت مفاجأة تسترعي الانتباه بالنسبة لما مضى، ولكنها كانت في نفس الوقت مدعاة لكل حيطة وحذر. وهنا أخذت أردد في نفسي هذه العبارة الفرنسية: إن هذا أجمل من أن يكون صحيحاً! وانتظرت ما قد تكون به الأيام حبلى، ومن الحزم سوء الظن، كما يقال. ولهذا اعتبرت الأمر مناورة ومكيدة بأسلوب جديد لا أقل ولا أكثر، واستمرت الأمور تسير عادية فترة قصيرة، وكلما أصبح الصباح تساءلت: ماذا سيحدث من جديد؟ وكنت أتوقع أن يكون شراً لا خيراً نظراً لحياة المنفى. وبالرغم عن الظروف الجديدة، لم أكن متفائلاً ولا مطمئناً. وذات صباح كنت أطالع الجزء الثالث من «إحياء علوم الدين» للغزالي، فدخل علي ترجمان مغربي، وقال لي إن القبطان يطلب مني أن أغادر

المنزل فوراً إلى مكان آخر أعد لي في جهة نائية من القلعة، وذلك أن موظفاً فرنسياً حل بأقة ليشغل منصب مقتصد، وتقرر أن يحل محلي في المنزل، فأجبته بالرفض قائلاً له: بلغ القبطان أنني لا أبرح منزلي، حيث قُضي للسابق، كما يقال، ثم عاد الترجمان ليؤكد لي أنه لا بدّ من إخلائه حالاً، فأكدت له امتناعي بإصرار، ورجع الرسول مرة ثالثة حاملاً لهذا الإنذار ـ إما إخلاء المنزل، وإما إخراجي منه بالقوة، فاخترت هذا الحل الثاني، وانتظرت استعمال القوة، وتمنيت اتخاذ هذا الإجراء العنيف عملاً بالآية: وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وطال انتظاري وأنا أطالع كتاب «الإحياء»، فلم يظهر أثر للإنذار. وفي هذه الأثناء تسلحت بخنجري استعداداً للدفاع المشروع عن النفس والكرامة، لا عن المنزل، لأنه لا خيار في الحياة بالمنفى. وأخيراً جاء عندي الجاويش، وهو من عائلة محترمة في تارودانت وكان جدّه عاملاً للسلطان مولاي الحسن بسوس الأقصى، كما كان الجاويش ذا همة ومكانة، ومنذ وصلت وهو يعاملني بمنتهى التقدير والاحترام، وكانت له خطوة عند القبطان، وبكلمة كان شخصية تفرض احترامها على الجميع. وبعد التحية طمأنني مصرحاً بأنه استاء من عدم تكليفه بالمأمورية، وأن القبطان كان حسن النيّة، غير أنه احتار من أمره لما أبى الموظف الفرنسي أن يسكن في غير المنزل الذي كنت فيه، وأن القبطان عرض أن أنتقل إلى الحجرة المعدة للضّيوف من رجال السلطة فرفضت حتى لا أخرج منها كلّما حل ضيف إداري، وعرض الجاويش أن أنتقل إلى داره، وفي هذه الحالة يوجه عائلته إلى تارودانت،

فأجبته بأن هذا الحل غير مناسب، ولهذا أريد أن أبقى في منزلي حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. وهنا أخذ يستعطفني، ويعتذر عن القبطان الذي قال إنه ندم على ما جرى بيننا، وآخر الأمر، وإرضاء له طلبت مهلة تفكير مدة ثلاثة أو أربعة أيام حتى يفهم الجميع أني لم أغادر المنزل تنفيذاً للإنذار. وفعلاً بقيت فيه كما أردت واشترطت، وتوجهت عائلة الجاويش في اليوم التالي إلى تارودانت، فلما علمت هذا لمته على ما فعل قبل اختياري، ولكنه أجاب بأنه يحرص هو وعائلته على أن أنزل ضيفاً مكرماً عندهما، وحيث جعلت أمام الأمر الواقع، وحتى أظهر حسن التقدير لهذه الالتفاتة الطيبة، ولهذه الأريحية الجميلة قبلت الانتقال إلى المنزل المهيأ لي: وأقمت فيه نحو السنة إلى أن تقرر نقلي إلى منفى ثالث في الصحراء. وخلال هذه المدة سادت القطيعة بيني وبين القبطان، وكان اتصالنا بواسطة الجاويش، طالما قضيت الحياة مختلياً بنفسي في منزل «الضيافة»، ومنكباً على كتبي، ومنهمكاً في دراساتي في كثير من الأوقات، وقلما كنت أخرج لباب المنزل لمشاهدة الرائح والغادي من الجنود المغاربة الساكنين مع أهلهم «بالدوار» الخاص بهم، ولم يتردد عليّ في خلوتي غير الجاويش المكلف بخدمتي صباحاً ومساءً. وكان يبدي دائماً طيب الاستعداد، ويلتزم حسن المعاملة على عادته. وهكذا مرت حياتي في تلك المرحلة شبه عادية، ولم تمضِ عليّ نحو السنة حتى جاء الأمر بانتقالي إلى منفى آخر في الصحراء دائماً، وعلى خط ممتد وراء سلسلة جبل باني الصخري المسودّ تحت تأثير حرارة الشمس المحرقة.

والشيء الجدير بالذكر الذي أريد أن أختم به الحديث المقتضب عن نفيي بأقة هو ما كان لوجودي فيها، وللأخبار التي كانت تشيع بين سكان المداشر والقبيلة عن سلوكي ومواقفي من تأثير في النفوس التي أتيح لها أن تحس وتشهد مباشرة حقيقة الوطنية، وكفاح رجالها الأحرار في سبيل البلاد وأمتها. ومع أنه لم يكن لي أي اتصال بأحد من السكان المحليين فقد كانوا مهتمين بي، وبكل ما يجري حولي، ويتعلق بحياتي هناك، وقد أتيح لي، بعد عودتي من المنفى، بعدما يقرب من تسع سنوات، أن أطلع على هذا، وأتأكد منه لما زارني وفد مهم باسم سكان أقة لتهنئتي بالعودة لمسقط الرأس، وإعلان انخراطهم في الحزب الذي أنتمي إليه، وهذا مثال لما كان يترتب في نشر الدعوة الوطنية، وحركتها النضالية بالمغرب، عن سياسة القمع الفرنسية التي كانت تعتقل المكافحين الوطنيين أو تنفيهم في شتى الأماكن والجهات، فكانت بهذا تتسبب في تغلغل الوطنية بين القبائل النائية نفسها.

في المنفى الثالث بتاكونيت

قبل نقلي بيوم من أقة غادرها القبطان نهائياً بعد أن أقيمت له حفلة وداع عسكرية ومدنية، ولم أحضرها لتوديعه، وبعد ذلك سُئلتُ مِن خلفه عن سبب تخلفي، فذكرته بما حدث بيننا مما كان له أسوأ الأثر في نفسي، وأضفت بأني في المنفى لا أعتبر أني مقيد بالمجاملات «البروطوكولية»، ومعني بمراسيم الاستقبال والوداع.

وحل يوم الارتحال حيث ركبت شاحنة عسكرية رفقة ضابط برتبة ملازم ثانٍ جاء خصيصاً لمرافقتي ومعه عدة جنود مسلحين، فقيل لي إن وجهتنا قلعة تاكونيت في أقصى الصحراء شرقاً، وهي توجد على مسافة بعيدة قطعناها في يومين وعلى ثلاث مراحل، وطال السفر كل اليوم الأول، وفي العشي توقفنا في قرية فم زكّيط، واستقبلني فيها قبطانها، وأجرى معي حديثاً حول المشاريع التي حققها هناك، وطلب مني أن أذهب مع الجاويش للوقوف على بعضها كقنوات الريّ داخل واحة النخيل. وتناولت العشاء في منزل الجاويش مع بعض الموظفين المغاربة المحليين، وكان المكان مفروشاً على نسق ما هو موجود في الحواضر حتى خيل لي أني جالس في بيت بفاس، وكان العشاء غير عادي بتنوع الأطعمة وجودة طبخها، كما كان الجو فيه يشعر بحسن الاستقبال والانشراح العام. ولما حان وقت النوم انتقلت إلى منزل آخر قيل لي إنه معد لنزول باشا مراكش كلما حل بفم زكّيط، لأن نفوذه في الجنوب كان يمتد إلى هناك. وفي السحر جيء إليّ برغائف وشاي، ولما طلع النهار واصلنا السفر، غير أننا اضطررنا إلى قطعه للتوقف بأكّادير تيسنت بسبب فيضان النهر فجأة نتيجة الأمطار الطوفانية الفجائية في جبل باني بعد أن تحولت فوراً إلى سيول اندفعت بقوة وسرعة فائقتين نحو مجاري الأنهار اليابسة في غير وقت السيول، ونزلت في القلعة المشرفة على النهر، ولم ينقطع هدير المياه المتدفقة في النهر المليء بالأحجار والصخور، وشاهدت في الصباح ما حطمته قوة المياه من سدود صغيرة، وحواجز مبنية بالإسمنت تبعثرت كتلها (بلوك) في المجرى بعد أن

جرفها الماء، كما جرف جذوع النخل، والشجر، والأخشاب التي اقتلعها في طريقه. ولما تراجعت المياه في النهر بعد يومين تقررت مواصلة السفر، فتجند كثير من رجال الكوم لوضع الأحجار في مكان العبور، وبمشقة عظيمة، وبتعرضنا للخطر عبرنا النهر في الشاحنة، وكان هذا مغامرة خرجنا منها في النهاية بسلام، وقطعنا مسافة طويلة وشاقة في القيظ الشديد، وتعبت تعباً قوياً وأنا صائم. وفي العشي من اليوم الثاني وبعد قطع المرحلة الثالثة وصلنا لتاكونيت، فخرج القبطان من مكتبه ليستقبلني بعد أن استقبل فيه الضابط المرافق، ولما دنا مني مددت له يدي، فلم يمد يده للسلام، وهنا ثارت ثائرتي، وكدت أن ألطمه باليد التي امتنع من الرد عليها بيده، لولا أنه أسرع بالابتعاد خوفاً من رد فعل عنيف. سمعته يقول للجاويش وهو منصرف: رافق السيد إلى «منازله» .(conduis Monsieur dans ses appartements) وتوجهت مع الجاويش وأنا أفكر في وسيلة الانتقام من الضابط الفظ الغليظ. ولما وصلت «للمنازل» المعدة لي وجدتها عبارة عن حجرة فسيحة أرضها تراب، وفي أسفل جدرانها كثير من غيران الفأر، وعلى هذه الجدران رفوفٌ خشبية عديدة، وليس في الحجرة فراش ولو من حصير أو غيره. ولما رأيت هذا قلت للجاويش: لعلك أخطأت فهذا ليس بمكان صالح للإقامة، ولكن جوابه كان: لم أخطأ لأنه منذ يومين طفت مع القبطان على الأماكن الفارغة، فوقع اختياره على هذا المكان. وبقيت أفكر فيما أنتقم به من الضابط السخيف العقل والنفس، فالتحقت به في مكتبه، وما كان أشد عجبي حينما رأيت في بابه عونين

كلاهما يحمل في يده مروحة كبيرة من سعف النخل، وهما يحركانهما لطرد الذباب حتى لا يدخل للمكتب مع أن له باباً خارجية شبكة من السلك لا يمكن أن تنفد منها الحشرات من ذباب وناموس، ولما أردت الدخول حاولا منعي، فأبعدتهما بقوة، ودخلت بعجلة واندفاع، فبُهت الضابط، لأنه لم يكن ينتظر اقتحامي لمكتبه، وشعرت بأنه كان خائفاً، وقلت له وأنا شديد التأثر بكل ما جرى: هل تعرف المكان الذي قادني إليه الجاويش؟ فأجاب: بالتأكيد، هو المحل الذي أعد لك، وليس لنا غيره. قلت: إن هذا المكان لا يصلح إلا كمربط للدواب، وهل تظن أني أتيت بما أحتاج إليه من فراش وتجهيز العيش هنا؟ قال: هذا أمرك، قلت: أريد أن أكلم هاتفياً رئيسك، قال: هذا ممنوع عليك، ثم خرجت وأنا ثائر في نفسي أكثر من ذي قبل، وما كدت أن أعود إلى ذلك المكان حتى التحق بي، فقال: ماذا ينقص هذا المكان؟ قلت: أن تتخذه مقراً لك كما هو، قال: ينبغي أن لا تنسى أنك سجين، قلت: لقد عرفت السجون والمنافي، ولم تكن شبيهة بهذا المكان، ويجب أن تعلم - إن كنت لا تعلم - أن مدخل بيتي بفاس أفضل بكثير من أحسن سكنى هنا، وأنا أريد مسكناً لائقاً، فيجب عليك أن تهيئه لي، وإلا تطورت الأمور إلى ما لا يخفى عليك، قال: أتهددني؟ قلت: بل أنذرك، فاعرف من يكلمك. وهنا عقدت يدي، ودنوت كأني أتهيأ لصفعه، فلما رأى يدي معقودة انصرف مسرعاً، فتبعته إلى أن دخل مختفياً في مكتبه، وجرى الحوار على مرأى ومسمع من الحراس المسلحين الذين كانوا واقفين قبالتنا، ثم رجعت من

حيث أتيت في انتظار ما قد يحدث. وكنت مصمماً على الدفاع عن نفسي بأية وسيلة، ومهما كانت العاقبة، لأنه نفد صبري، ولم يبق مجال لاحتمال المهانة. وبعد نحو نصف ساعة رأيت ما لم تكد أن تصدقه عيناي، وهو مجيء عونين بسرير مفروش نظيف، ثم بمكتب كبير مع كرسي مريح، وبطاولة صغيرة وعليها إناء وغراف للغسل في الصباح، وكذلك بفراش للخادم الذي رافقني من أقة، فأدركت أن موقف الحزم والشدة الذي اتخذته ـ عملاً بالمثل: لا يفل الحديد إلا الحديد ـ كان مجدياً حيث عجل بذلك التحول المفاجىء، بل الانهيار غير المترقب. وجاء وقت الإفطار، ومرت نحو الساعة أو أكثر، ولم يؤت لي بأي طعام، فأرسلت الخادم ليستدعي الجاويش الذي حضر وصرح لي بأن القبطان جمع كل الذين في القلعة قبل حلولي بها بيوم، وأعطاهم الأوامر بأن لا ينفعوني ولو بعشبة واحدة، وقال هذا وهو بادي التأثر، وبتُّ جائعاً وعطشاناً، وأصبحت صائماً. أما الخادم فأخذ يبكي من شدة الجوع والعطش، فقلت له: أخرج، وآبحث لك عن أكل وماء، ففعل، وقد تمكن من أكل شيء وإرواء عطشه، فأراحني من أمره. وفي اليوم الثاني جاءني بشيء من التمر وبرغيفين ملفوفين في جريدة، فسألته عمن أعطاه هذا، فقال: أما التمر فأعطاني إياه رجلان، وأما الرغيفان فأخذني شاب بلباس إفرنجي (رومي) إلى مكان بعيد حتى وصلنا إلى النخيل، فأعطاني هذا قائلاً: خذه لسيدك وإياك أن يراك أحد أو تتكلم مع أحد. ومع أني كنت في أشد الاضطرار إلى أكل أي شيء فقد شككت فيما أتاني به الخادم، وبعد التروي أكلت من التمر،

وتركت الرغيفين شكاً وارتياباً، وحتى أخرج من حالة التجويع التي فرضت عليّ رسمياً بالشكل المذكور مكنت الخادم من بعض النقود، وأمرته بالذهاب بحثاً عما يؤكل من خبز، وسميد، وزيت، وبيض، وعطرية، وسكر، وشاي. لما رجع أتى بها دون الخبز والبيض، فأمكنني أن أطبخ عصيدة للعشاء، وأخرى للسحور، أما الشاي فلم تكن عندي أوانيه، وفي اليوم الثالث اهتممت بمعرفة أصحاب التمر والرغيف، وكذلك بتيسير مواد التموين وأدوات الطبخ الضرورية، وكان عمدتي الوحيد في كل هذا الخادم الذي أبى إلا أن يرافقني من أقة، فلولاه لتعذر كل شيء بسبب المقاطعة المفروضة عليّ منذ وصلت، وحمدت الله على وجود شيء من المال عندي وأدركت إذاك أن عائلتي كانت محقة وموفقة أكثر مني لما خالفتني، فأخذت تمدني شهرياً بمال مناسب، ولولا هذا كله لعجزت عن مقاومة التجويع والمقاطعة، وَلَمَا تمكنت من إحباط المخطط المدبر ضدي من السلطات الاستعمارية الماكرة. وفي اليوم نفسه أتيحت الفرصة لرؤية الرجلين صاحبي التمر المهدى للخادم، وذلك أني كنت واقفاً بباب الحجرة، فشاهدت مجيء عربة صغيرة يجرها حمار، وفوقها برميل ضخم للماء، ويتبعها رجلان مع حارسهما، وبمجرد مرورهما أمامي قال لي الخادم إنهما صاحبا التمر، وسرعان ما علمت أنهما عوقبا بالسجن على ما أعطياه للخادم، وجيء بهما حتى أراهما سجينين مكلفين بسقي بعض الشجيرات المغروسة في الجناح الذي أسكن فيه، والذي كان قديماً مستوصفاً للعلاج. وبعد نحو الأسبوع استطعت أن أكتشف صاحب الرغيف، وهو

شاب تونسي كان يعمل هناك كخبير فلاحي، وكان يسكن في نفس الجناح، فأمكنه من خلال شقوق النافذة أن يشهد ويسمع كل ما جرى لي مع القبطان، كما علم غير هذا من أخباري ومواقفي منذ حللت بتاكونيت. وكان الرغيفان قد يبسا، فاحتفظت بهما كذكرى الأيام السود، وشيئاً فشيئاً تجهزت للعيش، ونظمت الحياة جهد المستطاع هناك، وكنت أطبخ لنفسي، وآكل الطعام كيفما تهيأ وتأتّى، وتغلبت هكذا على صروف الدهر وتقلبات الحياة، وكتبت للوالد كعادتي بكل ما جرى وكيف جرى فضحاً للظلمة ولتصرفاتهم المنكرة معي. سادت القطيعة التامة بيني وبين القبطان، وكنت أراه كل عشي وقتما يمر أمامي متوجهاً إلى المقصف خارج القلعة للشرب والترفيه، وكان ضخم الجسم، ويسير مرتدياً لسلهام أزرق بصفته ضابطاً في فرقة الخيالة، وبيده سوط، وبلغني أنه كان يضرب به كل من لا يقف أثناء مروره ولا يؤدي له التحية العسكرية رجلاً أو امرأة، ولهذا كان يشيع الخوف والإرهاب حوله. ولما علمت هذا تعمدت معاملته بعدم المبالاة، وبشكل من التحدي حتى يرى الناس بأعينهم، ويسمعوا بآذانهم أن لكل باغ مَن يردعه. وهكذا حينما كان يمر أمامي، ذهاباً وإياباً، وأنا واقف بمدخل الجناح، وبجانبي الحارس المسلح، كنت أتلهى بعصاي فأحركها باستمرار إلى أن يبتعد، وكثير من العيون تتفرج على هذا المشهد كأنه حلم، وهو حقيقة ماثلة للعيان، وخبره ذائع بين السكان. وكنت أشعر بأن الضابط كان يتضايق من موقفي لما فيه من إهانته. وذات عشي، دنا مني، وفاتحني سائلاً: وأنت، ألست تقنط؟ (Et vous, vous ne vous

(ennuyez - pas?)، فضحكت وأجبته: ربما تقنط أنت، أما أنا فلا (Peur-être vous, mais pas moi,)، فهز رأسه، وانصرف متوجهاً لمقصفه المعتاد، وهو لتاجر يوناني، ودامت القطيعة بيننا، واعتدت الترصد له كل عشي، والتلهي وهو رائح أو غاد، بعصاي التي كنت أهش بها على غنمي - ولا غنم لي غير البغاة هناك - ولي فيها مآرب أخرى. . . » وباستثناء الحراسة المسلحة المزدوجة المضروبة عليّ بالليل والنهار، والمقاطعة المفروضة عليّ من جميع نزلاء القلعة، كانت حياتي شبه عادية، وكنت أملأ الفراغ، وأتغلب على العزلة والغربة بالمطالعة والكتابة، كما كان شأني من قبل في المنافي السابقة، وانقضى شهر رمضان، وفي يوم عيد الفطر حل بتاكونيت جنرال مع حاشيته، وكعادتي في بعض الأيام صباحاً كنت واقفاً بالمدخل الخلفي للقلعة، فرأيت موكب الجنرال آتياً، أثناء جولته التفقدية، صوب هذا المدخل. ولما مر أمامي لم أحرك ساكناً باستثناء العصى المألوفة، وبعد أن ابتعد الموكب قليلاً خارج القلعة توقف، وأخذ ينظر إليّ والقبطان يتحدث للزوار العسكريين مشيراً إلى جهتي، وعاد الموكب من زيارة قلعة فارغة كان يعسكر بها فريق من اللفيف الأجنبي الفرنسي قبل الحرب العالمية الثانية ودخل من حيث خرج، وأنا صامد في مكاني أحرك عصاي غير ملتفت لأحد من المارين، ثم غادر الموكب تاكونيت، وتساءلت عن أسباب تلك الزيارة في يوم العيد، وتحمل الجنرال ومن معه مشاق السفر الطويل، ودلت قرائن الأحوال على أنها لم تكن للتفقد لا غير، خصوصاً في ذلك المكان النائي، بل كانت تخفي مآرب سياسية منيت بالفشل

الذريع نظراً لموقفي المعهود، ومرت أشهر، وذات صباح كنت جالساً أطالع وأنا متكىء بظهري على جدار قصير لسكنى القبطان، فرأيت ظله أمامي لأنه كان واقفاً وراء هذا الجدار. وحدث في هذه الآونة أن أبصرت حية كبيرة جداً تسير أمامي، فانتصبت قائلاً للحارس المسلح: اقتلها بمؤخرة البندقية فبقي جامداً في موقفه دون أن يفعل. ولما رأها القبطان قال لي: لو كنت مكانك لفررت مسافة طويلة، لأني لا أحب هذا الحيوان، فقلت له: هل هذا صحيح، مع أنك رجل حرب لا تخاف ولا تخشى؟ ثم نادى على بعض الأعوان ليتولوا قتل الحية التي كانت تحاول الفرار، وتنتصب نافخة رأسها، ومخرجة لسانها دفاعاً عنها، وبعد جهد تمكن الأعوان من إصابتها بالأحجار، وركز أحدهم حديدة في وسط رأسها حتى ماتت، فأمر الضابط برميها في الخلاء بعيداً عن القلعة، وانتهز هذه المناسبة ليربط معي حبل الاتصال والكلام، فخرج عندي، وأعارني مجلة «المصور» الفرنسية، ومكث يحدثني عن بعض أخبار الحرب، وسار على هذه الوتيرة كلما رآني بجوار سكناه مشتغلاً بالمطالعة. وأحياناً أخذ يرسل لي بعض المواد الغذائية كالبطاطيس التي كانت نادرة ومقننة زمن الحرب، وكنت كلما توصلت من فاس بلذائذ الأكل أعطيته منها لأنه كان يفتح العلب قبل تمكيني منها، وهكذا أخذ الجو بيننا يتحسن، ويختفي تدريجياً التوتر في العلائق، ومع المدة أدركت أن الرجل في نفسه كان محتمل العشرة والتعايش، وأن سلوكه معي فيما مضى كان تنفيذاً لمخطط تناوري وارد من أعلى بحيث كان فيه مجرد مأمور، فأيقنت بأن ما عوملت به، منذ

اليوم الأول من الخشونة والفظاظة والتجويع، والمقاطعة، وغير هذا مما قصصته آنفاً باختصار، إنما كان مدبراً للكيد والمناورة والضغط والمضايقة بغية تحطيم معنويتي، وإضعاف نفسي لغرض السياسة الاستعمارية الخرقاء، وانصرم نحو العام على نفسي بتاكونيت، وذات يوم نودي علي للإدارة حيث التقيت مع كمندان أتى من الزاكورة، فخرج معي إلى ساحة القلعة، وأخذنا نتحدث عن الحركة الوطنية التي شرحت له حقيقتها منذ نشأتها الأولى، ومراحلها، ومطالبها. ووقتما أنهيت الحديث سألني - وكان سؤاله هو بيت القصيد: لنفرض أنك رجعت الآن إلى فاس، فماذا عساك أن تعمل فيها؟ فأجبته على البديهة: السياسة، ولا شيء غير السياسة. فصاح متعجباً وقائلاً: السياسة زمن الحرب؟ قلت: نعم، السياسة دائماً سواء في السلم أو في الحرب، فلكل وقت سياسته. وهنا ناورني بقوله: ألا تعلم أن أصدقاءك مكورا واليزيدي، وعمر تنازلوا كتابة عن السياسة، وعادوا من الأماكن التي كانوا فيها تحت الإقامة الإجبارية، فأجبته على الفور: هذا غير ممكن، وحتى إن وقع فلكل وجهته ومسؤوليته. ودون أن يرد عليّ ودّعني متجهاً بسرعة إلى الإدارة، وقد كان الخبر صدمة عنيفة لي، وصرت أفكر في رد الفعل الذي أواجه به الخبر السيء، فكتبت فوراً لوالدي متجاهلاً ذلك، ومناوراً بدوري، فنبهته إلى أن الصيف على الأبواب، وأنه نظراً لشدة القيظ أريد أن يرسل لي قربة لتبريد الماء، كما طلبت إرسال أنواع معينة من الحلويات بما فيها «المحنشة»، وكان هذا مني حيلة قصدت بها إشعار السلطات بأني لم أهتم بذلك الخبر الذي كأنه دخل من

أذن وخرج من الأخرى، كما أني لا أفكر في مغادرة المنفى حيث أخذت أستعد لتمضية الصيف فيه، وأعمل لجلب الحلويات المختارة على أنواعها، ووجهت الرسالة مفتوحة بواسطة الإدارة جرياً على العادة، وفعلاً وصلت القربة والحلويات التي أهديت منها للضابط. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتعمد تحرير مراسلاتي بشكل يبعث السلطة على اليأس نهائياً من أن تنال شيئاً مني. وكان من شأن التنازلات التي انتزعتها من الشخصيات السياسية المذكورة مشجعة ومفسحة لها في الأمل. وفي بداية الصيف عاد ذلك الكمندان، ولما تقابلت معه في الإدارة بمحضر القبطان سألني كيف أتحمل الحر الشديد، فأجبته بأني تعودت عليه في مختلف المنافي، وأني لطول نفيي بالصحراء (أربع سنوات) أصبحت أتمتع بحق المواطنية الصحراوية (droit de Cité)، ولما سمع هذا الرد قال لي: لقد تقرر تحويلك إلى مكان أقل حرارة، وأوضح القبطان قائلاً: هي إيتزر، هل تعرفها؟ قلت: لا أعرفها، وسواء لدي أكنت هنا أم في أي مكان آخر فالأمر لا يهمني، لأني في المنفى، ودائماً في المنفى، ثم قيل لي إن نقلي سيتأخر بسبب مرض القبطان إسكندر بالتيفوس، فلا يعرف متى سيغادر المستشفى، لأنه سيذهب للرخصة، وسيأخذني معه في سيارته، وعلى هذا أجبت: خذوا كل وقتكم، أي لا موجب للعجلة، (prenez tout votre temps) وبعد نحو الأسبوع جيء بسيارة سافرت بي إلى ورزازات حيث تقابلت مع كمندان سبق له أن كان في تيسة بأحواز فاس، وقال إنه يعرف خالي، ولما سألني: أين أريد النزول حتى يتيسر نقلي من ورزازات، قلت له: حيث

SERVICE DES AFFAIRES INDIGÈNES

RÉGION DE MARRAKECH

Territoire du Ouarzazate

ANNEXE DE OUARZAZATE

N° 417 A. I. C

Ouarzazate, le 4 Juillet 1941

Le Contrôleur des A.I. du Cercle ~~XXXXXXXXX~~ Chef de l'Annexe des Affaires Indigènes de Ouarzazate

à Monsieur le Chef de l'Annexe des Affaires Indigènes

I T Z E R

BORDEREAU D'ENVOI

	DÉSIGNATION DES PIÈCES	NOMBRE	OBSERVATIONS
	Facture de frcs II5,75 montant des repas pris dans un restaurant de OUARZAZATE par le Ouezzani qui y était en résidence forcée et est actuellement à ITZER	I	Avec prière de vouloir bien inviter l'intéressé à m'en faire parvenir le montant aux fins de réglement au restaurateur.

-7 JUIL 1941

Classement :

فاتورة المطعم بورزازات الذي كان يقدم الأكل لمحمد حسن الوزاني وقد طُلب منه أن يؤدي مبلغها.

تريد أنت، قال: لا مكان عندي، قلت: ألا يوجد هنا فندق أقيم فيه تحت الحراسة؟ قال: هذا غير مسموح به، وبعد ساعات أفرغ أحد مكاتب الإدارة، وفرش بزربية لا غير، وأنزلت فيه تحت الحراسة، وكان يؤتى لي بالأكل من مطعم، وبعد أيام سافرت في سيارة محروسة إلى تنغير حيث قضيت الليل في مكتب إداري مفروش بزربية، وفي الغد واصلت السفر مع الكولونيل شميذ، حاكم ورزازات، ونائبه في طريقهما إلى قصر السوق، وتناولنا الغداء على مائدة القبطان بتينجداد، وأثناء السفر الطويل تناول الحديث السياسة المغربية، والحركة الوطنية، ومطالبها الإصلاحية، خصوصاً مع الضابط المرافق للكولونيل الذي كان طوال السفر منصتاً ومهتماً بسماع الحوار، وفي آخر العشي حللنا بقصر السوق حيث استقبلنا الكولونيل شاطرا مع كمندان من بوذنيب، وكان هذا الأخير متوجهاً إلى ميدلت، فأخذني في سيارته، وقضيت الليل بالإدارة، وفي الغد نقلت إلى إيتزر التي وصلتها عشية.

خمس سنوات في إيتزر

بعدما أنزلت في دويرة بجوار الإدارة سكن بها من قبل كل من مكوار، وعمر، استدعاني القبطان بيلانج لبيته حيث وجدت معه الضابط الطبيب، وأثناء نقلي من تاكونيت إلى إيتزر لم أفتأ أسمع الإشادة بهذا القبطان، وكان هذا مناورة لخلق جو طيب مسبقاً بيني وبينه، ولتمهيد المجال له ليحاول معي ما توصل إليه مع آخرين. وفعلاً حدثني، أثناء شرب القهوة، عن عمر، ومكوار،

لأنه لم تطل إقامتهما الإجبارية بإيتزر إلا بضعة أشهر، فعادا لفاس بعد التزامهما كتابة بعدم الاشتغال بالسياسة، فقلت له: ولماذا تحدثني بهذا؟ فهو أمر لا يهمني، إن لكل واحد شخصيته، وخطته ومسؤوليته، كما أن كل واحد أدرى بمصلحته. ولما رآني غير راضٍ عن حديثه اعتذر بأنه أراد مجرد إخباري، وبأنه كان في هذا حسن النية، وصدقت الآية: من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها. وبموقفي، وبردي قطعت دابر المناورة، فكان ذلك الحديث الخاطف الأول والأخير من نوعه، حيث أيقن الضابط بأن للوزاني شخصية قوية لا تلين ولا تهين، ولا شك أنه عرف هذا من قبل، فازداد تأكيداً بأنني لست شبيهاً بغيري، ثم لم يمر عليّ وقت طويل هناك حتى بلغني من عمر أنه ينوي زيارتي في القريب، ولما ذاع هذا في فاس كان محل تعاليق، وتقولات، الأمر الذي أخر زيارة عمر الذي علمت منه أنه عدل عنها لما شاع حولها من أقاويل. وبعد ذلك أبلغني والدي أنه لقي مكوار، فكلفه بأن يبلغني رسالة شفوية، وهي أني مسؤول عن نفيي بإيتزر، حيث كان في إمكاني أن أحرر نفسي، أي بقبول شروط السلطة السياسية، وهو التزام يمكن التخلص منه في الوقت المناسب، فكان جواب والدي أنه لن يبلغ هذا، وأنه إن فعلته تبرأ مني، وشاءت لي الأقدار - بسبب تصلبي - أن أظل منفياً بإيتزر خمس سنوات أخرى، وأن أبرحها شريفاً كما دخلتها، وكان في هذا إعزاز، ونصر للوطنية المغربية التي أبيت إلا أن تخرج معي من محنة النفي سليمة الحرمة، عالية الرأس، خفاقة الراية. وكنت نازلاً بدويرة تشتمل على حجرتين، ومطبخ، وكنيف،

وبجواري كان يسكن المكلف بمكتب البريد، مما سهل الاتصال بيننا، وكذلك إطلاعي على ما يهمني من الأسرار الإدارية. وكانت الحراسة قائمة عليّ باستمرار، وسمح لي بالخروج للقرية وما حولها مرفوقاً دائماً بالحارس. ومناخ البلد معتدل إلا في فصل الشتاء حيث تسقط الثلوج، وتتكدس وتجمد في وسط الدويرة لشدة البرد، فيتعذر المرور داخلها، فأضطر إلى حفر خنادق من الحجرة إلى المطبخ والباب، والمستراح، وتستعمل داخل الحجرة التدفئة بالحطب في الكانون، ولكن كلما خرج الإنسان مباشرة من جو دافىء جداً إلى جو بارد جداً تعرض لأخطار الزكام والنزلة الصدرية. وفي فصل الشتاء تتعذر المواصلات بسبب الطرق المقطوعة بالثلوج، فتقل المواد الغذائية المجلوبة. وقبل حلول الفصل أحتاط ما أمكن، فأدخر المواد الغذائية الضرورية، وفي فصل الشتاء الأول الذي قضيته هناك مرضت أكثر من شهرين لعدم تحملي شدة البرد في ظروف عسيرة للحياة، ولخلو الدويرة كذلك من المرافق الضرورية التي تعين على مواجهة تقلبات الطقس وآفاتها مدة الفصل الشتوي الصعب.

وكنت أملأ جل وقتي بالمطالعة والكتابة، خصوصاً وقد أمكنني أن آتي بالكتب والصحف بحرية أكثر من ذي قبل، كما كنت أراسل مَن شئت بوسائل سرية، وأتلقى المراسلات بنفس الطرق. وقد أنجزت عدة دراسات وتآليف، ومنها تعريب أحد أمهات الكتب السياسية بالفرنسية، ونشرت في بعض المجلات المغربية أبحاثاً مسلسلة تهم تاريخ المغرب، ولخصت بالعربية آراء أحد كبار المفكرين الغربيين في الإسلام، ولكن الرقابة الحربية

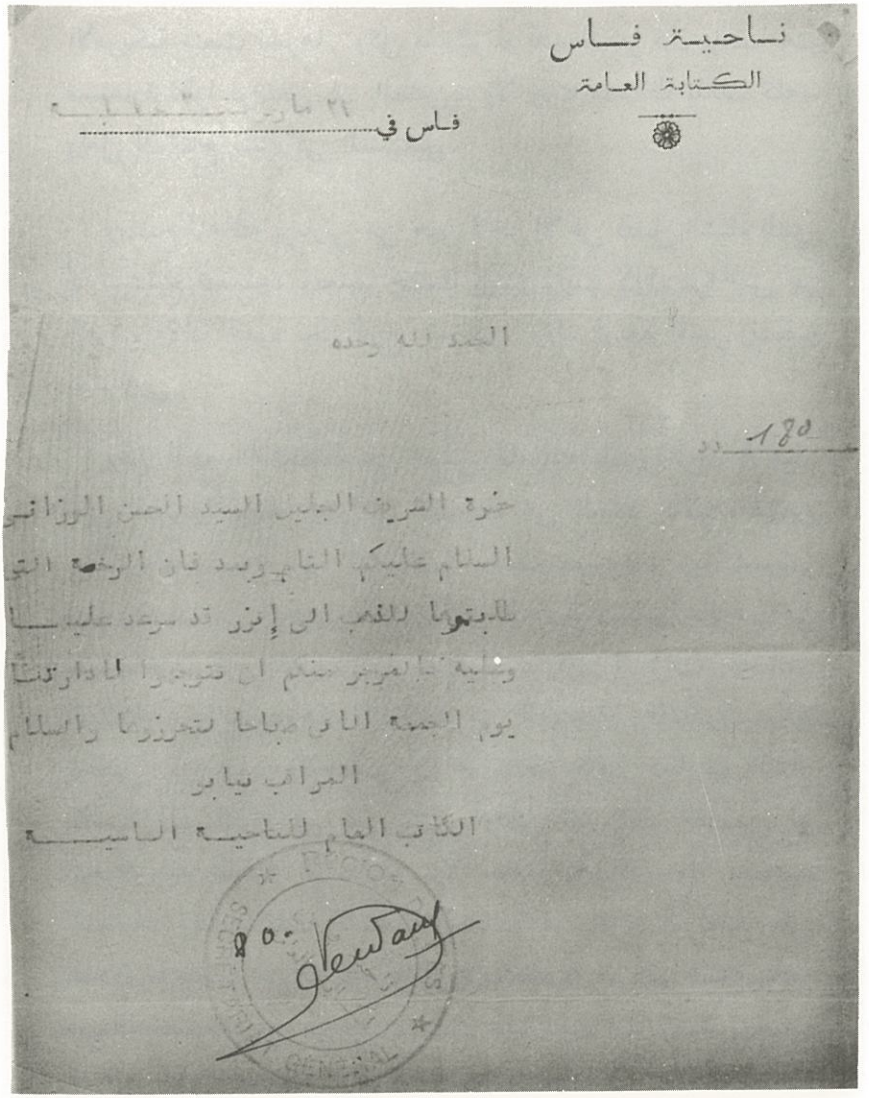

ناحية فاس
الكتابة العامة

فاس في ٢١ مارس [illegible]

الحمد لله وحده

عدد 180

حضرة الشريف الجليل السيد الحسن الوزاني
السلام عليكم التام وبعد فان الرخصة التي
طلبتموها للذهاب الى إيزر قد سرحت عليها
وعليه فالمرجو منكم ان تتوجهوا الى ادارتنا
يوم الجمعة الآتي صباحا لتحوزوها والسلام

المراقب نيابة
الكاتب العام للناحية الفاسية

رخصة أعطيت لوالد محمد حسن الوزاني لزيارته بإيتزر (1942).

الأمريكية منعت نشرها. وكل ما نشر أو أعد للنشر كان بإمضاءات مستعارة نظراً لوضعي في المنفى، ولا زلت محتفظاً بذلك كله، وآمل أن يتاح نشره في المستقبل.

وسمح للعائلة بزيارتي من حين لآخر إلا في فصل الشتاء الذي لا تستطيع تحمله، وبعدما حللت بإيتزر رأيت لأول مرة ابني عز العرب وكان عمره نحو أربع سنوات، وولد أربعة أشهر ونصف بعد نفيي.

ومن أفظع ما شاهدته في حياتي ما رأيته بإيتزر طوال الأعوام التي قضيتها فيها، وهو أن السجناء من البدو كانوا مقيدين بالأصفاد (كبل) مدة اعتقالهم بحيث يسيرون، ويخدمون، وينامون بها في أرجلهم التي يأكلها الحديد ويدميها بالرغم عن لفها بأحزمة من الثوب، ومع القيد لا تفارقهم الحراسة. وسألت السلطة عن سبب هذه الفظاعة من الهمجية، فاعتذرت بأنها تخشى فرارهم، ولاحظت أن حراستهم كافية كما هو الشأن بالنسبة للمساجين في غير إيتزر، ولكن المسؤول الفرنسي لم تتحرك فيه عاطفة الإنسانية، ولا حاسة العدالة، ولا مفاهيم المدنية. وكانت تلك المعاملة الوحشية من أقوى البراهين على بطلان ما طالما ادعته السلطات الاستعمارية من أنها قائمة بتأدية «رسالة تمدينية» في المغرب، وكان هذا شبيهاً بما كانت تزعمه، كذلك أثناء عملياتها الحربية بالحديد والنار، مدة عشرات السنين، لاحتلال البلاد، من أن هذه العمليات ليست سوى «توغل سلمي» لتوطيد الأمن، ونشر الطمأنينة في الربوع المغربية.

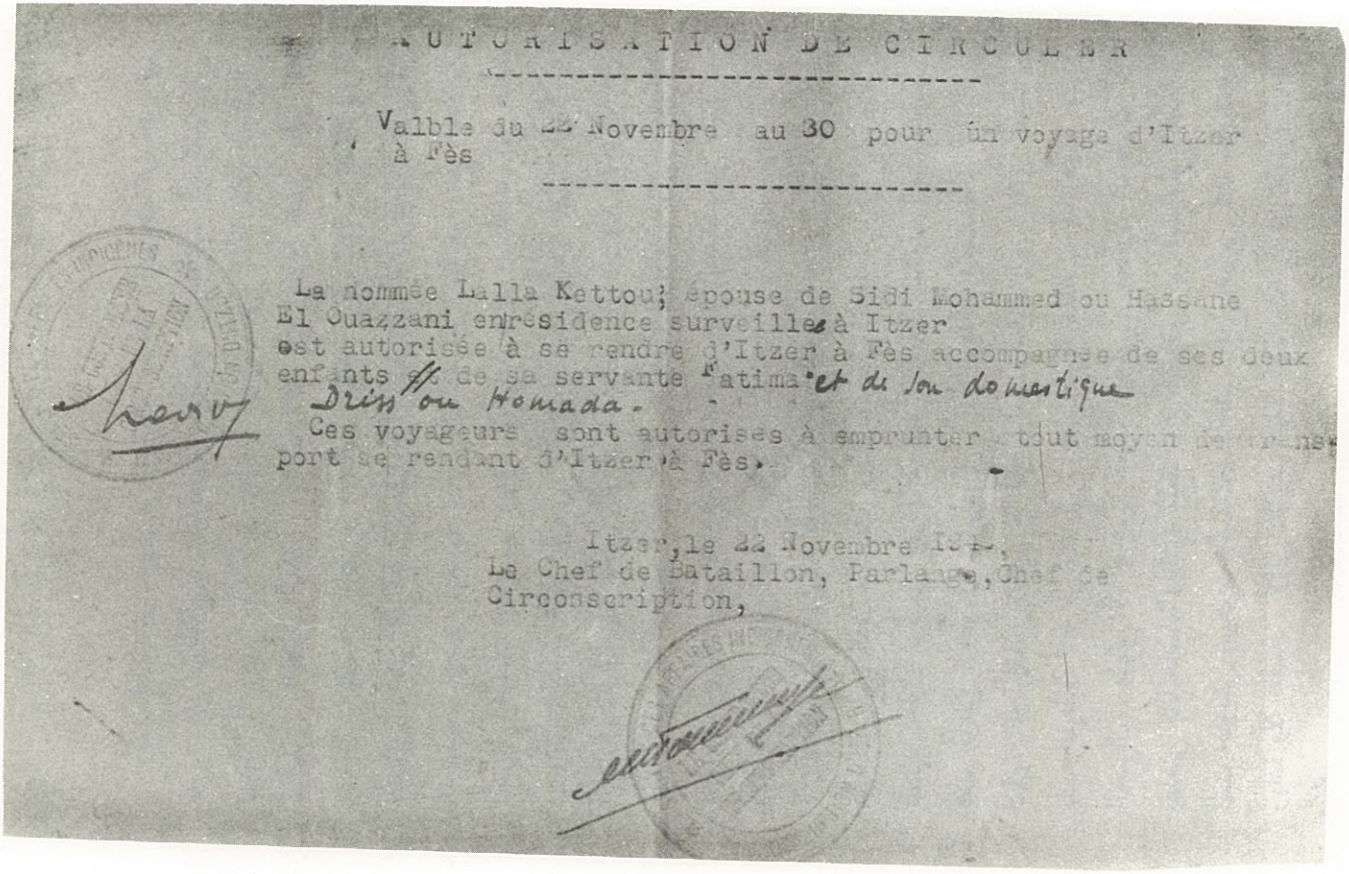

AUTORISATION DE CIRCULER

Valble du 22 Novembre au 30 pour un voyage d'Itzer à Fès

La nommée Lalla Kettou; épouse de Sidi Mohammed ou Hassane El Ouazzani en résidence surveillée à Itzer est autorisée à se rendre d'Itzer à Fès accompagnée de ses deux enfants et de sa servante Fatima et de son domestique Driss ou Homada.

Ces voyageurs sont autorisés à emprunter tout moyen de transport se rendant d'Itzer à Fès.

Itzer, le 22 Novembre 194[illegible],
Le Chef de Bataillon, Parlange, Chef de Circonscription,

رخصة لزوجة محمد حسن الوزاني أم كلثوم للرجوع من إيتزر إلى فاس (1942).

ولما طال نفيي بإيتزر، وعجزت السلطة المحلية عن نيل أي شيء مني بالمكيدة والمناورة، فكرت السلطات السياسية في وسيلة أخرى، وأسلوب جديد، ومن أجل هـذا قام الجنـرال نوكيس، المقيم العام، بتحرك قادة إلى إيتزر حيث نظم لـه استقبال يناسبه، حضره رجـال السلطة الفرنسيـة، عسكريـون ومدنيون، من الرباط، ومكناس، وميدلت، وغيرها من المراكز الجهوية. وحين وصوله دخل للإدارة قبل توجهه مع الحاشية لمنزل القبطان لحضور حفل الإكرام، وقد صـادف كل هـذا وجودي جالساً على كرسي خارج الباب، وقبالة نوافذ المكتب الإداري الرئيسي، فتأتى للزائر أن يراني عن قرب، ويتعرف من بعيد على شخصي، كما كـان مرافقـوه يرسلون إليّ نـظرات فاحصة، ويتحدثون من وراء النوافذ، فلم أتحرك من مكاني، وكنت أتساءل عن أسباب وأهداف تلك «الحركة» (بسكون الراء) (وبالمعنى المغربي)، ولم يطل بي التفكير حتى تبينت أمرها، وأيقنت بأني كنت هدفها. وبعد هنيهة تأكد هذا بوضوح، وذلك عقب دخول نوكيس ومرافقيه لدار القبطان لتناول المشروبات. فقد جاءني الجاويش ليقول لي: إن القبطان يطلب منك أن تأتي لرؤية الجنرال، وتقديم ما عندك من رغائب إليه، وفوراً أجبته: بلغ القبطان أنه ليست لي رغائب ولا مطالب أعـرضها على الجنرال، ولهذا لا موجب مطلقاً لذهابي، فحاول المبعوث أن يقنعني بالذهاب، ولكني منعته من الخوض في الموضوع قائلاً: أنت جاويش ومبعوث رئيسك، فاذهب وبلغ جوابي كما هو بدون زيادة ولا نقصان، وإني أشهد عليك فلاناً (نجاراً من فاس) وبعد

هذا بوقت وجيز خرج نوكيس وموكبه، وامتطوا سياراتهم، وعادوا من حيث أتوا، واتضح من هذه الزيارة الخاطفة أنها لم تكن لتفقد مكتب الإدارة وقاعة الاستقبال بمنزل القبطان، بل كانت ذات غاية سياسية، وهي إتاحة الفرصة لي لطلب (الأمان) الذي اعتاده المستعمرون أثناء عمليات احتلالهم العسكري للمغرب. ولا شك أن السلطات المعنية بالأمر ظنت ـ خطأً ـ أنَّ أخذ «الأمان» مني ربما كان لا يتوقف على أكثر من مجيء شخصية رسمية من رتبة المقيم العام نظراً لشخصيتي التي تأبى في نظرهم أن «تستسلم» لمطلق ضابط، وكان ظنهم هذا مجرد وهمٍ باطل وسراب خادع. وهكذا عاد نوكيس من إيتزر وهو يجر ذيول الخيبة، راضياً من «الغنيمة» بالإياب. وبعد يوم دعاني القبطان لمكتبة، ولما سألني لماذا رفضت مقابلة الجنرال أوضحت له أن نوكيس جعل من نفسه عدوا للحركة الوطنية ورجالها، وذلك أنه سلط على الوطنيين، في حوادث أكتوبر 1937 قوات القمع، فتحمل مسؤولية كل ما وقع من بطش، وفتك، وتعذيب، مما تسبب في استشهاد إحدى الشخصيات الوطنية، وأحد رجال الحركة القومية في جحيم الاستعمار بكولميمة، ونحن، الوطنيين، لا يمكن أن ننسى كذلك لنوكيس موقفه الذي تألم منه الشعب كله، وسخط عليه الحاضر والغائب، وهو جمعه لوجهاء وأعيان فاس بساحة النجارين، ومخاطبتهم بأسوإ القول، وسكان المدينة لا زالوا إذاك يعانون آثار وآلام القمع الفظيع، وأبناؤهم، وأقاربهم، وأصدقاؤهم كانوا يقاسون أنواع العذاب في المعتقلات الجهنمية. ومما صرح به نوكيس في ذلك الجمع أنه قضى على

الحركة الوطنية في أشخاص رجالها الذين ادعى أنه سحقهم كالدود بحذائه العسكري، وقال هذا وهو يضرب الأرض بقدمه، ويحكها بنعله. فإذا أمكن لنوكيس - بمنتهى الأسف - أن ينال مبتغاه من بعض الشخصيات السياسية، فإن الوزاني ليس من هؤلاء، ولن يجعل من نفسه «دودة» حتى يستطيع نوكيس أن يدوسها بقدمه، ويسحقها بنعل حذائه، وأخفق أني في إيتزر أصبحت على مسافة قريبة من فاس التي سأعود إليها مهما طال نفيي هناك، أما نوكيس فلن يخلد في منصبه الذي سيغادره يوماً ما كما غادره آخرون من قبله. ولما سمع القبطان الجواب قال: هذا الماضي، قلت: نعم، ولكنه لا ينسى مهما مر عليه من الوقت، على أن الجنرال نوكيس لم يأتِ من أجلي، وإلا كان دعاني لو أراد أن يقول لي شيئاً، ولا شك أني كنت ألبي دعوته، وأرد على كلامه بما يناسبه، وكل ما حدثتك به صحيح، والصحف الفرنسية التي نشرت تصريحاته لا تزال موجودة، ولست أرى مانعاً من تبليغ ما أوضحته لك إلى من يعنيهم الأمر، ثم ودعت الضابط.

وقد صارت السلطات الفرنسية تعتبرني رجلاً شديداً ومتعصباً، حتى إن أحد أعيان إيتزر سمع ذات يوم الكمندان الذي خلف ذلك القبطان وهو يقول لضابط الغابات والمياه، حينما مررت مع حارسي بالقرب منهما: إنه «رأس صلب» (Tête dure) وبعد ذلك اغتنمت الحديث مع الكمندان في مكتبه فقلت له: في سياق الكلام: إني اشتهرت بكوني «رأساً صلباً»، وهذا ممكن، غير أنه ليس في استطاعة كل شخص أن يكون «رأساً صلباً»

(Je passe pour être une tête dure, ce qui est possible, mais il n'est pas donné à quiconque d'être une tête dure).

ولما زار الوزير جاكينو المغرب، وسمعت أنه سيحل بمكناس حررت تقريراً سياسياً ضافياً عرضت فيه المشكلة المغربية. الفرنسية، وما أدت إليه من توتر وتأزم في العلائق بين المغاربة والفرنسيين، وذكّرت بالمطالب الوطنية التي بدون إرضائها لا يتأتى حل تلك المشكلة، والقضاء على كل توتر وتأزم ناشئين عنها، وتحدثت عن سياسة القمع الفرنسية وما تسبب عنها من اعتقالات في صفوف الحركة الوطنية، وطالبت بالإفراج عن السجناء السياسيين، وفتح بحث حول تعذيبهم في المعتقلات الجهنمية، والتنكيل ببعضهم حتى الموت، واتخاذ عقوبات صارمة ضد المسؤولين الآمرين والمنفذين كيفما كانت مراتبهم وصفاتهم؛ ومكنت الكمندان من هذا التقرير الطويل الهام ليرسله إلى السلطات قصد تقديمه إلى الوزير في مكناس أو في غيرها. وبعد أن قرأه الكمندان طلبني لمكتبه، وحاول معي أن أسحبه، لأنه ليس في مصلحتي كما قال: فأجبته بأني لم أحرره لصالحي، وأني أضحي دائماً بمصلحتي في سبيل المصلحة العامة التي أضعها قبل كل شيء، وفوق كل شيء، ولو كنت صاحب مصلحة شخصية لما وُجدت منفياً هناك، لهذا ألح عليه في توجيه التقرير للوزير بواسطة السلطة المختصة، ولا يجوز لأية سلطة أن تحول دون هذا، فتمنع الوزير وهو يتفقد الأحوال بالمغرب باسم حكومته، من الإطلاع على الأوضاع فيه كما هي، وكما حاولت تصويرها بصدق وإيجاز، فالتقرير، بهذه الصفة، يعتبر ناطقاً باسم

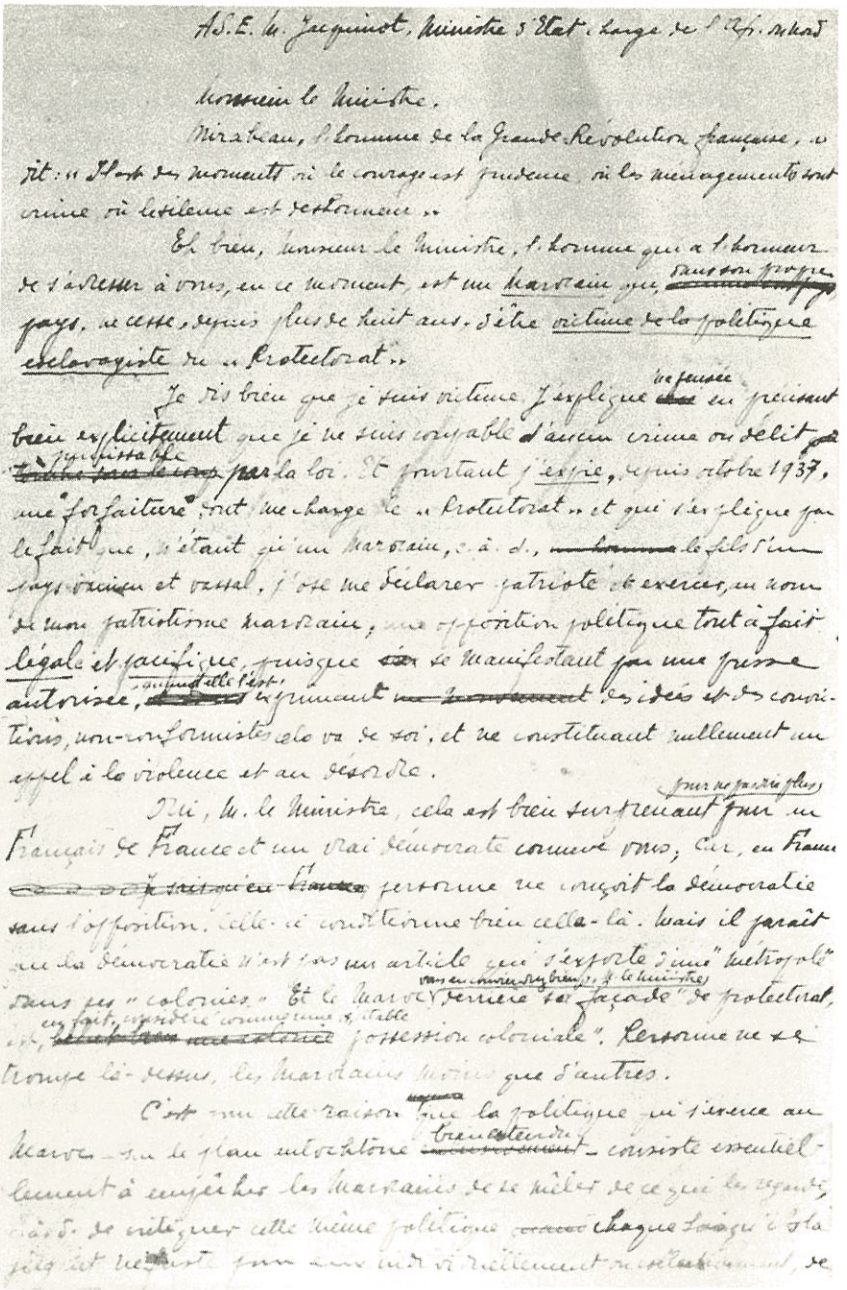

الصفحة الأولى للرسالة التي بعثها محمد حسن الوزاني إلى الوزير «جاكينو».

المغاربة كافة، لا باسمي الخاص؛ وفيما إذا منعت من إيصال صوتي كممثل للحركة الوطنية فإن هذا ستكون له عواقبه عاجلاً أو آجلاً. وبعد أيام استدعاني الكمندان، وبلغني أن التقرير وجه فوراً للجنرال حاكم ناحية مكناس، وأنه سلّمه إلى الوزير لما حل بها، وكان هذا تبليغاً رسمياً، وتأكدت من إرسال التقرير قبل ذلك. وكنت أعلم أن التقرير لن يكون له المفعول المنتظر، ولكني أردت أن تطلع الحكومة الفرنسية، عن طريق وزيرها الزائر، على الحالة المغربية كما يراها الوطنيون، لا كما تعرضها السلطات المغرضة فقط، فكان لا بدّ من رفع الصوت من جديد، وإسماعه لمن يهمه الأمر من المسؤولين الحكوميين. وفي نفس الوقت كان التقرير شكوى بتصرف وتعسف السلطات الفرنسية في المغرب، كما كان وسيلة لإشعار هذه السلطات بأني - رغم نفيي - لا زلت أعارض، وأكافح، وأقاوم جهد المستطاع، وليقضي الله أمراً كان مفعولاً. وبعد ذلك أخبرتني السلطة بأنه تقرر نقلي من إيتزر إلى منفى آخر، هو الجديدة، وأنه ينتظر إعداد محل نزولي ليتم ترحيلي إليها، وتهيأت للذهاب، وانتظرت بدوري، غير أني فوجئت بعد نحو الأسبوع بخبر رسمي بلغتني السلطة إياه، وهو أنه تقرر العدول عن إبعادي إلى الجديدة دون توضيح الأسباب، وفهمت أن ذلك كان محاولة تناورية لجس نبضي سياسياً، ولما فشلت هذه المناورة - وكان لا بدّ أن تفشل - تراجعت السلطة فيما حاولته كيداً ومكراً.

وانصرمت خمس سنوات وأنا بإيتزر في المنفى، حتى وضعت الحرب أوزارها، وتطورت الظروف في الداخل والخارج، فلم

يبق للفـرنسيين من سبب للاستمرار في سيـاستهم القمعيـة بالمغرب، وإذاك اضطروا مرغمين بالتحولات العالمية إلى التفكير في بعض التغيير للأوضاع السائدة في بلادنا، وأول ما أقدموا عليه تبديل المقيم العام بآخر هو إريك لابون ليطبق لائحة إصلاحات جزئية ومتواضعة خصوصاً في الميدان الاقتصادي. ومن أجل هذا عمل لخلق جو جديد مع السلطان ومع الشعب، وفي هذا النطاق تقرر إرجاع مَن بقي منفياً من الوطنيين، وصادف إذاك أن سيدي محمد بن يوسف استقبل بقصره وفداً من الوزانيين كان والدي أحدهم، وبعدما تمت المقابلة أفضى إليه السلطان رأساً لرأس ـ بعد تفضله بالسؤال عني ـ بأنه اتفق مع ممثل فرنسا على إرجاعي من المنفى، وكلفه بأن يبلغني هذا الخبر. وهكذا علمته قبل أن يبلغ لي رسمياً بأيام، وحينما كنت عائداً إلى فاس، رفقة قبطان جاء خصيصاً لهذا، طلب مني أن لا أخبر أحداً، ولا حتى العائلة، بوقت الوصول، وكانت السلطة حريصة على أن يكون دخولي لفاس مجهولاً وفجائياً تلافياً للتجمع والتظاهر. ولمـا وصلت للضويات على مسافة عشرة كيلومترات وجدت بها موكباً كبيراً من السيارات والمستقبلين، وبمجرد ما رأى الضابط هذا المشهد اضطرب فطمأنته، ولعله كان مكلفاً بالذهاب معي إلى الإدارة قبل التوجه لبيتي، ولكن الأمور سارت على عكس هذا، فاتجهت إلى باب عجيسة (الكيسة) ماراً خارج المدينة ومعي جمهور غفير من السيارات، وقطع الموكب الطرق المؤدية إلى منزلي وسط أمواج من البشر، وما وصلت إليه حتى غصت رحابه بالجماهير المتقاطرة من كل جهات المدينة بعد أن ذاع الخبر

حفلة استقبال محمد حسن الوزاني بفاس يوم رجوعه من المنفى.

كالبرق، وحضر الضابط المرافق كل هذه المظاهر التي لم تكن تخطر له ببال، وفي يوم عودتي، في مهرجان شعبي عظيم، حذّرت الرأي العام من كل مخادعة ومغالطة(*) وفي ختام هذا الفصل أرى من المناسب أن أشير إلى أن من الأسباب الرئيسية الخفية التي بررت سياسة القمع في سنة 1937 ضد الحركة الوطنية بالاعتقالات في صفوف رجالها المكافحين، ونفي بعض قادتها في شتى المراكز العسكرية والإدارية، ما أصبحت عليه الأوضاع إذاك في أوروبا خاصة، وما أخذت تهدد به من أخطار، وانفجارات لا في هذه القارة نفسها فحسب، بل حتى بالنسبة للشمال الإفريقي ذاته. وهكذا أخذت فرنسا تحسب ألف حساب لما قد ينشأ فجأة عن هذا من التدخل بالعدوان على الأقطار المغربية من ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشيستية إما مباشرة أو بواسطة حليفتهما إسبانيا الفلانجية المحتلة لشمال المغرب، والطامعة في توسيع مجال احتلالها وسيطرتها فيه. وكانت الفرصة سانحة بتوقّع الحرب في أوروبا حيث كان شبحها بادياً للعيان، وساد التخوف من اندلاعها لأدنى سبب، وما أكثر الأسباب وقتئذٍ بين دولتي الديكتاتورية ودول الديمقراطية المصابة بالانحلال والتضعضع سياسياً، وديبلوماسياً، وعسكرياً. وتلافياً للانهيار في الشمال الإفريقي - مصدر الجيوش والخيرات، ومجال النفوذ والاستعمار واستعداداً للدفاع عن هذه المكتسبات عند الحاجة، صارت السياسة الفرنسية تفكر في الخروج من ورطة

(*) يوجد في اخر الكتاب ملخص الخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني في المهرجان الشعبي.

المشاكل المغربية وذلك ليس بتسويتها إرضاءً لمطالب الشعوب، بل باتخاذ ما اعتادته من تدابير الزجر والقمع لتصفية الجو، وفرض السكينة المصطنعة، والاستقرار المزيف، خصوصاً بمواجهة الحركة الوطنية بكل عنف، وعسف، وبطش، وبتشريد أكثر ما استطاعت من رجالها في السجون والمنافي. ولم تعدم السلطات الفرنسية وقتئذٍ الأسباب والذرائع لتنفيذ خططها المدبرة من أجل التفرغ لمشاغل فرنسا في أوروبا. وحتى يكون الأمر واضحاً ومفهوماً أذكّر، بكيفية عابرة، بأهم ما عانته فرنسا، في ذلك العهد من التوتر والتأزم، ومن تخوفات شن حرب عامة لا تُبقي ولا تذر في أوروبا خاصة. ومن أخوف ما كانت تخافه أن تشمل الحرب الشمال الإفريقي حيث كان من المتوقع أن تحارب فيه جيوشاً أوروبية شبيهة بالتي تصطدم معها على حدودها أو بداخلها. ومما ضاعف تخوفات فرنسا تدهور علائقها بإسبانيا في عهد فرانكو الذي لم يغفر لها تضامنها مع حكومة الجمهورية، وتحيزها لجانبها، ومساعدتها ضد ثورته الوطنية. ومنذ 1936 اشتد التوتر على حدود منطقة شمال المغرب مع السلطات الفرنسية بسبب موقف الحكومة الباريسية من النظام الجمهوري الإسباني، ففي كل من باريس ومدريد كان الحكم في يد جبهة شعبية من ذات الجنس والاتجاه، لهذا كانت فرنسا تخشى، في حالة حرب أوروبية أو تمهيدٍ لها، اعتداءً إسبانيا عليها في المغرب بمساعدة ألمانيا وإيطاليا المتحالفتين بعد إعلان قائديهما ما سمياه «بمحور روما وبرلين»، كما كانت فرنسا تخاف على وجودها بتونس التي كانت روما تطالب بها وبغيرها من المدن والمقاطعات الفرنسية

كنيس، وساڤوا، وكورسيكا. وكان الخطر المهدد لتونس آتياً من ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي، كما كان الوجود الفرنسي مهدداً من إسبانيا المحتلة للصحراء المغربية الساقية الحمراء، ووادي الذهب؛ فبدافع تلك الأوضاع، والتطورات والتقلبات في أوروبا وشمال إفريقيا، وتحت ضغط ما كانت تنذر به من عواقب وأخطار، وفي الحال والمآل، اتجهت السياسة الفرنسية إلى استعمال القوة ضد حركتنا الوطنية، ومحاولة النيل منها وإضعافها بكل الوسائل والأساليب - ومنها السجن والنفي - حتى تطمئن بقدر الإمكان في المغرب، وتتفرغ أكثر لما يشغل فرنسا وقتئذٍ من مشاكل دولية عويصة ومتزايدة ليس من شأنها إلاَّ أن تهددها كدولة كبيرة، وتؤدي بها إلى سوء المنقلب والمصير. وباختصار، فقد كانت الحركة الوطنية المغربية، في فترة ما قبل الحرب، منذ أكتوبر 1937، ضحية السياسة الفرنسية في أوروبا وإفريقيا الشمالية، وما كانت تعانيه فيهما من أخطر المشاكل، وأشد التخوفات، وحتى تتخلص من مصاعب وتهديدات الوضع في المغرب خاصة لجأت هذه السياسة إلى خطة القمع بكل الوسائل، فتمكنت من تغييب أكبر عدد من الوطنيين في السجون والمعتقلات، وتشريد آخرين في المنافي المختلفة، ولكنها بهذا لم تتخلص من المشاكل الخطيرة القائمة التي تفاقم أمرها مع توالي الأعوام. وأصبحت بعد الحرب تفرض حلها على المسؤولين آناً أو استقبالاً. وبعودة الوطنيين إلى مجال العمل تطورت الأوضاع حتى أدت في النهاية إلى انهيار الاستعمار المحتضر، وتحرير الشعوب بنزع حقها في الاستقلال.

سياسة التقارب والتضامن

بعد حوادث أكتوبر 1937، وما أدت إليه من اعتقال ونفي الوطنيين ـ كما تقدم ـ عمدت الإقامة العامة في جو من الإرهاب والضغط إلى محاولات تستهدف ملء الفراغ المهول الذي خلفه الوطنيون المغيبون في المعتقلات والمنافي، فمدت اليد إلى عناصر الاعتدال ممثلة في بعض الصحفيين المغاربة، وفي هيئات قدماء تلاميذ المدارس الرسمية، الابتدائية والثانوية المغربية.

أما الأولون فهم سعيد حجي صاحب جريدة «المغرب» الصادرة يومئذٍ بسلا، وأحمد بن محمد النجار من سلا أيضاً صاحب جريدة «التقدم»، فأُذن للجريدتين بالصدور، خلال 1937 وقبل الأحداث المذكورة، وفي 15 فبراير 1938 أصدر عبد اللطيف الصبيحي من سلا جريدة «الصوت الوطني» بالفرنسية خلفاً لجريدة «العمل» بالعربية. وفي افتتاحية العدد الأول كتب يقول: «نريد أن يعتبرنا مواطنونا المغاربة أصدقاء أمناء مصممين على مساعدتهم من كل جوارحنا، كما نريد من أصدقائنا الفرنسيين أن يعلموا أننا نعتزم القيام بدور صلة الوصل بينهم وبين المغاربة».

وكانت الإقامة العامة ترضى عن تلك الصحف وأصحابها

ما داموا ملتزمين خطة الاعتدال، ومبتعدين عن معارضة السياسة الفرنسية التي كانت ترمي إلى القضاء على كل تصلب وطني، وإلى منع كل حزب سياسي ولو كان من العناصر المعتدلة، والمتقربة، وهكذا حاولت الإقامة العامة تقريب بعض عناصر الشباب المعتدل، فسمي ملحقاً بديوان المقيم العام كل من محمد التازي، ومحمد عمر الحجوي.

كما أُدخل إلى القسم المغربي من «مجلس شوري الحكومة» بعض عناصر الشباب من جمعيات قدماء التلاميذ، ووسعت شيئاً مّا دائرة القضايا المعروضة عليه ظناً أن بهذا وذاك يتمكن الفرنسيون من إحباط الدعوة الوطنية في نفوس المغاربة بعد أن شرد الوطنيون ونكل بهم، وأخليت الأجواء من وجودهم ونشاطهم. وقد بلغ الغرور بالمقيم العام، بعد مضي ثمانية أشهر على الأحداث، أراد أن يستخلص العبرة مما أنجزه في فترة ستة أشهر، فتحدث أمام القسم المغربي المذكور يوم ثاني يوليوز 1938 عارضاً إحصاء منجزاته في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية اعتقاداً منه أنها جانب إيجابي يعوض الجانب السلبي من سياسته القمعية القائمة منذ أكتوبر 1937، وقد فاته أن كل ما أنجزه لم يغير من الوضع شيئاً، ولم يغفر له ما تحمله الوطنيون من تضحيات بالدماء، والأرواح، وصحة الأجسام، وهناء العيش.

ولذلك لم تخمد الحركة الوطنية، فتوالت مناشير الاحتجاج، وتسلسلت الاجتماعات التي أدت إلى اعتقالات، وكل هذا زاد

الجو تأزماً، والوضع تحرجاً، والشعب غضباً.

ومع هذا عمد بعض المعتدلين ـ لحاجة في نفوسهم ـ إلى التقرب من الإقامة العامة وقتما تأزم الوضع الدولي، فصار ينذر بخطر حرب عالمية ثانية، وهكذا تألف وفد من أعضاء الحزب المنحل، وهم محمد غازي، وأحمد الشرقاوي، وأبو بكر القادري، وبواسطة أحمد بن غبريط، تقدموا إلى الجنرال نوكيس الذي تسلم منهم، بتاريخ 29 غشت 1939، خطاباً هذا تعريبه: «نتشرف بأن نرفع إلى علمكم أن الوطنيين المغاربة الذين يرغبون في وقف أنفسهم على مصلحة هذه البلاد يتتبعون في الظروف الحالية العظيمة باهتمام كبير تطور الأحداث الدولية والتقلبات التي قد تنتج عنها، وقانا الله جميعاً منها، فيجب أن تجد هذه الحالة المغرب وفرنسا متحدين في الصالح الأعلى للشعبين الفرنسي والمغربي المتمسكين بالمحافظة على وجود هذه البلاد المهددة بتلك الأحداث.

«ومن أجل هذا رأينا من الواجب في هذه الساعات العسيرة أن نعلن رغبتنا الخالصة في التعاون الوفي النزيه ـ في جو الثقة المتبادلة ـ مع ممثل فرنسا في المغرب لتقوية الجبهة الفرنسية ـ المغربية، وذلك بتفسير أخطار الحالة لمختلف الطبقات في المجتمع المغربي، وضرورة تكتيل القوى المادية والمعنوية في ساعة الخطر لمواجهة الطوارىء التي قد تُلحق أذى بوجود المغرب وبمصالح فرنسا، ونلتمس منكم، سيدي المقيم العام، أن تتفضلوا بقبول عبارة احترامنا العميق».

ونشرت هذا النص بالفرنسية المجلة الاستعمارية «إفريقيا الفرنسية» في عدد غشت 1939. ومع أن ذلك الخطاب صريح في مبناه ومعناه، وغني بنفسه عن كل تعليق، فإننا لا نتمالك عن إبداء بعض ملاحظاتنا ومآخذنا عليه، أولها أنه لا محل له من الإعراب مطلقاً بعد كل ما حدث في المغرب من اعتقالات ومحاكمات، وإراقة دماء، وإزهاق أرواح مما تقدمت الإشارة إليه، وفي الجو الذي نتج عن هذا كله وكان سائداً في البلاد كلها، وهو جو الضغط، والقهر، والاضطهاد، والإرهاب. ثم إنّ حركة ذلك الوفد كانت على الأقل فضولية من الحيثيات الوطنية، والسياسية، والعملية، كما كانت افتياتاً على الوطنية الصادقة ممثلة في المخلصين الأوفياء الذين كانوا في جحيم المعتقلات والمنافي. ولهذا عدت تلك الحركة ممعنة في الطيش والتهور، ومنافية للعزة والشهامة، كما اعتبرت طعنة بالخنجر من الخلف موجهة إلى ضحايا القمع من المعتقلين، والمنفيين، والشهداء الذين أوذوا في سبيل الله والوطن على يد طغمة الاستعمار، وعلى رأسهم الجنرال نوكيس، الجلاد السفاح الذي رغب بعضهم في التعاون معه في جبهة متحدة متراصة، لا من أجل المغرب والمغاربة فحسب، بل كذلك لخير فرنسا وصالح الفرنسيين. ومن أشد ما نلاحظه على ذلك الوفد أنه ادعى النطق باسم الوطنيين المغاربة أجمعين، كما لو كان مفوّضاً منهم أو كانت له أي صلاحية لتمثيلهم والتحدث عنهم وهم في أعماق السجون، وأبعد المنافي؛ وفي الحقيقة كان الوفد لا يمثل إلا نفسه ومن هم على شاكلته في الحزب دون سواهم. وبديهي أن سلطات

الاستعمار استغلت ذلك الخطاب كدليل على فعالية سياسة القمع التي بطشت بالوطنيين الضحايا، وسالمت أدعياء الوطنية من الانتهازيين، والجبناء، والناكثين للعهود. وهذا ما عده الفرنسيون «تصالحاً عاماً» تمخضت عنه ظروف ما قبل الحرب، فكان «وليداً غير شرعي» لتزاوج سياسي ما أنزل به من سلطان.

وإن يعجب المرء لشيء فعجبه من تحدث كتاب «الحركات الاستقلالية» لعلال الفاسي عن ذلك بقوله (ص: 265): «ومع كل ما كابدته الوطنية المغربية، ومع كل ما واصلت الإقامة العامة فعله من ظلم وإرهاق فإن الحزب الوطني أبى إلّا أن يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه، فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن له تضامن الوطنيين المغاربة مع... «جلال السلطان» (هكذا يكتب التاريخ)، وفي الصفحة 266 من نفس الكتاب وردت هذه الجملة: «ولم تكن سياسة الحرب التي اتبعها الجنرال نوجيس إلاسياسة القمع، وإعلان الأحكام العرفية، واتهام الأبرياء...».

فهذا هو التناقض بعينه، وإنه لمن الغريب جداً أن يعلن مغاربة للمقيم العام الفرنسي تضامنهم «مع جلالة السلطان» في حين أن الذين أعلنوا التضامن معه هو الجنرال نوكيس، فأي مبرر في ذلك الوقت الرهيب لإرسال وفد إلى نوكيس الإرهابي، الجلاد، السفاح لإعلان التضامن والتعاون معه في إطار الثقة المتبادلة، والتصالح العام؟ ومهما يكن من الأمر، فإن ذلك الموقف المتسم كله بالتناقض والتخاذل لم يتخذ إلا من جماعة الحزب دون الحركة القومية التي ثبت رجالها، سواء في الشدة أو في الرخاء،

خارج السجن أو داخله، حيث صبروا، وصمدوا، واستشهد منهم مَن استشهد كالمجاهد الكبير محمد القري، كما أشير إليه من قبل، رجال صدَقُوا ما عاهدوا الله عليه، فقد كان ذلك الموقف مخالفاً لواقع السياسة الاستعمارية وتصرفات سلطاتها الغاشمة. ولهذا سرعان ما افتضح أصحابه الذين باؤوا بالفشل. وفي هذا ورد في صحيفة 267 من كتاب «الحركات الاستقلالية» اعتراف صريح بزراية ذلك الموقف، ونكوص أصحابه «إن موقفها (أي الإقامة العامة) من جمعيات قدماء التلاميذ التي تضم النخبة المتخرجة من المعاهد الفرنسية والتي ظن في وقت ما أنها حصلت على نوع من ثقة الجنرال نوكيس... قد كشف عن وجه الحماية ونوايا رجالها، فإن هذه الجمعيات... لم تستطع أن تقتلع من الإقامة العامة ولا حتى اليسير من مطالبها التي لم تعد شؤوناً عامة ومستعجلة، والتقارير التي رفعتها للإقامة فيما يخص تنظيم المحاكم المغربية أو التعليم مثلاً لم تحظ قط بأي اعتبار من طرف المسؤولين في الحماية، وقد أدى ذلك إلى أن رفض القدماء الحضور فيما يسمونه «مجلس شورى الحكومة» لأنهم أبوا أن يكونوا مجرد تماثيل لا تعمل ولا يقبل لها كلام حتى في أمس المسائل بالحياة الحاضرة في ظروف الحرب كالمؤن والمسكن وغير ذلك من الضروريات». ويضيف ذلك الكتاب:

«وقد استمرت الحماية في خطتها حتى بعد نزول الحلفاء بشمال إفريقيا، ولم تفكر حتى في مئات الآلاف من الأوروبيين والأمريكيين الذين شاهدوا حالة المغرب، وسجلوا ما يلاقيه أبناؤه من عسف واضطهاد، بل اتخذت من وجود هؤلاء الأجانب سبباً

للاضطهـاد مرة أخـرى لتثبت أنها لا تخـاف أحداً، وأن في استطاعتها أن تستمر في قمعها برغم كل الاعتبارات حتى تقتل في نفوس الأهالي كل أمل في عون الديموقراطية ورجالها».

وإذا كان هذا هو واقع سياسة الحماية وموقف سلطاتها من جمعيات قدماء التلاميذ فأي داعٍ وقتئذٍ لتشكيل وفد الحزب، وأي مبرر لزيارته للمقيم العام الجنرال نوكيس، والتقدم إليه بعريضة التضامن والتعاون ومئاتُ الوطنيين من معتقلين ومنفيين كـانوا مـا يزالـون ضحايـا القمع، والتعـذيب، والتنكيـل بـل الإستشهاد؟ أليس ذلك نكوصاً وخذلاناً للوطنية والوطنيين؟

تلك كانت بكل اختصار حقيقة السياسة الفرنسية في عهد الحماية زمن الحرب العالمية الثانية، وكل ما كانت تلجأ إليه كوسيلة الدعاية الضالة المضللة هو التمسك بالمظاهر البراقة، والشكليات الفارغة، ومن هذا دعوة طائفة من المغاربة لحضور حفلات الإقامة العامة إيهاماً بالتوافق والتعاون بين العنصـرين المغربي والفرنسي. ومما يدخل في ذلك دعوة فوج من الطلبة المغاربة والفرنسيين الناجحين في امتحانات سنة 1942 إلى دار الإقامة العامة احتفاءً بهم، كما يبدو في الصورة الجنرال نوكيس وسط أولئك الطلبة. وهكذا كان الأمر لا يعدو المظاهر، ولا شيء غير المظاهر، واللوم كل اللوم على تلك العناصر المتذبذبة في مواقفها، الساعية في مصالحها، المتهاونة في تقـدير الكفـاح الوطني، والتضامن الواجب ـ لا مع المستعمر الظلوم الغاشم ـ بل مع الوطنيين ضحايا سياسة القمع والإرهاب، والتنكيل والتقتيل

في المعتقلات الجهنمية، مثل كُولميمة. وقد سجل التاريخ على تلك العناصر وأشباهها من مواقف الخذلان والنكوص ما لطخها إلى يوم البعث والنشور.

القضية المغربية
في المؤتمر الإسلامي بمصر

في 15 مايو 1938 عُقد مؤتمر إسلامي بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين بشارع الملكة نازلي في القاهرة، وذلك للنظر في القضية الوطنية المغربية، واتخاذ موقف صريح فيها بتأييد المطالب المشروعة للشعب المغربي في الحرية والاستقلال، وإقامة علائق جديدة بين المغرب وفرنسا وإسبانيا على أساس معاهدة سليمة من كل ما يتنافى مع السيادة الوطنية المغربية كما وقع في مصر، والعراق، وسوريا.

وقد وجه رئيس المؤتمر الدكتور عبد الحميد سعيد، رئيس جمعيات الشبان المسلمين، خطاباً إلى الخليفة بتطوان أرفقه بالقرارات المتخذة في المؤتمر.

وهذا نص الخطاب:

القاهرة في 25 ربيع الأول 1357 موافق 25 مايو 1938.

حضرة صاحب السمو مولانا الحسن بالمهدي خليفة جلالة ملك المغرب الأقصى، حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، فأتشرف بأن أحيط

علم سموكم أنه انعقد مؤتمر إسلامي بدار المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين في مساء الأحد 15 ربيع الأول سنة 1357 الموافق 15 مايو سنة 1938 من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، والمحامين، والأطباء، والمهندسين، والموظفين، والتجار، والأعيان، والطلبة، وغيرهم من مختلف طبقات الأمة المصرية والجاليات الإسلامية بمصر لبحث القضية المغربية بمناسبة الذكرى الثامنة للظهير البربري.

وقد قرر أن يرفع إلى سموكم نص القرارات وصورتي الاحتجاجين الذين أرسلا إلى حكومتي فرنسا وإسبانيا الوطنية، وتجدونها سموكم رفق هذا، وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول عظيم احترامي، وفائق إجلالي.

رئيس المؤتمر والرئيس العام
لجمعيات الشبان المسلمين العالمية
عبد الحميد سعيد

* * *

فأجاب الخليفة برسالة شكر، وامتنان، وتقدير للمؤتمرين على ما أولوه من اهتمام بالقضية المغربية، وبوضعية الشعب المغربي في مختلف الجهات، وأوضح أنه، كأمير، حريص على رعاية حقوق الشعب، والدفاع عن مصالحه في المنطقة الشمالية، ثم قال: «إنه على اتفاق تام في تدابيره النافعة مع الحكومة الإسبانية الوطنية التي تقدم له مساعدتها الدائمة، والتي تقدر أحسن تقدير قيمة تضحية شعبنا العزيز ومساعدته الثمينة، وتحمل له أكبر عطف وأقوى إخلاص».

ثم أضاف: «إن أملنا في الله قوي أن يعيد لهذه الأمة مجدها وعظمتها، وأن يجعل كلمة الإسلام عالية رفيعة».

* * *

وفيما يلي قرارات المؤتمر:

«**أولاً**: يطلب المؤتمرون من دولتي فرنسا وإسبانيا الوطنية الاعتراف بحقوق الشعب المغربي وحرياته، وإزالة جميع العراقيل الموضوعة في طريق وحدته واستقلاله، وبناء علاقاتهما معه على أساس معاهدة جديدة نظير المعاهدات المنعقدة مع دول الشرق الإسلامية الحرة.

«**ثانياً**: يطلب المؤتمرون من حكومة فرنسا إلغاء السياسة البربرية القائمة على تنصير عشرة ملايين مسلم مغربي.

«**ثالثاً**: يستنكر المؤتمرون الفظائع وأعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي في المملكة المغربية الشقيقة.

«**رابعاً**: يطلب المؤتمرون من السلطة الفرنسية إطلاق سراح جميع المعتقلين والمنفيين من إخواننا مجاهدي المغرب الأقصى.

«**خامساً**: يحذر المؤتمرون حكومة فرنسا من التمادي في سياستها المعادية للإسلام في المغرب الأقصى، والتي تثير بها غضب المسلمين في العالم الإسلامي بجعل المسلمين في أنحاء العالم يقاطعون البضائع الفرنسية.

«**سادساً**: يقرر المؤتمرون إذاعة بيان في العالم الإسلامي عن القضية المغربية والمرحلة الخطيرة التي تجتازها اليوم دينياً

وسياسياً، وعن الفظائع والمنكرات التي ترتكبها فرنسا في بلاد المغرب.

«**سابعاً**: تكليف حضرة رئيس المؤتمر بتبليغ هذه القرارات إلى ملوك المسلمين وأمرائهم وجميع الهيئات الإسلامية في أنحاء العالم الإسلامي، وإلى حكومتي فرنسا وإسبانيا الوطنية».

وقد تحدثت جرية «الحرية» في عددها 12 بتاريخ 10 ربيع الثاني 1357 هـ (9 - 6 - 1938) عن المؤتمر الإسلامي؛ وفي ما يلي نص الحديث:

مؤتمر إسلامي بالقاهرة

«يوم الأحد 15 ربيع النبوي، عقد في مركز جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة مؤتمر عام بمناسبة الذكرى الثامنة للظهير البربري المشؤوم، وقد حضرته نُخْبَة من رجال مصر والشرق وبعض المجاهدين المغاربة، وألقيت فيه خطب حماسية برهن فيها أقطاب العلم والدبلوماسية في مصر عن عطفهم القوي على المغاربة الذين قاسوا من ظلم الاستعمار واستبداده ما يدمي القلوب ويدمع العيون. واستعرض المجاهدون المغاربة الذين حضروا الاجتماع حالة المغرب الراهنة، وبينوا دسائس الاستعمار ومكائده بتفصيل شامل.

وبعد أن انتهى الخطباء من خطبهم، تُليت القرارات الآتية، ووقعت الموافقة عليها بالإجماع.

ونحن لا يسعنا (تقول الحرية) في هذا العدد إلا أن نرفع تشكراتنا الحارة إلى جمعية الشبان المسلمين التي قامت بهذا

الواجب الإسلامي الجليل، والتي لا تألو جهداً في الدفاع عن قضيتنا في كل مناسبة، وإلى هؤلاء الرجال العظام الذين شاركوا المغاربة في مصابهم الأليم وساعدوهم في مقاومة الاستعمار الإفرنسي، ونرجو الله أن يحقق ما قرروه في مؤتمرهم التاريخي حتى تنال الأمم الإسلامية حقوقها الضائعة وحرّياتها المطلقة ووحدتها الدينية المقدسة تحت قيادة القرآن وزعامته»

وقد نشرت جريدة «الوحدة المغربية» في عددها 55 ما يلي:

بين خليفة جلالة الملك ورئيس أول مؤتمر إسلامي للقضية المغربية:

«نظراً لأهمية المؤتمر الأول الوحيد الذي عقده المسلمون لبحث القضية المغربية وإعلان إرادة العالم الإسلامي فيها - وهي إرادة صريحة ناطقة بوجوب تحرير هذا الشعب المغربي من كل استعمار أوروبي، واستقلال الدولة المغربية عن كل تدخل أجنبي، وإقامة العلاقات بين المغرب والحكومتين الإسبانية والفرنسية على أساس معاهدة جديدة نظير معاهدات سوريا والعراق ومصر - فقد بعث رئيس المؤتمر الموقر الزعيم الإسلامي العظيم الدكتور عبد الحميد سعيد رسالة خاصة محتوية على نص القرارات الإسلامية في الموضوع إلى صاحب السمو الملكي خليفة جلالة الملك في هذه المنطقة المغربية. وما كادت تصل رسالة المؤتمر إلى سموه المعظم، حتى حرر جواباً وطنياً طريفاً جديراً أن يحفظ في صفحات التاريخ الوطني. ووجهه حالاً إلى رئيس جمعيات الشبان العالمية ورئيس المؤتمر».

النشاط المغربي في الشرق العربي

بعد أن تحقق في المنطقة الشمالية بالمغرب «ميثاق وطني» بين حزبي الوحدة والإصلاح بتاريخ 18 دسمبر 1942 أجمع رأي الأوساط المغربية في القاهرة من طلبة وغيرهم، خلال سنة 1943، على تكتيل جميع العناصر المقيمة بمصر، وتوحيد خطتها، وتنظيم عملها، فحلت الألفة محل الفرقة، والوفاق محل الخلاف، وصح العزم على انضواء الجميع تحت لواء منظمة موحدة سميت «برابطة الدفاع عن مراكش (المغرب)».

وقد قامت الرابطة المغربية الفتية على برنامج وطني يشتمل على الأسس الآتية:

1 - استقلال المغرب تحت نظام ملكي.
2 - وحدة التراب الوطني المغربي دون أي انتقاص منه أو أي تجزئة.
3 - انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية.
4 - الدعوة إلى القضية الوطنية المغربية، وبسط هذه القضية أمام الرأي العام والحكومات في العالم العربي، وكذلك أمام دول الحلفاء.
5 - القيام بالدفاع عن رجال الحركة الوطنية المغربية، والعمل

لعودة المنفيين، والإفراج عن المعتقلين منهم.

وفعلاً نشطت الرابطة فور تأسيسها فاستعملت وسائل الدعوة لمبادئها وأهدافها، وأصدرت نشرات دورية في المواضيع المتصلة ببرنامجها، وطبعت بعض الكتيبات للتعريف بالقضية المغربية، وسعت للاتصال بالأوساط العربية من منظمات ودوائر حكومية في نطاق نشاطها الوطني، وخطتها السياسية.

ولما برزت مسألة الوحدة العربية لحيز الوجود، واجتمعت في القاهرة وفود الدول العربية لتدارسها وإنجازها اهتمت الرابطة بالاتصال بالمسؤولين العرب الذين تقدمت إليهم بمذكرات وبيانات تعرض كلها قضية المغرب، وتحيطهم علماً بمطالب الشعب المغربي الرامية إلى التحرير والاستقلال، وقد أبدوا كلهم من التفهم، والعطف، والتأييد ما كان في صالح القضية الوطنية المغربية آناً واستقبالاً، وكانت تلك المناسبة الخطوة الأولى في طريق السير بالقضية نحو المجال الخارجي، فلم تبق منحصرة في نطاق حوار مع دول الاجتلال والحماية في مختلف مناطق النفوذ الأجنبي بالمغرب.

وفي تلك الآونة أخذت القاهرة تتحول إلى كعبة رجال الحركة الوطنية الوافدين إليها من أقطار الشمال الإفريقي، فكرس كل فريق مساعيه وجهوده لخدمة قضية بلاده الخاصة. وبما أن قضايا الشمال الإفريقي متشابهة فقد اقتضت المصلحة المشتركة أن يتوحد العاملون في حظيرة منظمة تقوم على التعاون والتآزر، وتكون الناطقة باسم الجميع لدى الرأي العام والمسؤولين في

الهيئات والحكومات. وهكذا تكونت في نوفمبر 1944 «جبهة شمال إفريقيا» برئاسة الشيخ محمد الخضر بن الحسين من علماء تونس، وكان يقيم في مصر منذ ربع قرن تقريباً.

وقد استفادت قضية التحرير الوطني في الشمال الإفريقي من هذا الاتحاد والتكتل بين العناصر المغربية العاملة في الشرق العربي، وظهرت للجميع كقضية مشتركة تستحق كل اهتمام وكل تأييد من الشعوب العربية وحكوماتها التي أولتها فعلاً من الرعاية والمآزرة ما جعلها تحتل المكانة اللائقة بها لدى الجماهير الشرقية والمحافل الرسمية في المشرق العربي خاصة.

ملخص الخطاب الذي ارتجله محمد حسن الوزاني يوم رجوعه من المنفى (الجمعة متم جمادى الأولى 1365 موافق 30 ماي 1946)

أيها الشعب الكريم!

لست أقف بينكم الآن خطيباً لأن الوقت قد ضاق عن الأقوال، ونحن كما قال سيدنا عمر «قوم فعالون لا قوالون» إنما أريد ألا تفوتني هذه الفرصة لأصارحكم القول وأعلن لكم بإيجاز عن حقيقة الموقف الحاضر، وهو موقف دقيق يجب أن يعالج بكامل الحكمة والتدبير.

إن الصراحة تقضي عليَّ بأن أحدثكم حديث صدق ونزاهة. إنني قد رجعت إليكم بشخصي من غير أن أحمل لكم أية نتيجة عملية للبلاد. نعم إني عدت من المنفى كما دخلته، وإني وإن كنت لم آت لكم بنتيجة، **فقد عدت إليكم بإيمان أصدق، وعزيمة أقوى، واستعداد أعظم.**

إن النتيجة، كانت ولا تزال، سلبية من طرف السلطة المتصرفة التي لم تُظهر إلى الآن أي استعداد لإنصافنا في كامل حقوقنا من حرية واستقلال.

وفي الوقت الذي أعلن لكم هذا، أذكركم بما ناله **إخواننا في الشرق الذي خرج من هذه الحرب ظافراً بحريته واستقلاله**.

وفي نفس الوقت، نرى من **سوء حظ شمال إفريقيا أنه لا يزال محروماً حتى من أتفه حقوقه**، ذلك لأن الفرنسيين ما زالوا مصرين على سياستهم العنيدة التي أكل عليها الدهر وشرب.

أيها الشعب!

لا أقول لك هذا لتيأس ولا ليتسرب إليك الشك في إيمانك بعدالة قضيتك، بل لأستنهض همتك للعمل، وأهيب بك للبذل والتضحية في سبيل غايتك السامية، وهدفك المنشود:

الحرية والاستقلال

إن هذه الحرية وهذا الاستقلال لا يدركان إلا بالجهود الجبارة، والتضحيات الجسيمة، ـ وبغاية الأسف ـ أعلن على رؤوس الملإ أننا إلى الآن لم نعمل ما يمكننا من الحرية والاستقلال.

تذكروا أن إخوانكم بالشرق، إنما نالوا استقلالهم بجهادهم الصادق، وثباتهم في ميدان العراك والتضحية. فإذا أردنا نحن الاستقلال، فلا مناص لنا من أن نتخذ الشرق مثالاً وقدوة.

ونحن في جهادنا هذا لا نعتمد إلا على الله أولاً، وعلى أنفسنا ثانياً.

أيها الشعب الكريم!

عليك أن تعمل لصالح الوطن، وهذا العمل لا يكون ناجحاً

إلاَّ إذا تظافرت الجهود عليه، ونهضت به الأمة صفاً متراصاً ملتفة حول العاملين المخلصين من أبنائها.

أيها الشعب الكريم!

بقدر ما أنا متألم من النتائج السلبية من طرف السلطة المتصرفة، بقدر ما أنا مسرور من روح النهضة والتوثب الذي وجدت عليه الشعب بجميع طبقاته، لا فرق بين الرجال والنساء، الفتيان والفتيات.

إن هذه الروح الوثابة التي أراكم عليها قد نفخها فيكم صاحب الجلالة الملك المعظم الذي يرجع إليه الفضل في كل نهضة نهضتها الأمة، وفي كل رقي أدركته البلاد. وإن كل خير وفوز يرتجى للوطن مقيد بنهوض الأمة جمعاء وتضحيتها بنفسها ومالها، تحت إشراف ورعاية مولانا الملك الهمام.

(وبعد شكر الحاضرين من مختلف طبقات الشعب وممثليهم من خطباء وشعراء، ختم خطابه الكريم قائلاً):

اهتفوا معي:

نحيا لمجد الوطن، ونموت ليحيى الوطن! (فهتف الجميع هتافاً عالياً). ثم طلب من الجمهور أن يهتف ثانياً:

إلى الأمام، دائماً إلى الأمام، تحت راية مولانا الملك الإمام!

(فعلت هتافات الجميع بحرارة وحماس، وتفرق الجميع هاتفاً بحياة المغرب، والملك، والاستقلال، والعروبة).

فهرس

الإهداء 5
إشارة لا بدّ منها 7
تصدع كتلة العمل الوطني 13
الحركة القومية المغربية 55
ميثاق الحقوق القومية 60
الصحافة القومية 63
كشف بعض خبايا وخزايا الخلاف 71
القضية المغربية وبعض أحزاب اليسار الفرنسي 81
وفاة مولاي حفيظ والحماية الفرنسية 84
سياسة الاعتدال والتعاون 103
فاجعة مكناس وقضية بوفكران 107
المغرب في هيجان مستمر 118
مهمة مبعوث الإدارة السياسية بفاس 121
الانفجار الوطني في المغرب 125
باشوية الرباط تحاكم أربعة شباب وطنيين في يوم 4 نوفمبر 149
من ذكريات تسع سنوات في المنفى 155

سياسة التقارب والتضامن 233
القضية المغربية في المؤتمر الإسلامي بمصر 241
النشاط المغربي في الشرق العربي 246
ملخص الخطاب الذي ارتجله محمد حسن الوزاني
يوم رجوعه من المنفى 249

رقم الإيداع القانوني
بالخزانة العامة ـ الرباط
1982 / 397

التنفيذ : كومبيوتايب
COMPUTYPE
ELECTRONIC TYPESETTING

الطباعة: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير